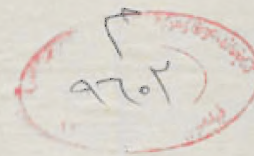


۱۴۴

بازدید شد
۱۳۸۴

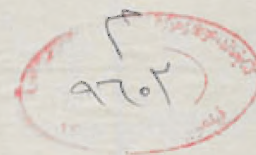


۹۶۰۲ سن

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: لوز الاخیزنی شرح تہذیب الاحیاء	
مؤلف: مجلس (نظم بزرگ نور نقی)	
موضوع	شماره قفسه
۱۶۱۲۰	۹۵۰۲

بازرسی شد
۲۶

خطی - فهرست شده
۹۶۰۲



۱۴۴

پازدید شد
۱۳۸۴

۹۶۸۲ سن

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: لوز الاخیز فی شرح تہذیب الاحیاء		
مؤلف: مجلس (مجموعہ مؤلفین)		شماره ثبت کتاب
موضوع: ...		۱۶۱۲۰
شماره قفسہ: ۹۵۰۲		

پازدید شد

خطی - فهرست شده
۹۶۰۲

كتاب ملاذ الاخيار في شرح هذب الاخبار

للمعلم المحدث محمد باقر المجلسي

قدس الله روحه ونور صحبه

امين في ملك افلاك الجنان محمد باقر المجلسي
في شهر ربيع الثاني سنة 1205



انقضاء هذا الكتاب بحسب السجل
المرتب في السجل والفاضل
في القصة في شهر ربيع الثاني سنة 1205
الحفظ في شهر ربيع الثاني سنة 1205
عام زمر في ربيع الثاني سنة 1205

في شهر ربيع الثاني سنة 1205
في شهر ربيع الثاني سنة 1205
في شهر ربيع الثاني سنة 1205
في شهر ربيع الثاني سنة 1205

بسم الله
في شهر ربيع الثاني سنة 1205
في شهر ربيع الثاني سنة 1205
في شهر ربيع الثاني سنة 1205
في شهر ربيع الثاني سنة 1205



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصلاة قوله سبحانه لا ندكالمعلوم افلا

[illegible][illegible]

عن كبد التاء فمن سقى تلك الساعة أربع ركعات فقد وثق صلوة الاوابين وذلك بعد نصف النهار وقد انقضى
فصلها قال بعض العاصميين ان كانت لك زيادة قوة فاصرفها في ركعة الصلوة من الاجال عليها والمنسحب
ثم للداومة عليها ثم تفرق صلوة الليل على ساعة كما كان رسول الله صلى الله عليه واله يفرقها على اثني عشر ركعة
الايمان بهذا العدد اجزا كما ينبغي ثم تفرق صلوة الليل باعطاء اربعة ركعات الصلوة ليست بمنسوبة
ساعة من النهار بل مفرقة على اجزاء النهار وتلك ليست بمنسوبة ساعة من الليل بل مفرقة على اجزاء النهار وانما الليل
ساعة قالوا الى الصلاة فوالله متبوعه اي كما كانت تصل في عهد رسول الله صلى الله عليه واله يفرق في الكيفية
او في العدد ولا يقل ان امير المؤمنين عليه السلام يفرق في ركعة وفي بعض الاجزاء ما يرفع منه صلوات الله عليه
الركعة فوهكذا حال الاثني عشر ركعة صلوات الله عليهم اجمعين وبعضهم يجمعون لكن لا يبيها على وجه التوليف فاما
التعريف في المونث مبدعة منى عنه كما لا يخفى والله يعلم انتهى **واقر** على مقتضى ان يكون المراد الزيادة في العدد
ان يكون المراد بقله كما ليست في الاستدلال بجواز اداء الصلوة غير المرتبة في كل وقت وصورة الاستدلال
ان عن التواقي العشرة ليس شيئا موطئا في ساعة من الليل كالذي في ساعة من النهار وقد امره بنية بالصلوة
في ساعات الليل تدبر قوله فيجوز ان يكون لكل الاوقات وجوب الواو قوله العشرة كان في الزيادة في ركعة كان قوله
فقد اجمع ما برت به السنة **الثاني عشر** صحيح قوله الولد قدس سره وفيه ان تارك الفريضة كما في تارك النافلة
عاص ولعله يحتاج الى تأويل كونه على حد ذلك من دون غيره بل يقول مجرد الكسل وعدم الاعتناء بما اوجبه الله عليه
على مجرد مخالفة الامر كما لا يخفى في قوله تعالى معصي آدم **او** قال في حيل المقين اختلف اي ازداد للبع والشر وقوله
والحالفة على صلوة الزوال كالتي لغيره فكيف لي بالزوال فكيف لي في القيام بوظيفة الزوال وقوله
كم فصل للبناء المغول وقوله صلى الله عليه واله ان تارك الفريضة كما في تارك الماربية الزوال
استحلالا في كثير من الاجزاء ما يدل بظاهره على ان مطلق ترك الصلوة موجب للكفر وقوله وكثيرا معصية الفجر
فيكون دليلا ما دل عليه الكلام السابق اي ان هذه الحصة معصية ولعل اطلاق المعصية عليها لاجل العترة والنجاسة
الكافة ولان ترك النوافل بالحق معصية فحقها فيمن التهاون بامر الله تعالى بالاصحاب من انه لو اصر
اصل البلد على ترك الاذان فتمتلكوا وكذا لو اصر الجاهل على ترك زيادة الذي صلى الله عليه وآله وما من من قوله عليه السلام
ولكن معصية على ترك السنة تحول على هذا انتهى **واقر** وقد جعل قوله كيف لي بالزوال على ان المعصية كيف لي
بمعرفة الزوال ويؤيد عليه انه لم يوجب من ذلك الا ان يقال لم يوجب الظهور او انه اجاب به حيث قال اذا ترك
الشئ فان فعلها يعلم بزيادة الخطيئة فيها فكذلك ما ورد على قوله لان ترك التهاون بالحق ان كان قوله
يصلح لعل الزوال الى ان ياتي ذلك ظاهره بل كالصرح في عدم الترك بالحق **الراجح** حقيق على المشهور
الثاني عشر مرسل وقال النافل التي رخص الله فيه تسويغ ايقاع فاعلة الظهور قبل الزوال وبعد الزوال
وبالمجاز يدل على المسامحة في الزوال فاعلة وسبغ في باب قضاء النوافل اجزاء تدل على انه لا يصح النافلة
اذا دخل عليه وقت الفريضة بل يفرعها **الثاني عشر** صحيح قوله لا تقدمها الفريضة على الاربع التي بعد الفريضة
على سبغ في الصلوة به **الثاني عشر** مجهول والعتار بالعين والقاء بغيره رخص الله في ايقاع الاستثناء
من الوليد العار بالعين المعلقة والميم وكلاهما ليس بموجود في الخلاصة وسبغة ابن داود العار كما في البيان

الثاني عشر صحيح قوله ليس لاحد ان يقول قال ولله شيعنا البهاى رحة الله عليها فيه نظر لان فيها اشك سبعة وثلاثون
ولا يمكن ان يكون كذلك الا بتفصيل مع من نافلة العصر وكثيرين من نافلة المغرب مع الزيادة ولو كان ما ذكره كان
سبعة وعشرين **الثاني عشر** حسن قوله وبعد ما ينبغي ان يشخص البهاى رحة الله اي شي يوظف يكون من رعايتها وقوله
غير ان اصل استثناء من شي بعد ما كانا له عليه السلام يقول لا ينبغي يوظف بعد ما الا لكثيرين المذكورين
يجوز ان لا يكون فعلية الركعتين من جهة كونها مؤتمنتين بل كون الصلوة خيرا مضمونا **الحديث** مجهول واوصى الله
الخصا طراصل وفي النهاية الفريضة والعصر والكسب لا يبد وقد ذكر في الحديث وبعضهم فسر الفريضة في بعض النسخ
بالاشارة كما لو لم يكن بالعين او العاجب او اليد **الماوراء** **الحديث** مرسل وكان الامر محمول على الجواز فلا ينافي استحباب
القضاء قال في الذكرى فان قلت اقل مراتب الامر الاستحباب فيستحب الا لاقتدلت قد جاءه للايام وهو
محمول على ان يفرق عليه القضاء **الثاني والاربعون** صحيح كالتصحيح كان الرادى للشيخ غير المعنى المصطلح فانه مستلزم
الثاني عشر صحيح **الراجح** **والفريضة** ضعيف قوله اذا اتممت في بعض النسخ اعتم وما في الاصل موافق للظاهر في خط
رخص الله ويولد الجهران على عدم تأكله النوافل عند غلبة النعم والهم **الثاني عشر** حسن على الظاهر لان على
عبادة الله وان كان مشكوكا لكن الظاهر ان غالب المونث ورواه الصدوق في الصحيح قوله يبد رطله اى رطل
وقدر رطله في القاموس الطول الفضل والقدرة والغناء والسعة **الثاني عشر** حسن وفي القاموس فوفى
تحرره انتهى وفي النهاية القوي المقصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفضل والقول **باب**
فريضة السفر **اول** صحيح قوله اذا اوتوا من البيوت اقول هل على امة على القلب وكان خلاف الظاهر
النافل التي رخص الله كان المار ان يستقروا من النافل من البيوت لانه يستقر البيوت منه على المعنى
الذى اشار اليه يوافق هذه العلامة العلامة الاخرى وهو عدم سماع الاذان نظرا الى ان الظاهر ان عدم سماع
الاذان لا ينافي ما يتحقق اذا غاب الشخص عن البيوت انتهى **اقول** المشهور ان غناء المجدد او الاذان
في العصر واعتبار المرتبة وجا غناء اعتبارها معا وقال ابن ادريس الاقامه عندى على الاذان المتوسط
المجدد وقال على بن بابويه اذا خرجت من منزلك فمصر الى ان تعود اليه قوله فصل وكثيرين يدل على ان الاعتناء
بجاء الاداء لا الوجوب ويمكن حمله على عدم معنى مقدار الصلوة في الحضرة ان يكون الدخول الى حدة الفريضة
اول الزوال **الثاني** حسن وطريق صحيح في الاستبصار والفتية وقال الولد العلامة قدس سره كان
الصغير في قوله غير راجع الى الكيفية وكانه فعل من توسط الحسين فاصرفه انتهى قوله عيسى وكثيرين يدل على ان
الاعتبار بجاء الوجوب لولا الاداء ويمكن حمله على عدم نية الاقامة ومع ذلك يحمل على الجواز لانها من وجوب
الغير الا ان يحمل على ايقاع الصلوة في غير المسجد المعول باخصاص الضيق بالمسجد ويمكن ايضا حمله على
والشيخ الثاني على الصلوة قبل الدخول وقبل الخروج وقال الشيخ في الشرايع اذا دخل الوقت وهو حاضرا
سافر الوقت باق فيلزم من بناءه على وقت الوجوب وقيل يصح اعتبارا بجاء الاداء وقيل يتخير وقتها مع
السعة ويقصر مع الضيق والتعسير شبه وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو سافر فخصر الوقت باق **الحديث**
والانعام هنا شبه انتهى وعلى التمسك ان قوله بوجوب التعسير مطلقا ويظهر من بعض الاجزاء ان المدار
لوقت التعسير ودونها ويمكن الجمع بين الاجزاء ولكن لما اصرحوا بالقول به والمسلتان في غاية الامة

في جملته بل يوم كلام العلة في المنهج وجماعة وهو بعيد ولعل مراده الايمان بالسكونين ونواظرها في مكان واحد والمع
تلك النافذة كما ذكره الشهيد قدس سره في الذكرى وهو بعيد لما ورد في الايمان بالنافذة لا مع **الشيء** من جهة
النافذة ضعيف على المشهور وأعلم انه لا خلاف في ان اقل وقت الظهور والاشراق في الروايات المأثورة على النافذة
على من يصح لنا فلهذا ان التعلل بما يرضى عن بعض الفقيهين ذواتنا في ذلك مباد بالعرضية ولكن لو فرض من النافذة
قبل ذلك باء والى العرضية كما يدل عليه هذه الرواية وغيرها وقال ابن الكلب يجب ان يقدم الحاضر بعد
الزوال شيئا من الطلوع الى ان يزول الشئ قد بين او ذواتنا من وقت ذواتنا ثم يأتي بالظهور وهو قول مالك
من العلة ولهذا جعل بعض المتأخرين اجزاء والذراع على التقدير ثم اختلف في آخر وقت الظهور فقال الشافعي
وقت الغيبة الى المثل ووقت الاجزاء الى ان يصيب الغروب مقدار ربع سمات واليه ذهب الجمهور
وساوى ابن زهر وابن اديس وسائر المتأخرين وقال الشيخ في المبسوط بانها وقت الاختيار بالمشهور بعد
ذلك وقت الظهور وهو قال في الجمل والخلاف وقال في النهاية واخر وقت الظهور لا بعد ليل او ايام الشمس على
اربع اقدام وعارضة اسباب الشخص واختاره المصنف في ذوات وقت العصر عند الذراع من نوى الظهور وظاهر
الاجزاء عدم استصحاب تأخير العصر عن الظهور الا بمتدار ما يصح لنا فلهذا ذهب جمع من الاصحاب الى اعتبار
تأخير العصر الى ان يخرج وقت فضيلة الظهور وهو المثل او الاقدام ويزعم الشهيد في الذكرى استصحاب
الترتيب بين العرضين لكن ظاهر بعض الاجزاء ان ترتيب سبيل النافذة وقدم اليه في الذكرى اجزاء ولا
في آخر وقت العصر فذهب الاكثر الى امتداد وقت الفضيلة الى المثلين ووقت الاجزاء الى الغروب وقال
في المقنعة عمدة وقها الى ان يتغير لون الشمس باصفارها للغروب والاضطر والناس الى معيها وقال الشيخ
في الكوكبية عند وقت الاختيار الى ان يصير كل شئ شبيه بالاضطر والى الغروب واختاره ابن البراء وغيره
حجة والى الصالح وقال المصنف في بعض كتبه يتقدم في بعض النظم بعد الزيادة مثل سبعة اسياع ليل او ايام
لهي من جميع الاعتناء وبه يمكن الجمع بين اكثرها من المثل والمثلين انما وردت في اشتدادها بين النفاذ
وقد اقولها في بعض الاعتناء بالذراع والذراعين تحريها عن الكذب او المثل والمثلين وقت للفضيلة بعد
الذراع والذراعين والاربع الى ان اذا اخرجوا الظهور من اربعة اقدام ينبغي ان لا يفرغوا من السبقة وهي المثل او ايام
اخرجوا العصر من الثانية ينبغي ان لا يفرغوا من الاربع عشرة اعم للمثلين فالاصل في الاوقات الاصلية
لا ينبغي ان الظهور لا يقدم على القديم بل ينبغي ان النافذة لا تخرج بعد القديم وكذا النافذة العصر لا يفرغ
بعد الاربع الاقدام فاما العصر فيقع وقتها قبل سبيل الاربع اذ اخرج من النافذة قبلها بل القديم منها
افضل واما آخر وقت فضيلة العصر فله مراتب الاولى ستة اقدام والثانية ستة اذرع والنافذة
انذار والنافذة المثل ان لم يجزها على التقية واخر وقت الاجزاء الظهور الى ان يبقى الغروب مقدار فضيلة العصر
ولعمري الغروب وسبيل شمس الغروب وهذا التقية ينبغي ان يفسر من الاجزاء ولو خرج الى غير المثل
قوله ذراع من زوال الشمس قبل ان يجد زوال الشمس بقدر النافذة اي بعد نفاذ زوال الشمس وقيل هذا
وقت لم يصل النوافذ اقل اقل الا ان مراد ان المثل او وقت الظهور يدخل بعد زوال الشمس وقيل هذا
والذراع وقت النافذة وقت العصر يدخل بعد سقوطه من اقل وقت الظهور يكون آخر وقت الظهور

منه كذا كانت واضروقت العصر من تاعنه سطفا واضر المصنف فيما ذكرناه فاشمل قوله كان العرضية اي النافذة
تزامن النافذة العرضية فتؤخر العرضية كثيرا عن اقل الوقت حتى يصح السبق ككان النافذة وهو ظاهر **النافذة** الحسن
بشعير وكان فيه مرجع من حفظه ولو لم يكن تأخير العرض الى ان يصير الظل تمامه وفيه تأمل قوله يجب ان لا يكتب عليها
لما كان الزاوي هو فلا يكتب او انه لما روى الوقت فلا يكتب لان خبر الوقت هذا مشهور ولا يكون الكتاب عليها فلا يدل
على المثل بل الى ان لا يكتب كذا بعبارة قائل قوله لا يستعمل فيهم السنين المصنوع وسكون الياء اي فافعل وخرج في
الهدية انها سبعة منقح الياء وفي القاموس السبعة من زلات للتبعية بعد الدعاء وبه يوقع السطح قوله وذلك المساء
انما اذا استعمل المثل فاستعمل فكان دخل الليل فلا ينبغي التأخير عن ذلك فان المساء حصة الصباح فكان الصباح اقل
اليوم المساء اقل الليل **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف
لاختلاف المثلين في نوافذهم بل لا وقت **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف
الفرق ان شدة الحر انتهى وقال بعض المجاهدين من حيث باله الملهة في الجيم اي شاق صدي من علم اجزاء
حين سأل الرباوي ولعل تأخيرها به لا يكون من تقية قال بعض شافعي رحمه الله يمكن تخصيص هذا الخبر ببعض الاجزاء
في بعض الاوقات كما يكون على الزوال في حال الضيق اقام مثلا فاذا صار الزيادة الحاصلة من الزيادة
الشئ يكون قد زادت من جوانب الاجزاء التي كان على بعد اقل من ان يكون رخصة لاجزاء السكونين من شدة
الحر الى الوقتين الاخرين فيضطر برودة الهواء او سوله الارض الى ان لا يملك في المانع الكثرة كما يدل عليه
خبر ابن ابي ايرود انتهى **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف
بعض السبب في الحقيقة وكيفية العادة لكن الحق في شدة الحر اجزاء غير بعيد لما روى الصدوق رحمه الله في النقيض
عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان المثلين في النقيض في الفرق بين الظهور وقيل ليرسل الله سر
ابراهيم وروى ايضا في العلل اسناده عن ابي حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا اشتد الحر فابعدوا بالحق فان الحر من
فجع حتم قال الصدوق قدس سره فابعدوا بالحق اي اجعلوا اجزاء وهو مأخوذ من البرد وقد بين ذلك ما روى ابن ابي
صالح وغيره فاما الا نادى ملك قوسا الى بني اناكم التي اوتدتموها على ظهوركم فاطمئنها بها لو كنتم اقل في بعض هذا النافذة
وقال العلامة قدس سره لا يعلم خلافا بين اهل العلم في اعتبار تبديل الظهور في وقتها فقلت عايشة ما رايت احدا
تجبال للحر من رسول الله صلى الله عليه واله في المصنوع الا بواحدة ان كانت البلاد حارة ومثلت في المسجد جارية وبه قال
الشافعي ثم نقل الروايتين من طريق المصنف في القاموس في ان لا يوضع ضرورة فاستحب الشافعي ان لا يكتب على المثل
شدة حره كانت البلاد باردة او صفي في فيه فاستحب فيه التخييل وهو مدح الشافعي خلافا لاصحاب الرأي واجله
انتهى **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف
وجاء في في في بعض النظم كانه غير مستطاع على ما بينه عليه الاخبار والوارد في طلاق الحائض وان ذكرها الشيخ
في حجة مقتضى قوله عليه السلام في الثانية والثامتين والذراع والذراعين كذا بخطه رحمه الله وفيه على الكفاية او غيره
وقد عرفت الشيخ والقائم والذراعان وهو اصوب **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف **النافذة** ضعيف
وقال النهاية قد ذكره في بعض النظم وهو في الحديث وهو كذا في السج الزمن انتهى قوله في قوله في بعض النظم
قال القائل الشئ رحمه الله كان مقصوده ان ظل العود الذي ينصب قد ينشئ في العود بحيث لا ينبغي ان

وبين قاعدة وهي أصل العود أكثر من تقدم من تقدم الخضر وتارة ينتهي إلى والحاصل أن المقصود بيان مقدار الظل
المجدوع بين الساعة وبين العود وذكر الخضر القام إذا ريد بدعوى العود المصوب أنه يمكن اعتبار القدم
وأرادة العود المصوب منه وإن كان لا يتغير من غير حرارة أحسن من أرادة الخاتبة لأن ما ذكرناه لا يحسن ذكره
ولكن الحق قولنا سئل العبد وفي الكافي أن أصل الظل وعلة الظل وعلى التعديين لعل في كل واحد على المثال في
القاسمات والذراعان والقدمان والعصر والقاعة والذراع والقدم للظل كما ورد في سائر الأخبار وإن أمكن أن
يكون وصل إلى الزمان في الحاضر بجميع ذلك قولنا من هذا الموضع أي من صاحب الحكم الأول ومن صاحب
الحكم الثاني أو استعمل معنى ما هو كبر أو كبر في الموضعين أو سأل من هذا التعدي ومن ذلك التعدي أو المعنى
جاء من هذا التعدي ومن هذا المعنى وفيها لغة في هذا الوقت الذي يعبر عنه بالظلمة بابتداء المعاني أو في
من فصول السنة يعتبر هذا التعدي وكيف هذا أي كيف يصح التعبير عن واحد بعد استعداده وقوله وقد يكون
الظل لعل السائل يظن أن الظل المعبر في المثال والذراع هو مجموع المختلف والزايد فقال قد يكون الظل المختلف
نصف تمام فيلزم أن يوزن الظل إلى أن يزيد التي ستة أقدام ونصفا وهذه أكثر أو أنه يظن أن المثال لا يكون
بين التي الزايد والظل المختلف فاستبعد الاختلاف الذي يحصل من ذلك حجب الفصول فإن الظل
المختلف قد يكون نصف تمام في العروق وقد يكون خمسة أقدام والاول المطلوب فإنه قال في القاعة أي
بالقاعة التي عدها أول الوقت التي هي بازاء الذراع ليس قاعة الشخص الذي هو شئ ثابت فهو مختلف بل الماد
به مقدار الظل الذي يبقى على الأرض عند الزوال الذي يعبر عنه بظل القاعة وهو مختلف بحسب الارض والوقت
مرة كقوله مرة يظل وأنا مطلق عليه القاعة في زمان يكون مقدار ذراعها فإذا زاد أو انقص الذي يزيد من الظل
بعد الزوال بمقدار ذراع أو صوابا للظل فهو أول الوقت للظل وإذا زاد أو نقص في أول الوقت العصر
قوله وأول حاصل جوابه أن الحجب في ذلك هو الذراع والذراعان من التي الزايد وهو لا يختلف في الزمان و
الأحوال ثم بين عليه لم يسم سبب صدق أخبار القاعة والقاسمات ونصفا ثم في ذلك بين أن
الذي سأل استعمله ولكنه كان جارا من جهة قاعة وفي وقت كان ظل ذلك الجدار المختلف عند الزوال ذراعاً كان قال
إذا كان التي مثل ظل القاعة فصول الظل وإذا كان شبيه فصولا العصر أو قال مثل القاعة وكان عرضه مثل القاعة
لقيام الترتيب بذلك فلم يسم المثلون ذلك وعلموا بالقاعة والقاسمات وإذا قلنا القاعة والقاسمات تعبر في ذلك
ذلك فقولنا عليه لم يستعمل في كل زمان يعني به أن الماخذ من ظل القاعة والظل الماخذ في الزمان الحصون الذي
الحكم من النهار وكان في ذلك الوقت ذراعاً فلا يختلف الحكم في الفصول وكان الثقلان مقدارهما واحد انفسر
أحداهما أي ظل القاعة الآخر ما في بالذراع هذا ما خطر بالبال في هذه الخبر الذي هو غاية الاعتصاف وقد
التعبير بوجه آخر منها أن السائل يظن أن عرض الأمام عليه لم من قوله صلى الله عليه وآله إن كانت الشمس إبان أول وقت
الظل وقت ينتهي للظل في النصفان إلى قاعة أو قاسمات أو قدم أو قدمين أو ذراع أو ذراعين فقال كيف يكون ذلك
القاعة والحال أن في بعض البلاد ينتهي الفصول إلى نصف تمام فإذا ظل تلك التعدي يلزم وقوع الزيادة
في هذا الفصل قبل الزوال فاجاب عنه بان المراد بانفسر ظاهراً الحادث بعد الزوال بمقدار الظل
إذا كانت الشمس قاعة بعد على أن هذا الظل يزيد وينقص في كل يوم وإذا كان المراد بالظل المختلف فهو في كل

قد ورد بين الزايد ولا ينقص ثم علل علته على أن الأصل حيوية لكل شئ على مثل كونه لما كان الشاخص قد يكون
يقدر ذراع وقد يكون قد زرعين أو قد يكون قد زرعين فلذا قيل إذا كان الظل ذراعاً أي الشاخص الذي يكون
وهكذا وقوله إذا كان الزمان يكون في ظل القاعة ذراعاً على أن المعنى أنه إذا كان الشاخص ذراعاً وكان الظل المختلف
ذراعاً بعد ذلك الذراع بحسب الذراع المقصود وإن كان الخلف أقل من الذراع فبعد بحسب الذراع والذراع
الذي هو الظل الزايد ذراعاً أبداً لا يختلف وإنما يختلف ما يضم إليه من الظل المختلف ومنها أن مراد السائل الاستدلال
من وجد الجمع بين الأخبار التي فيها متباينة مختلفة من جهة تحديد وقت العصر في بعضها يكون الظل قاعة أو قاسمات
وفي بعضها باذراع وذراعين وفي بعضها بقدم وقدمين من هذا ومن هذا أي بمعنى ما جاء في الحديث في تحديد وقت
من القاعة والقاسمات والذراع والذراعين وفي أي زمان يكون الظل وقت العصر قاعة وقاسمات ومتى يكون ذراعاً
وذراعين وما المراد بها وكيف يكون لوقت معين تحديدات مختلفة وكيف يجمع بين هذه الأدبيات يجب أن يرفع
الاختلاف والحال أن الظل قد يكون وقت الزوال نصف تمام وبعد الزوال من فضيلة الظل وقت صلاة العصر
ونفساً فهو البتة والاختلاف بينهما طاعة المراد يكون الظل قاعة وذراعاً أو قد يكون بقدر قاعة الأذان
ويقدر ذراعاً وقد تقدم من أي شاخص كان طوله كان أو قصير وليس كذلك بل المراد يكون قاعة أو قد يكون قاعة
الشاخص ويكون كل منهما مسئلاً للأخر فلا اختلاف ولا مشافهة قوله عليه السلام إنما قال أي العالم في جهة تحديد وقت
العصر القاعة بقوله صلى الله عليه وآله كانت الشمس قاعة أي إذا كان ظاهراً الحادث بعد الزوال بقدر قاعة الشاخص
ظل القاعة أي الشكل الحادث بعد الزوال المسافر لقاعة الشاخص ولم يقل قاعة الظل أي طول شاخص الظل يعبر
طول الشاخص الذي يحسب منه الظل بذلك أن ظل القاعة أي لاه الظل الحادث الذي يكون في جهة معين من النهار
يقدر طول الشاخص بكذا أي في طول النهار والقاعة قاعة أي أي بخلاف طول الشاخص الذي يحسب منه الظل قاعة
لا يختلف في طول أصله في تحديد الوقت بل لا معنى له لأن قدره في جميع الأوقات شئ واحد لا يتغير ولا يكون في
شبهه بعد وقت العصر القاعة والقاسمات أن وقت فضيلة العصر متحدة من كون الشئ ظاهراً الحادث بعد
الزوال قاعة أي يقدر طول الشاخص إلى قاسمات ثم قال ذراع وذراعان أي ثم بعد العالم في جهة تحديد وقت
فضيلة العصر بذراع وذراعين من الوقت الذي هو جوعته بالقاعة والقاسمات فصار ذراع وذراعان تعبر القاعة
والقاسمات في الزمان أي من الزمان النهار الذي يكون فيه ظل القاعة أي الظل الحادث بعد الزوال الذي يكون سائلاً
لطول الشاخص في جهة من النهار ذراعاً ظل القاسمات أي الظل الحادث الذي يكون سائلاً لطول الشاخص في جهة
آخرته طالع لا قبلها ولا بعدهما ولا يكون الظل الذي يكون سائلاً لطول الشاخص في جهة من النهار في وقت
التساوي ذراعاً إلا أن كل طول الشاخص يقدر ذراعاً يكون ظل القاعة والقاسمات والذراعين متعديين في كل
زمان معرويين مسئلاً أحدهما بالأمس سداً أي في كل زمان يكون الظل الحادث سائلاً لطول الشاخص يكون ذراعاً
وفي كل زمان يكون ذراعاً يكون سائلاً لطول الشاخص فثبت أن المعبر عنه بالذراع والقاعة حال كون الشاخص يقدر
ذراعاً وقت واحد معين وإن كانا معاً عين الإعراب من جهة اختلاف من جهة اختلاف طوعاً على قوله قال
كان الزمان أي الزمان من النهار يكون فيه ظل القاعة أي الظل الذي يكون سائلاً لظلمة الشاخص في زمان من النهار
كان الوقت أي أول وقت فضيلة العصر ذراعاً من ظل القاعة أي من الظل الذي يكون قد قاعة الشاخص في جهة من النهار

تولية وجيك في حجة المجد وجانبه وحسنه واحسنه نحو المسجد الحرام فيه القتلى واخراج المنيق والسيدة
باقى ما يحرم على الحرم ثم اشار الى وجوبه على كل مكان بقوله وحاشا لكم ولعل في البعير والخمر والمجد دون
البيت دلالة على وسعة القبلات والمراد اما المسجد نفسه والحرم فمعية له باسم اشرف اجزاء الارض
شمسية للقرى باسم الكل وعلى التقادير لا تفاوت في القبلة انتهى **وقول** قدى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
صلى الله عليه وآله مكة الى بيت المقدس ثلث عشر سنة وبعد مهاجرة الى المدينة سبعة اشهر على ما ذكره على
ابو جعفر وجاءه وقال الصدوق ثمانية عشر شهرا والمختارون العاة ستة عشر شهرا اشهر اوسعة عشر شهرا
فذلك اليهود يتجمل ان يحجوا الى قبلة لا فاعلم لذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وان كان قد استعمل
الى الكعبة اذ كان وعقد ذلك كما قيل لو كان يحجبه ويترقبه لاقا القدم القبلية فقبله ابيه ابو جعفر والحق
الى الاسلام لانها لا يهاجروهم ومزارهم ومطاهم فاشتهت شوقه الى ذلك مخالفة على اليهود وعقلا منهم
خرج في جوف الليل نظر الى انا في السماء منتظا ان الله في ذلك امر ودعى الله تعالى يحيى بلعه ووددت
ان يحيا الله الى الكعبة فقال يحيى بلعه انا انا عبدك وانت كرم على بلع فاسأل فاك عند الله فكان
فخرج يحيى بلعه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله يديم النظر الى السماء رجاء ان ينزل جبريل بايجاب من امر القبلة فلما
اجتمع وحضر وقت صلوة الظهر وقضى من اركعتين نزل جبريل بل فاحضه بيده وجعله الى الكعبة وانزل
قدى الآية فضلى الركعتين الاخيرتين الى الكعبة وبعثا كنتم قبل جبريل الرسول بالخلاف او لا تظلموا له
ايها الرعية ثم بعث جبريل بجميع الامم وسائر الامكنة وتاكي الامم القبلية وتخصيص الامم على التمام
وقيل لا يرب في اتحاد الملام في الشطر في الخطاين وان الظاهر العزم وشيئنا القريب والبعيد وانه صيغة على
الشاهد الذين المتوجه اليها الرسول وجهد شوطها فلذلك سعى الشطر الى الجبل في القريب ايضا ثم
قل سبحانه وان الذين اوتوا الكتاب اي اليهود والامم لم يلحقوا اذ اري قبيل القبلة المقربون ريم تعلم جملته
ان كل شريعة لا يلقاها من قبلة وتخصيصا لا تتفق كتبهم انهم صعدوا الى التبتين والله تعالى قال يعزبون
باليا وعيدا لاهل الكتاب اذ اصليت وانظر الى من ريك اي وان التوجه الى الكعبة للكتاب المأموه من بيتك
وجيك سطر المسجد الحرام اذ اصليت وانظر الى من ريك اي وان التوجه الى الكعبة للكتاب المأموه من بيتك
ومن حيث خرجت قبل كونه هذا الحكم لكونه على فانه قد ذكر القول ثلث علل تعظيم الرسول باجتماعه رضاء
جوى الهادة الالهية بان يولى كل اهل مكة وصاحب دعوة وحجة ويتقبلها ويخبرها فخرج الخالفين
بكل طرية معلوما لا يتردد المدلول بكل واحد من دلالاته فترجع الى ان القبلة لها شان والشيخ من
مطالع الفتنة والتهمة ان يؤكد امرها ويؤكد كرامتها بعد اخرى **وقوله** هذا البيت في التام من العيسى الكبر
الابل البعير في الطير بها شجرة وقال النخعي في دار الجذب وبعث الخاف من ذريح الملائكة **وقوله** موثق
سخرت الاله في موضعين على موسى وان اتم وجيك للدين حنيفا وفي الروم فام وجيك للدين حنيفا وقال الطبري
في الاولى اي استقيم في الدين باقيا على امرت بين القيام باعباء الرسل وقيل امر الشريعة وجيك وقيل
معناه اتم وجيك في الصلة بالتوجه نحو القبلة الكعبة حنيفا اي مستقيما في الدين وقال في الثانية اي اتم
الدين والحقوقى سخرت الدين وقيل معناه اتم ودم على الاستقامة وقيل معناه واخلص دينك وقيل معناه

سعد فاك فان الوجبة ما يتوجه اليه وعلى الانسان دينه ما يتوجه اليه الانسان اليه كدونه واستقامته حنيفا
اي ما لا يترشا على مستغنى فله لا يجمع عنه الخيرة انتهى **وقوله** على من غير ملتزم يمكن ان يكون المايربا
الصلوة وقيل له الدين اي التوجه الى القبلة قال الفاضل الا يروى في اليات الاحكام وايقنوا وجوبكم عند كل مسجد وادعوا
وكما ذكره في الثانية **وقال** الفاضل الا يروى في اليات الاحكام وايقنوا وجوبكم عند كل مسجد وادعوا
فما يقين له الدين اي التوجه الى القبلة قال الفاضل الا يروى في اليات الاحكام وايقنوا وجوبكم عند كل مسجد وادعوا
وفي كل مكان وهو الصلوة او في اي مسجد حضرت الصلوة وانتم في كل موضع وهاحق يقولون الى ساجدكم ثم امرهم
بالدعاء عند كل مسجد فلهذا في ذلك وفيه دلالة على الحث على الدعاء في المساجد انتهى **وقال** الطبري في قوله
في وجوبه **ان معناه** توجهوا الى القبلة كرسيد في الصلوة على استقامة وثابتا ان معناه ايقنوا وجوبكم الى
المسجد الذي امركم الله بالتوجه اليها في صلواتكم وهي الكعبة والمراد بالمسجد اوقات السجود وهي اوقات الصلوة وانها
ان الماير او الركن في مسجد فلهذا في ذلك وفيه دلالة على الحث على الدعاء في المساجد انتهى **وقال** الطبري في قوله
ان معناه اقصاء المسجدين في وقت صلواتكم امر بالاجابة لما بعد اعذارا كثرين وبعثا عند الايمان وخلاصها
ان معناه اقصاء المسجدين في وقت صلواتكم امر بالاجابة لما بعد اعذارا كثرين وبعثا عند الايمان وخلاصها
بأذنه الصدوق لان غرضه بذلك في شهر رمضان من السنة الثانية من الهجرة كان كاشفا للجهل في وجع الله
فلا اقل بينهما ثمانية عشر شهرا **وقوله** ضيف قوله الى التمس ساجد محذرة اي الماير بكل مسجد سائر المساجد
الحديثة **الاس** موثق وفي الكشاف ما جعلنا القبلة التي يجب ان تستقبلها المحجة التي ردت عليها ولا يمكن
وارد ذلك الرثا الا احتقانا للتاسر فيكون بيان ذلك في جعل بيت المقدس قبلة بعض اهل مكة ان
تقبل الكعبة وان استقبلت بيت المقدس كان امرا عارضا للفرق انتهى والاصل ان الموصول اما صدقة الله
او يقول فان الجبل وعلى الاول اما القول الثاني محذوف او جعلنا دعوى شرعا وقوله وعلى التقادير الماير في
كنت عليها بيت المقدس او الكعبة وعلى الثاني على بعض الوجوه المعنى ما جعلنا القبلة الا ان التمس عليها فبكرة
اي الكعبة واراد ذلك الرثا الا احتقانا لان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي بمكة الى الكعبة ثم امرها بالصلوة الى حرفة
بيت المقدس بعد الهجرة فاما ليهود ثم حول الى الكعبة وقيل بل كانت قبلة بمكة بيت المقدس الا ان مكة
يجعل الكعبة بين يديه كادى عن ابن عباس الا تعلم اي الا احتقانا للناس فلهذا من ثبت على الدين
من يتردد فيكون على قبلة على بيت المقدس فلهذا في ذلك عين كونا قبلة وعلى بعضها عند الصلوة الى الكعبة او
الاعم والمراد بالعلم وفي امثلة العلم الذي يتعلق به الجزاء اي العلم به بوجود احصاء اوضاع العلم
التي لان العلم مع به التوجه وهو الذي يقتضيه قوله من يقبل فيشهد له قراءة العلم على الجبل او المراد
علم الرسول والمؤمنين مع اذ اعلمهم فقط واستدلهم الى اذ انما اياها باختصاصهم به او في التمس اي فعلنا
ذلك فنقل من يريد ان يعلم قوله به فلهذا في ذلك عين كونا قبلة وعلى بعضها عند الصلوة الى الكعبة او
في بيان حكم آخر **الاس** موثق سئل النبي صلى الله عليه وآله من الناس اي الخفاف الاعلام بهم وهم اليهود وكما اصحابهم
التوجه الى الكعبة وانهم لا يرون المنهج او المناقون طريقهم على الطعن او المشركون فلو ارب عن قبلة ايا
ثم خرج وليرجع الى ديننا اجمع المكون للتبعية واليه اجمعهم عن قبلة من كانوا عليها يعني بيت المقدس

[illegible]

فقد روي في الخبرين المذكورين في نسخة بخطه عن الجرد والبرهان وذكره أكثر النسخ
من غير ما هو عليه في نسخة ابن الجوزي المسمى ولا يجوز الاحتجاج به لأننا ثبتنا في الأصل أن الامام علياً عليه السلام وسقط
العلم بغيره وأصل الخبرين غير اختلاف وهو أيضاً غير معلوم بل في الخبرين يعني ما روي أنهما من الآثار القديمة التي تنسب
ليثبت عند غير السجدة في زماننا ما يدل على خلافها وهذا أن قد ظهر جرح تقدم في وسط الحديث من غير ما روي في نسخة
الكتاب أو فكأن على ما هو في الخبرين من أن الامام علياً عليه السلام وضع حجره على قبره في سنة ١٠٠ هـ
الشمسية ولعناته من علمه على ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
هذا الخبر غير المأثور الذي كان في زماننا من بني آل أبي حمزة يعني في زماننا من بني آل أبي حمزة يعني في زماننا من بني آل أبي حمزة
لما دلت على أن علياً عليه السلام لم يضع حجره على قبره في سنة ١٠٠ هـ الشمسية وهذا الخبر يدل على استقامة جلالته وعلو
المرتبة كما في الكتاب الكبير في ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
والأئمة من الأئمة الذين روي عنهم في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
سوقنا في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
الآيات والقرآن في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
لم يجر من غير شيء ودل هذا الخبر على أن علياً عليه السلام لم يضع حجره على قبره في سنة ١٠٠ هـ الشمسية
والشهادة في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
فالمشهور أن كان في ذلك الوقت وسماصل المراجع جات وأن شاق على ما ينسب اليه من أن شاق على ما ينسب اليه من أن شاق
الذي هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
في المذكورين ونقل عن السندين ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
القول في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
قد روي عنه وعليه ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
القول في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
قال في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
بقرينة ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
فالمأثور في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
الثنائي بين تلك الأخبار وبين الخبرين لأن هذا ذلك الأخبار لا اكتشافاً بل بالظن مع عدم التمكن من تفصيل العلم
ومما نأخذ في الخبرين على عدم حصول الآيات المبيحة للظن استناداً إلى ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
لأن الخبرين مع التمكن من الاحتجاج أيضاً لا يمكن أن يقال قاطعاً في الخبرين أيضاً ذلك لأن يكون مدعياً بالظن
عدم التمكن من التسليم إلى الخبرين مع عدم حصول الآيات المبيحة للظن استناداً إلى ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
وحتى ذلك في ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن
الصلية والصفة مع التمكن من الاحتجاج أيضاً لا يمكن أن يقال قاطعاً في الخبرين أيضاً ذلك لأن يكون مدعياً بالظن
على غير ما هو في نسخة الكتاب يعني في ما سماع ابن أبي عمير من بعض ثقاتنا من الأئمة في الكتاب الكبير أن

عزوايا قائم ومنهم من لم يعتبر ذلك ومع عدم سيرة الوقت أو عرض ما يصلى لا يمكن من الجاهات ومع عدم التدبر
على التقدير يصلى الى اتي ختمه ساء واحل الضيق عطلت كما هو قول اكثر الروايات انه لم يضره الابع ٣٣
عدم التعديل على الامارة المنيرة للطن اصلا وهو ما لم يفسد الاشارة العترة قالوا على حذر على الاستجابة
السادس محمول الظاهر ان محمول في الخبر وكان الخبر الثاني باو في تغير **السابع** محمول قوله لا ظاهر
ظاهره الى آخره قال الفاضل الشافعي وصار على المراسم هذين الجنبين فاذا اسكن فلو وجد القبلة لما بالظاهر
او نحو ذلك وان يكون المراسم من الاجزاء بالحق الزايم فكيف خطاه الطعن ومن هذين الجنبين ما اذا
انكسفت وتبين الوقت ما يمكن ادراكه ويكون المراد من قوله وقد دخل في وقت صلوة اخرى المدخل في اول
وقت الضليلة لا يضره بعد ان خرج وقت الضليلة الاولى واليه يرجع ما ينبغي من قريب ولعل الاعمال
على هذا القول **الثامن** صحيح وكان محمول على الحق او الاصح منه ومن الناس من يروى ان وقت الضليلة يفرى الى
انما لم يكن بين المشرق والمغرب فان ما بين المشرق والمغرب قبل الايمان بالنبوة الى الحق لم يعلم من صلى الى
جهة ثابتهما القبلة او لم يتبين الوقت من الصلوة الى الاربع او الاختيار فكيف ان قلنا به بتغيير المحذور ثم
يتبين الخطاء بعد فراغه من الصلوة فان كان صلوة بين المشرق والمغرب لا يجب الاعادة اجماعا ولو لم
انصلي الى المشرق او المغرب اعاد في الوقت دون خارجة اجماعا ولو تبين انه استدبر فقال الشافعي
كان الوقت نيا ويقتضيه كان خارجا وقال المرتضى لا يقتضي اوع بعد خروج الوقت وهو الابع واشتد
فان من صلى ناسيا الى جهة غير مواك لظان في الاحكام قبل ثم رجع قطع الشيخ في بعض كتبه وقبل لا
خطاه مستند التفسير وكذا الكلام في ما فعل الحكم وقال بعض المتأخرين والافقوب الاعادة في الوقت
خاصة لا خلا لشرط الواجب دون القضاء لانه فرق شافعي انتهى والمسلطان لا يخلو عن الشك في
التاسع صحيح والسند لا يوثق وكان الصبر في عند رجع الى ما تقدم من الكثرة فيه ما ترى وفي القائل
الغفر الخادم من الارض وان لم يكن خلا قال السو حجاب النعم والكريم وساء هو وعلى السكون كونه
واصح ما نقل وصحبه الفاضل راجع الى الهواء او السواء او الى الرجل وهو مثل المستدبر ايضا وقوله صحيح
يدل على وجع الفري والاجتهاد فيقيد به سائر الاجتهاد **الخبر** صحيح **العاشر** صحيح **الحادي عشر** صحيح
والظاهر ان الحكم في العشاءين موافقا للاخبار الواردة على استعاد وقتها الى غير الشرط ويعتقد ان يكون المراد الاول
على طبع الشرع وبالحال على الاستقرار فيما للجمهور **الثاني** صحيح وقوله ما بين المشرق والمغرب قبل
وجها الاول ان يكون المراد الوسط الحقيقي بين المشرق والمغرب اي يكون على خط يصف الزاوية فيرسمهم
الجزء لا يتجاوز ان مع انه لا يتقيم الا في بعض البلاد والى قبلتهم نقطة الجنوب **الثاني** ان يكون المراد
الحق لا يصل الى ان تقطع مشرق الاعتدال الى مغرب الاعتدال من جهة الجنوب فالمراد كونه قبله للمعتبر
الناظر في الاجتهاد والقول بهذا الاستماع احتيارا بعيد عما ذهبوا اليه من ان المصلي عليه خارج عن
الكعبة وصحتها **الثالث** ان يكون المراد ما بين جميع المشرق والمغرب وهذا وجه قريب في الاخبار وان كان
بعد من كلام اكثر اصحاب وعلى هذا الوجه لا بعد تعينه بحيث يشمل المختار ايضا وعلى هذا المشرق
المغرب من كان على بين من سعة المشرق والمغرب لا على نفس نقطتي المشرق والمغرب الا على ما بين وان كان

ما لم يكن

ظاهر الا كقولنا ذلك فانه فرض بعيد الرابع ان المراسم ما بين المشرق والمغرب قبله يعني ان كل من سجد قبله فاجازة وجها
ايضا لا يتغير هذا الخبر يقطع الكلام من الثالثة وعلى التقدير الحكم بخصوص قبلة العراق وما لاها الا ان كان
قبله المشرق او المغرب او نقطة الشمال **قال الشيخ في المشرق والمغرب** صحيح **الحادي عشر** صحيح
المعروفان في المشرق والمغرب والمكتوبين الا صاحب المروية الخلل وهو في الصلوة استدرا الى القبلة ان كان
الاضطراب قبل الايمان بالحق المحدث المشرق والمغرب والا استأنف ولم يغفل الا كثر خلافه في لكن ظاهر الشيخ
في المبسوط عدم وجوب الاستئناف في المشرق والمغرب ايضا والاشهر اقرى ولو تبين في انتهاء الصلوة
الاستدبار وتخرج الوقت في الاقرب من حيث ولا اعادة كالحقارة الشبهان وجماعة **باب**
الاذان والاقامة الاذان لغة الاعلام والاقامة مصدر اقام بالمكان واثناء دعوتهم من الزواجر المحذرة لانه
استدرا اقام او مصدر اقام الشيء يعني اقامه ومنه يعين الصلوة **الاول** صحيح **الثاني** صحيح
محمل قوله عليه السلام انه ليس فيها تعصيا اي في اصل الصلوة اي اذ انما وجبوا في جسر يري **الاول** صحيح
الثاني صحيح اذ ان واحد اي في اقامة او المار به الاقامة في اذ ان المار به الاقامة في اذ ان المار به
كذلك **الثاني** صحيح على ما في الجمل وفي بعض النسخ جملة الخطاب على بناء المعلوم وهذا ليس ببيان بل بيان للغة
الواقعة في المكان وهو شدة الاقام بالصلوة في جميع العلى كما في مشروعية الاذان والاقامة في الصلوات
المسماة والاصحاب في وجوبها والاستجابة بها فذهب اكثر الى الاستجابة وذهب الشافعي وابن الابع
واجماع الى وجوبها في صلوة الجماعة في المبسوط وعلى ما في بعض اذان واقامة لم تحصل قبلة الجماعة وقوله
ما بينة وقال ابو الصلاح عاشقان في الجماعة وقال المرتضى يجب الاقامة على الرجال في كل فرضية والاذان على
الرجال والنساء في الصبح والمغرب والجمعة وعلى الرجال خاصة في الجماعة وعلى النساء في الصبح والمغرب
والجمعة والاقامة في الجنبين وقال ابن الجوزي يجب على الرجال الجماعة وقوله في الصبح والمغرب
والجمعة ويجب الاقامة في باقي المكتوبات قال على النساء الكبيرين فان فقط وقال السيد في المداخل
العتبة الاستجابة مطلقا وقوله استجاب الاذان مطلقا قوي واما الاقامة فالحكم باستجابتها شكلا اذ
روايات الرخصة اكثرها مخصوصة بالاذان كما استخرف قوله لا يقصر في السجدة في المتعة بعد ذلك وهذا
على ما في المختار شروها واولا قوله فمضى ذكر ذلك في قول الفاضل الشافعي وهو يعلم انه في رواية
التعديل بالسنن كما هو المعنى **الثاني** محمول اذ السجدة في الاذان مشروطة لا يستلزم اذنا
اي الاما لا في الشيخ عليه السلام في المتن اربعه الاما كما هو الظاهر لان الاذان للاعلام واذا حصل التعميم جاز
فلا حجة في الاذان **الثاني** صحيح **الثالث** صحيح **الرابع** صحيح **الخامس** صحيح
ذات كذا في اكثر النسخ بالانال المجردة كذا في بعض النسخ في قوله على ان الاذان على سجدته وفي بعض النسخ
بالمراد الملهة وتشديد اللام من الله لا لانه فالظن متعلق بها على التنازع **السادس** صحيح كما تصحيحه في
المراد بالقبلة خط الاذان وان يكون المراد الاذان في القبلة فيكون قوله مجزئا فانما تكلم الله
وقوله اقامة واحدة اي في الاذان والاقامة يعلم **الثاني** صحيح وقوله الفاضل الشافعي رحمه الله انما تكلم الله
الزواجر الاولى والاحذرة فقط لا يفتقر من جهة الرواية الى ما في النسخ من كذا في هذه الاخبار واما ما لم يذكر

[illegible]

المجلد

الذين بان النفاق في ما بين قديمه وقريب سموت من صورة الغنى ومجمع بيد الفخيل لا يخلو من وجه قوله وانما لما
الرجلين قال والوالد لا يترى من راسه فزيد جمع الالام لا يجوز اذ لا يجرى احد اذ لم يمتدح اذ لم يمتدح جميع الالام ومن
على اثنين في تكذيبه ارجا استمر وقوله الاخلاق الاغلة على العقد الثاني فبان فان الالام على العقد الذي فيه الظن
وكان الجزء الاول اذ لا يقره عليهم وعلى الجبهة انه قال الشيخ الزماني قدس سره تفسير عليه السلام الحاشي في الالام
السيرة التي يصعد عليها منى من المولد عليهم السلام سائر العظم عنها وعلى ما قد وقع الله احدا واحدا لم لا يتركوا
في جودكم عليها ما في بعض القاسوس من ان المراد بالمساجد المكن العرفية التي يبنى فيها ما لا يعلو عليه بعد هذا
المنقول من اصحاب العدة ترسل ان يعلم بعض المتأخرين في الالام العلة قدس سره ودعه الظاهر ان لا يمكن صانع حقيقة
باجتهاد التعليم للكلام في اشياء لا يمكن ان يكون الكلام فيها والاول المهمة في السلب التناقض في ما يتصلح الى الالام
وقد علمت امور في تحصيل الحديث نوع قدح في حيز احوال لا كتاب من كان صحيحا فاحتفظ به منده
يتبين عدم الاشكال في شي من تلك الصلة فلا وجه للضرب ان لم يكن صحيحا فالاشكال واضح وان كان صحيحا
والعلم بان كل من الكذب من جهاد في الالام ويمكن الجواب بان الاشكال في عدم حفظ حد ود التعلق تامة وهو لا يتأ
حفظ بعضها كما يعرف من سياق الحديث فالفتح في الطين الثاني وان كان فيه دلالة على خفية وقصد التعليم في العاقبة
لا يغيره لا خلاص في العبادة وقد يشاء لوضيعة لاشياء مشبهة للتعليم عالم بنص الشارع على ان لا يغير
الاول بان قصد التعليم من الامام قدس سره يعلم على التعليم يصل من تعليم الفرق بين الامرين ظاهر فبان ان جهاد غير
التعليم لا وجه له الا بدليل قد يرد عن الاول بان المدعى الظهور في القطع على ان مناه في الاخلاص من مثل ما بينا في
دليل الاصل من علمهم سوي الامام وقوله انما وقضى بلك ان لا يتعدوا الى الالام وعندنا فينا في علمهم من مثل التعليم
في عبادة غير الله ولا يشاكره في العبادة والامام لا يجمع فيه كلام ومن هنا يظهر اننا اذ ذكره صغيرا انما ان قصد
الذواب والغزير من العقاب فيصير قصدك بالاخلاص فيكون قد باذكاره من حيث ان قصد الذواب مثلا لا يبيد العلم
شبه كقوله الله ويبره به بقصد تراه فيحقق قصد حفظ في صهيبة راجعة اليه واوروس كلام الامويين في ذلك يمكن
حمله على المضمون به ان اولى بني العبادة لرجاء الذواب من غير قصدك فيكون قصد الذواب بالذات وان كان في هذا
منع تام لان القصد بالذات والتبع غير تام لان عدم الاخلاص اذا تحقق بأي وجه كان حصل الاشكال فبان
ذكره شيخنا في صلاته لم يأت في خبره الذواب ويؤلف العقاب ليس بواجب معه بل بقصد شي من لوازم الذات
الموصولة لكونه والمولد الثالث ذكر شيخنا قدس سره انه في تفسيره في الرواية استجاب يتم الاصابع حال التكية كما
واضحه شيخنا في الجبل المدين بان الرواية انما تضمنت يتم الاصابع عند ارسال الالام على الغنم في حال القيام وعند
التجود وعلى المشي على الاما لا التكية فقد قال في سياق الحديث ينبغي بقاء العزم على ارسال الالام الى ما بعد من
الافعال والاكس حاد التبرع لواقع الرابع ما تضمنته الحديث قدس سره قوله قرب من غيره في ظاهره لم يترك المولود في
التمتع كذا الظاهر المراد استمر ذلك لما بعد التكية ايضا وقد بان فيه في رواية زرارة ويمكن دفع المناقاة بان
قد الثالث اصابع هو الاكل والاصبع اتم الفضل ويكون الاصبع طولا وهو قريب من الثلث من طيات والاصبع
يؤخذ وقرب الاول والاصابع كونه ماني رواية حاد ما لم يترك التكية في رواية زرارة لما وجد ممكن لكن بغير ظاهر الملائس
توضيح الحسين في ما في رواية زرارة والجمع بالخير كونه في كلام بعض اصحاب ويمكن الجمع بين من حاد على حاد

٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١

المجلد الثاني

[illegible]

[illegible][illegible]

والتيار والجلالات وغاصر نوح الكلام انتهى وقال الوالد العلاء نور الله من قد ما طاب سبيل غيره وقوله وتكون
ان يكون المراد به ان كل واحد منكم لا يفيض ويجوز فله بكل اوصاف من العسوق وغيرها فليطهره وكل من كان
طاهرة طاهرة خالصه بغيرها الله وما كانت يا غلة او وقت وانه فاصلا بينها قوله كما صليت عند قائه بناد على
كون المشبه به اخر من المشبه بلزم منه كون الصانع على ابراهيم واكره نقل من الصلوة على محمد واكره نقل
فصلهم عليهم مع ان ضل بنينا على الله عليه السلام على جميع الانبياء معلوم وكذا فضل الذكر على التسمي عليهم من
في اجزاء كثيرة وقد اجابنا عن ذلك بوجوده كثيرة في الفرائض الطرية كما ذكرنا هنا ثلثة الا ان كان كاف هنا
للتعليل لا للتشبيه كما كان في قوله تعالى واذا كونه كاحدكم افي طاعة اياكم الثالث انه ذكر في قوله اخر كونه
اشهر وكما تب الصلوة على ابراهيم واكره في ذلك الزمان اشهر الثالث انه عليهم السلام والخلوة في كل ابراهيم كما شبه
الصلوة على البعض بالصلوة على الجميع اى وصل على محمد واكره كصلوة عليه صلوات على ابراهيم وجميع الكون
من الانبياء والاصياء والهمم القيمة ولا ريب ان الصلوة عليهم وعلى غيرهم افضل واكره من الصلوة عليهم
خاصة والمجيد المستحق للهدى في جميع الاحوال والنجدة فعيل ليا لغة من المجيد وهو الشرف والراسع وحصل الجاد
مفضلا كغيره من شريف ومن دخل بقي مؤمنا متقين من قول فوج عليهم واراد في الاجازة تفسير بيت النبوة
والامانة والملازمة **والثاني في الاستدلال** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره سكونه عليهم من الشهادة بالرسالة
في الشهاد الاول متصل على الشهادة بالوحدانية لعل الظاهر من التلازم العادي بينهما في التناظر
فاستغن عن ذكر احد ما ذكرنا الاخر وقد كره عليهم لها في الشهادة الثاني لانها في ذلك لم يرد
وقال السيد الخاتمة يمكن ان يوجد الحديث بان المسؤول عنه هو الخزي من التعلق الى المظنة باي من الشهادة
فاجاب بان النزل الجزئي في الشهاد الاول من حيث الشهادة بالوحدانية ما ذكره وما الشهادة بالرسالة
معلوم عند السائل والشهادتين لا يكون معلوم عنه فيها انتهى واقول كذا استدل الشاهد بالرسالة من
في الثانية معلوم وهو لا في ذلك الزمان يمكن حمله على الحقيقة **والثالث** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
الاستدلال المذكور من الله عليه واله في قضية الشهاد فلما لم يكن في تلك الاجزاء **والرابع** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
فقد اجاب عن المراد الاشارة الى ان الاشارة المستترة قد اعلم من العامة بوجوب القيامة وكذا قوله عليهم
لكنه كما لا يخفى وجب على الناس حكموا ويمكن حمله على حال الضرورة كما قيل والظاهر ان مراد الشيخ ما ذكرناه اوله **والخامس**
والسادس صحيح والشهاد الذي في الثانية الى باسقاط القيامة **والسابع** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
الشيخ رحمه الله كان المناسب ان يقيم ان رواية حبيب عنه رواية التي تقدمت وروايتها التي تاتي من توبين
يذكر هذا الكلام به لعل في توبين لا سيما بالنظر الى الاولى والرواية **والرابع** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
اى مع ما تقدمت به من ان الرضا كره عليه السلام واما كون المراد به في الثانية تعالى فاني من كيفية الشهادة
في المرتبة بعيد وقال الشيخ الباقي قدس سره لعل الوجه في خلو الخبر عن الصلوة ان الشهاد هو الشهاد بالرسالة
فانما فصل من الشهادة بالرسالة والظاهر ان الصلوة على النبي والعلية في الحقيقة شهاد وسؤال السائل انما
يرجع عن الشهادة فاجابه الامام بما سأل عنه وكذا اخبر بارة قوله عليهم السلام هذا المظنة **قال في التعليل**
لطف كنه لطفنا بالصوم وفق بول والله لك اوصل اليك برك ذلك بلفظ واللفظ بالضم من الله التوفيق

والثاني في الاستدلال صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره سكونه عليهم من الشهادة بالرسالة
في الشهاد الاول متصل على الشهادة بالوحدانية لعل الظاهر من التلازم العادي بينهما في التناظر
فاستغن عن ذكر احد ما ذكرنا الاخر وقد كره عليهم لها في الشهادة الثاني لانها في ذلك لم يرد
وقال السيد الخاتمة يمكن ان يوجد الحديث بان المسؤول عنه هو الخزي من التعلق الى المظنة باي من الشهادة
فاجاب بان النزل الجزئي في الشهاد الاول من حيث الشهادة بالوحدانية ما ذكره وما الشهادة بالرسالة
معلوم عند السائل والشهادتين لا يكون معلوم عنه فيها انتهى واقول كذا استدل الشاهد بالرسالة من
في الثانية معلوم وهو لا في ذلك الزمان يمكن حمله على الحقيقة **والثالث** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
الاستدلال المذكور من الله عليه واله في قضية الشهاد فلما لم يكن في تلك الاجزاء **والرابع** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
فقد اجاب عن المراد الاشارة الى ان الاشارة المستترة قد اعلم من العامة بوجوب القيامة وكذا قوله عليهم
لكنه كما لا يخفى وجب على الناس حكموا ويمكن حمله على حال الضرورة كما قيل والظاهر ان مراد الشيخ ما ذكرناه اوله **والخامس**
والسادس صحيح والشهاد الذي في الثانية الى باسقاط القيامة **والسابع** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
الشيخ رحمه الله كان المناسب ان يقيم ان رواية حبيب عنه رواية التي تقدمت وروايتها التي تاتي من توبين
يذكر هذا الكلام به لعل في توبين لا سيما بالنظر الى الاولى والرواية **والرابع** صحيح وقال الشيخ الباقي قدس سره
اى مع ما تقدمت به من ان الرضا كره عليه السلام واما كون المراد به في الثانية تعالى فاني من كيفية الشهادة
في المرتبة بعيد وقال الشيخ الباقي قدس سره لعل الوجه في خلو الخبر عن الصلوة ان الشهاد هو الشهاد بالرسالة
فانما فصل من الشهادة بالرسالة والظاهر ان الصلوة على النبي والعلية في الحقيقة شهاد وسؤال السائل انما
يرجع عن الشهادة فاجابه الامام بما سأل عنه وكذا اخبر بارة قوله عليهم السلام هذا المظنة **قال في التعليل**
لطف كنه لطفنا بالصوم وفق بول والله لك اوصل اليك برك ذلك بلفظ واللفظ بالضم من الله التوفيق

[illegible]

صنفه في طبس من هذه الأصناف وقد قال القائل في التسمية به حادثة في إنشاء هذه الأصناف على ما قام بها من الصنف على تلك
 على العلوية المشع صانعه القليل يكون المستودع ما يترجم من تعيين المشع تلك الأصناف قد رآه في قوله بعد لا سيما
 في منها قوله وقيل أيضا كما لا يبعد من الأولى قوله وطلع سعدا على الصنع يقال أيضا هذا الصنف في صنفه من الزباد
 طولا قوله والى كيف أنه قد تأمل أصنافه في التسمية بالرواية الثانية **صنفه مشع** صنف على المشع قوله
 عنه وأما قوله امتشاقه الجوزاني **صنفه مشع** صنف قوله وقوله كما لا يبعد من الأولى قوله وقيل
 الثاني قوله فانه الشاة في الصنف به قال الرازي أنه إن أرادوا المعنى فليس ذلك أرادوا الطال سعدا فخرج اسم ولا في
 كما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 واضح لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 بعد لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
صنفه مشع صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 صنفه مشع صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 رشح من غيره فانه قد اعتدوا في ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 على الطالع **صنفه مشع** صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
صنفه مشع صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 قوله الشيخ ومع الأصحاب قالوا في الأصناف من الزباد في هذا الباب أنه قد قل على أسباب الأصناف من سلاطها
 وعليه قلنا من الأولى قوله وسعدا فانه لا يستدل بها على الأصناف مطلقا وفيما استدل بها من عدم كونه التسمية
 بها على القليل وقيل الشيخ والمستنف بالكرامة الرواية بسبب المعنى وفي الطريق صنعت تكن على غيرها الأولى قوله
 وقوله القائل في التسمية به حادثة لا يبعد على الأصناف لا لأنه على المشع صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 القصة بهذا الخبر وأما قوله في الصنف الذي هو وقت العيشة وعلم ما يترجم على أنه الصنف في وقتها وهو الأول قوله
 أني بما نظرا إلى أن التسمية في وقتها في هذا المكان من الأتيان بها في وقتها أني بها كمن تقدم غسل القصة يوم
 حوفا من عوز الماء في يوم الجمعة ثم وجد الماء فغسل **صنفه مشع** صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 التسمية **صنفه مشع** صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 الدين الحق والحق في الولاية لا يستلزمها جازا كما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 خلان والحق أن الاستدلال به لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 يترجم على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 الأصناف على شاق وهو الصنف من طلبة القليل وهو من بيضاء الزباد وأما طلبة الأصناف وهو الغرض الذي يظهر في
 الأصناف في الأصل مصدر أصح لا زاد في الصنف به **صنفه مشع** صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 كان المالك كان في وقت الشاق في خلقه لا الأصلي مع طلبة حادثة **صنفه مشع** صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله
 وهو الظاهر **صنفه مشع** صنف على المشع قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله وقيل صنفه مشع على ما لا يبعد من الأولى قوله

وغيره من المعانيه كبرامته الشان الى المدينه ذوات الحب عند الطلوع والمغرب وقال ابن من زاور المعانيه
عند طلوع الشمس وظهرها احر الصلوة حتى تذهب عترة الشمس عند طلوعها وصغر عترة عند غروبها وظاهر الموضع المنع من الوقوف
في هاتين الوقتين وظاهر التمسك بوجه الله في هاتين الوقتين في هذا الحكم من ان الله تعالى في الصدوق لا يقول من قرعه وهو الله
من كلام المبيد في بعض مسائله لا يجد على اجناب النبي مطلقا على الحقيقة او الالحاق لا شهادته الحكم بين المؤمنين واليهام على
اظهاره صلى في هذا المقام **الفصل الثاني في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
المراد من هذا المعنى هو طلوعه بقرينة استدلال بقول الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك وكما ان هذا نظرين في معنى المنع من الصلوة
ولا يتغير هذه المعانيه بتدقيق قوله لا يصلي بعد الفجر فيكون الاستدلال به وكان منقول الى التفسير بوقت المغرب التماسا الى
المنع بينه وبين ما تقدم وفيه شبه لان طريق المنع غير مخصص بل هو الاقرب فغيره ذكر الشيخ في ذلك في الاماكن التي ذكر
في التاج ان الشيطان يطلع بين قري الشيطان اي ما عترة في رأسه وجانبه وتبين القعدة اي من تعلق في الشيطان و
يتسلط فيكون كالعين لها وقيل بين قريته او من بعد الاطمان والآخرين وكل هذا قيل لمن يبعد الشيطان عند طلوعها
الشيطان سئل لماذا ذلك فاذا هو لما كان الشيطان مفرقا فيها انتهى وقال في القاموس من الشيطان وقراءه امتد
والمشهور ان ربه او قوته واختاره وادخله وقال القليبي في شرح المشكوة فيه وجوه اربعة في تفسيره فانما في وجهه
عند طلوعها يكون طلوعها بين قريته اي قريته يكون مستبلا لمن يبعد الشيطان في قريته اي قريته من الصلوة في ذلك
الوقت من العترة لصدمة الشيطان وتمايزها ان يراود بقرينة زياره اللذان بعثها لا طوا الناس وقال في الاماكن ان من باب التعليل
شبهه الشيطان فيما يحول لصدمة الشمس ويوجههم الى المداخلة الحق بدوام التزود التي تعالج الاشياء وتوابعها فيها
وراجعها الى رواد في القعدة من طلوعها انا مقرر في اي مطلق ومعنى التفتية تصغيرها القوة كما يقال في هذا الموضع
بان اي لا قدوة ولا طاعة انتهى وقد ذكر الشيخ المبيد قدس سره وجه في كتابه المسمى بفضائل العمل من التفتية على الصلوة
في روايته في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال لهم كثيرا في خبره من النبي صلى الله عليه وسلم في منعه من ذلك العترة خطا لا يجوز
كذلك في الخبرين ولا يجوز ما عترة من قبلها شيئا من ذلك ما اجتمع عليه من الخبرين المتعلق في الوقتين عند طلوع الشمس وقيل انهم
طلوعها وعترة من قبلها ان عترة الزمان اتم اطلع بين قريتي شيطان وتغريب بين قريتي شيطان فكان ذلك الجواب فاذا كان
ان الفريسي موصولا باوله آخره فاستدركه الجميع وهذا جعل من طوا الانبياء لا يصلي فلما سئل عنه الرواية من ان
المدني ثبت ان الطلوع جازيها انتهى وصلى في خبره عن الصادق عليه السلام تفسير قوله في قضاء الصلاة في ذلك الوقت
كانها الصلوة وعلى جرد العمل بقرينة ما سيجي من قوله للفقهاء قوله هذه الامور في الشبهات في قوله في الغاشية التي
لعل على هذا المعنى لا يتم الاستدلال بها على معنى المصنف بل انما يتم الاستدلال بان حلتا على ما بينناك عليه **الفصل الثالث في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
معنى قوله صلى الله عليه وسلم في هذا المقام ان الله اذا اذنت هذه الرجعة على هذه العترة وطلعت منها فادع
تعدم الجواز والجملة ليس في الاجابة المستدرة ولا في المديح ولا يجد حلتا على من في القضية ان سئل في الاماكن
على ذلك فالجواب عدم المنع من الصلوة عند طلوع الشمس **الفصل الرابع في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
الفصل الخامس في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله
في الاماكن انما هو على المشهور على عدد الزعماء وظاهر المبيد في التفتية والشيخ في معنى كبره وجوب الاعادة
كل شئ تعلق بكيفية الاولين كما عداها وتقدم الشيخ عن بعض القدماء من على انما واستغرب العلاقة في ذلك

البيان ان ثبوت الشك يكون من الاولين ولعل الاقوى اختصاصه باعداد الزعماء **الفصل السادس في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
عند ذلك وكذا الخبر الذي بعده **الفصل السابع في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
المخطوط وما عدا ذلك من ظهور المخطوط في اليقين واما في المخطوط لا يتغير فيما ينظر الى ذلك من غير ان لا يقتضيه الاكتفاء بالحق
ببعض يتناول الاولين وقد ورد وجوبه في التفتية يدل على اعتبار اليقين في الاولين **الفصل الثامن في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
الفصل التاسع في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله
بين شئ في الاولين من الزمان على بل العلاقة في التفتية والشيخ في الاماكن انما هو على المشهور على عدد الزعماء وظاهر المبيد في التفتية والشيخ في معنى كبره وجوب الاعادة
بما ورد في ذلك في الاولين بين الركعة والركعة في التفتية والشيخ في الاماكن انما هو على المشهور على عدد الزعماء وظاهر المبيد في التفتية والشيخ في معنى كبره وجوب الاعادة
التفتية لروايتهم عن عبد الرحمن بن العوف هذا المشهور وعليه كلام **الفصل العاشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
ومعنى الانسان ان هذا مطلق به في كلامه والذي يدل عليه التفتية والشيخ على الاقل فقط فتذكر قوله من سئل في
فرضية العادة ان قال في المعنى ان قال على ما لنا اجمع الاماكن يا بريد فاذا هو من هذا المعنى **الفصل الحادي عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
حسن كما لا يخفى **الفصل الثاني عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
الفصل الثالث عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله
الكا في التفتية هو اصله وان كانا على يروي محمد بن ابي اسحق في التفتية ليس في المغرب ان طاعة الامم في كبره
وعلا الاكثر عليها **الفصل الرابع عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
على ان الشك في الزيادة في المغرب انما هو سبب للاعادة كما هو ظاهر اطلاق الاماكن **الفصل الخامس عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله انما هو على ما في التفتية والشيخ في الاماكن انما هو على المشهور على عدد الزعماء وظاهر المبيد في التفتية والشيخ في معنى كبره وجوب الاعادة
الفصل السادس عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله
معانيه في ذلك انما هو على ما في التفتية والشيخ في الاماكن انما هو على المشهور على عدد الزعماء وظاهر المبيد في التفتية والشيخ في معنى كبره وجوب الاعادة
مطلقا بين الدنيا على الاقل ولا اكثر ان حلتا الاعادة على اعادة صلاة الوقت فقط وفي تلك ولا يبعد تخصيص
تلك القاعدة بهذا الجواب فاعلم بعض المتأخرين او القول باستصحاب الاعادة هذا وقيل ان المراد منه صلوة
المغرب ويكون قوله من غير ان استدلوا بها الى المعية فقط ولا ينبغي بعد **الفصل السابع عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
حسن قوله ان كان يجوز ان يكون الاعادة ايضا وانما هو ان الصلوة تجوز في حال الجهل بالصلوة ثم ان
اي الرسول ص **الفصل الثامن عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
بغيره من المناقشات يجب عليه انما الصلوة ولو كانت ثابتة والقام عدم تحقق الخلاف في ذلك ولو كان بعد صلها
يسقط الصلوة عمدا لا سهوا كما تكلم قلنا خالف الاستصحاب في حكمه قال الشيخ في الزمان يجب عليه الاعادة
وتبعه ابن الجوزي واما الصلوة الجنب وقوى في المسبوط عدم الاعادة وصلى من بعض اصحابنا قوله لا يرد
الاعادة في غير الزمانية والاصح ان لا يبعد مطلقا وهذا الخبر جاز على المصنف **الفصل التاسع عشر في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله**
فكلمة في كل من جاز ان كان له كان قبل العلم وقيل نقلت كذا لا اعيد اي في منى كبره وجوب الاعادة
ان لعل المراد بالاصوب كونه صوابا يمكن ان يقال انما حلتا قوله كبره على ما اذا كان قبل العلم بصلها في ذلك

معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الفجر الى الزمان الذي يرضى عنه الله
انما هو على المشهور على عدد الزعماء وظاهر المبيد في التفتية والشيخ في معنى كبره وجوب الاعادة

[illegible][illegible]

[illegible]

قولكم فيما شئتم أو صغ في بعض
الشيء فيما شئتم بالبين الممالة

[illegible]

في المورث

[illegible]

وإلى الصلوة

[illegible]

1



ونطق بالعقاب المترد عليها والآن يدل عليه ظاهر آيات أن الحيات يرمين السيئات ولما دعا الصلوات السجدة الآية
 وقد ورد ذلك في أحاديث كثيرة من طرق العامة والخاصة منها في جبريل المستقيم وفي تعذيبها بأعدائها الكبار كما روي
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنب الكبار والروايات بذلك متطابقة وما ورد من أن اجتناب
 الكبار مكر للسفاهة لا ينافي ذلك ففعل كلامها مكلف فخرج منها أو أن كل من أهدأ في التكبير ولا يمكن أن يجعل في الصلاة
 الصلوة من لا يجب الكبار ثلاثين ما في قوله ما اجتنب الكبار وظن في ذلك أن الصلوات تكفر ما بين وقت اجتناب
 الكبار وأنها وقول بعض الفضلاء يمكن أن يقال أن اجتناب الكبار لا يقتضي على فعل الصلوة فإن ذلك الصلوة من اعظم
 الكبار فيصير حاصل العتق من فعل الصلوة مع ترك سائر الكبار مكفرة وهو عين فساد الأحاديث السابقة حيث
 قيل فيها مكفرة الصلوة ترك الكبار كما ذكرنا سابقا وأما ما لا يوافقهم المناقاة حتى تحتاج إلى التعليلات المذكورة مع
 عموم لفظ الذنوب وغيره في الأحاديث وكذا لفظ السيئات في القرآن وقال بعض المحققين من شائخنا حبيب الله رحمه
 الله تعالى العزم ما فيمنه من النقص في تمولد فعل كلامها مكر ليعمل بها على تأخير ما ينبغي وهو أن يلزم أن تكون الصلوة
 مكفرة وعدها تارة مع اجتناب سائر الكبار وأخرى فيلزم تعدد علل التكفير والتهمة مبينة على الحرب عنده
 المناقاة بأن المتبادر من الاحتجاب أن يكون من أمر وجود ترك الصلوة عديمة سبب لا يمكن استماله فيه
 توسعا والذي يحسم مادة التهمة أن يقال أسباب الشرائع علامات وأمارات وليست بجعل كما هو جوابه فتعددها
 لا يكون قاسدا **الشيخ** صحيح وقيل الغافل الذي رده الله كما في نسخ عقوبة وقضاها عنه وسوان ثم النسخ
 بعد احتسابه والتواب عن يوسف بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن أبي الكوا في هذا وأما إشهاد بما يؤيد عدم العمل
 بالاجتناب لأحد قولهم من أنهم صدقوا أي من الشرائع الواجبة والمستحبة **الشيخ** صحيح وقيل لهم إذا
 ارتفعت في رتبة الظاهر وقت التفتة أو الإجماع أو المبدأ بوجهه أو ما روي في الأخرى أو في الدنيا الغلب
 في دليلين ليكون معدوكه وفضلا **الشيخ** صحيح وقيل لهم هو الصحيح أي المراد بالسبب أو التفتة من وقت
 الفضلة أو المبدأ به فتصحيح الصلوة بعدم حضور التكبير أو الإخلا في أي وظيفة من الواجبات كانت **الشيخ**
 حسن وقال الشيخ الهادي في حقه في هذا الحديث دلالة على وجوب الطائفة في الركوع والتجويد والعجب أن الكبار
 قد ساءت أسرارهم كيف لم يندوا به على ذلك من أن يعزل السند ويستند به في الأعراب مع كمال ضعفه وركوب
 حاد ودرأ عنه عدم دلالة شيء منها على الوجوب كما ذكر في الجبل المبين **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
 قوله عليهم خفف صلواته عن ما خيفة أو جعلها خفيفة لعدم التعقيب بعدها بقرينة قوله عليهم من الشقاق
 والافتناء أن يقول إلى الصلوة وكان المراد تخفيف أصل الصلوة **الشيخ** صحيح وقيل لهم هي التامة فلا تارة
 هاتين الآيتين في محل واحد فيصير ما يؤيد عتقها من التلازم التكرار **الشيخ** صحيح وقيل لهم على المنذور قوله
 من الخيا أي الفهاو الغش والحق والحبية وقال الغافل الذي رده الله عليه في المألة والملة والمؤنة معنى
 الشقاق أي من الأشعار التي تنسب فيما قال في عتقها من التماس حناجره وخانة عطية إلى أنه قال
 وحسن على ولده ما حسن كغير عطفت وحسن بلقاء العجبة ويكون المراد الفهاو قال الجوهري في باب العجبة الفها
 الغش **الشيخ** صحيح وأما اختلاف الفضل في اختلاف الصلوة لعدم التعقيب **الشيخ** صحيح
 قوله من الصلوة قال الشيخ الهادي رده الله لعل تترك الصلوة لعدم التعقيب والمراد الصلوة التي يلزم الإتيان

الصلوة الحسنة اليومية وبالصلوة التي يفضل عليها إلى غير ما ينبغي أن الازدواج والاقامة الشفاعة على ما ينبغي
تخصيص بخاصة في مثل هذه النسخة بين الخبر المشهور أن أفضل الأعمال أحرها فاعلم على تقدير صحة قولنا ومنه
أفضل كل نوع من العمل أحر من ذلك النوع الثالث أنه المراد بالخيرين سلطان الغيبة وما يفضل عليها إلى الأفضلية
الواجبة للمراد من خير من غيره إلى المذهب الخامس أن المراد إلى في مدة فذلك المدة أي مطلق تلك الأجرة أفضل من غيره
خبر من الأهل الماضية السادس أن المراد لوصف زمان الحج والعمرة في الصلوة كان أفضل منها وهذا الوجه انما
يجري في الخبر الذي روي أنه خير ما حكم الصلوة مع تعبد أيضا السابع أن يقال أنه يفضلت بحسب الأحوال و
الأشخاص كما فعل ابن أبي عمير عليه السلام أي إلى ما كان أفضل فقال الصلوة الأولى وقتها وصل أيضا إلى ما
أفضل فقال من قالوا في ذلك وصل أي الأعمال أفضل فقال لا يجوز في ذلك ما يليق بالناس على من الأعمال فيكون ذلك
الأيام والعدا مناجاة إلى ربّه والحاجب بالصلوة يكون عاجزا عن الحج وهكذا وأورد على بعض الوجوه إلى الحج
شغل على الصلوة وأجيب بأن المراد المحذورون الصلوة واعتزوا على ما لا يفضل لهذا الحج والحجاب بأن المراد في
الحج مع الصلوة أو الاستطاعة ثواب الصلوة ولم يلاحظوا على الصلوة باعتبارها بالحج وبها على بعض الوجوه أن العمل
كأنه من شغل الأياد بغيره إلى الأعمال الصالحة باعتبارها وبها على بعض الوجوه أن العمل كأنه من شغل الأياد بغيره
أن قبولها لأعمال السرف وبقبول الصلوة السابعة محمول ولكن المال المدفوع تحت الأرض وكان التفسير ولكن
في التفسير وكثرة المنفعة لا يراعى أن يكون ذلك في العبد من طريق العادة لا حول ولا قوة إلا بالله ثم من كثر
النية في أحسن أيامها مدخر لها كما يدخر الكثرة **المسألة** موقفي **المسألة** محمول **المسألة** ضعيف على المشهور قوله
على الله عليه وآله وأنت الصلوة التكميلية الظاهرة المراد التكميلية المستتبه وحيثما كانا معطوفة الفاعل وحيثما
وتحليل الواجبة أو الاسم **المسألة** محمول **المسألة** محمول وقد لا يجوز في الصلوة التي لم يثبت من شرطها أن لا يثبت
وشتات وشتات وكسر اللغاة الغيبة **المسألة** حسن **المسألة** ضعيف في رواية الصدوق أنه لا يراه
ذلك بل يري الناس قولوا وقال الشيخ إليها في قدومه من صلوة من صلاة كبر النوى الاستثناء من وجوبه
نادها ماله وألقى ما حضرت صلوة على حاله من الحالات لا متارنا للمراد الملك وأما صحة خلو الماضي الواقع
حالاً عن الواو وقد في أمثال هذه المتأخرات لا يتردد بتعقيب ما بعد اللاحق فاعلم أن شرطه الجزاء صريح
الاعتذار في المحل وغيره إلى أن يؤاكم استعارة مصرفة شبهت الذنوب بالذنوب في أعمالك من وقع فيها وأورد
مقارنته وتوضيح المحذورات آخر وإن جعلت يؤاكم مجازاً أمرسلا من جريد فتبين البب باسم السب فالترشيح
على ما كان عليه أو الجواز المزيل ربما يوجب أيضاً كونه في قوله أمرسلك لحوثا في المؤكل يد ولا يجد أن يجعل الكلام
استعارة تخيلية من يؤاكم بكتاب يتروى في الغزوات بأن تشبه الحبة المنقذة من الذنوب بلبسة الذنوب المنقذة
وتعريف ذلك بالصلوة بالحيلة المنقذة من موقد النار على ظهره ثم الغناء لها وصداحه آخر من على معتد في أنه
قد ذهب بعض أصحاب الغلو إلى أن الأعمال الصالحة هي التي تنظف القلب من عبادة عبادة وتغسلها وتغسلها
كأنه الأعمال السيئة تظهر بصورة عذاب النار وعقارها وعياها وقد ورد في القرآن وأدبث ما ينشد إلى ذلك في
هذا يجوز أن يكون يؤاكم مجازاً أمرسلا على أنه تشبيهة الشيء باسم ما يزيل اليبس والترشيع بحاله كما عرفت ولعل أن
هذا الوجه حسن من الوجوه الثلاثة السابقة وقوله عليه السلام فاعلموا أنها مصلوكم صريح في أن الصلوة تكثر الذنوب

في كل يوم من لياليه او السواك او فرض الله سبحانه في الكتاب العزيمون ما ثبت في السنة وعلى الوجهين لا الخصال في المشرق
الحسن كما استعان من سوق الكلام جزوج صلح الايات والاموات والطواف مثلا فان قلت في الخلل على الوجه الاول
فيشكل صلح المجبة فانها لا يلزم الايات وكل يوم ولا يلزم الايات بل ذلك انما هو من الخلل على الوجه الثاني ايضا
شكل فانه المجبة العبد ما فرضه سبحانه في الكتاب قال بل وعلا اذا تولى الصلوة من يوم الجمعة لا يرد في فصل
الويل واخره وقد قاله ابن كثير المفسرين ان المراد صلح العبد بترتبة قوله تعالى واعلم اي اخر الذي يرد في الصلاة ان كان من غير
فصل في الامر كما سيأتي ثم خولت المجبة متدبرة تحت الظل ومنعطف في سلكها قال الايات بالظن في قوله الايات بالظن
وتفسير الصلوة في الايات الثانية بصلح العبد واعلم اي الذي وان قال به جماعة من المفسرين الا ان المروي عن ثقتنا
عليهم السلام ان المراد وقع الدين في الزمان التكملي في الصلوة انتهى قوله تعالى لا يولد الحسن اي هذه واللام للتوقيت قال في
جمع البيان في بيان الدول قال قوم زوالها وهو المروي عن ابن خزيمة واي عبادته عليهم السلام وقيل فسق الليل هو زوال
بداء الليل عن ابن عباس وقيل هو انصاف الليل عن ابن جهمز واي عبادته عليهم السلام قوله عليكم من امر ومنه
قال الزاهد العلامة طيب الله مقده قيل المراد بالسمية المعنى اللغوي وقيل المراد بها بالنيبين الاجاليان وقيل على
لسان النبي صلى الله عليه وآله اذ جعل من الايام على الوقت وقتا لم يجمع على الصلوة
الامر ليس بين الايات مشق كاليد بعينهم قوله عليهم السلام في الخامسة في الصلوة البهائم من سنة اطلاق قوله في الخبر
على صلوة لعبد قيل تسمية الكل باسم المزد وقد ذكر في سنن كونه مشهورا انها تشبهها ملكة الليل وملكته النهار
انتم قوله في ذلك اي في بيان الصلوات وقول الفاضل الارمني قدس الله روحه عنه قوله تعالى اتم الصلوة
اتم طرفي النهار وقيل ان طرف النهار وقت صلوة اليوم والمغرب وقيل عدة وشية وهي صلوة الصبح والعصر وقيل
والظهر ايضا لان بعد الزوال كل عشيعة وساعة عند العرب قيل على سبعة وقتها في الجاهلية وفي احوال العتاتين
ايضا وزاخران الليل قبل العتاتين وقيل اي ساعات من الليل هي ساعات الغزبية من آخر النهار وقيل زاعرا
من الليل اي قرياس الليل وصحة على هذا التفسير ان يعطى على الصلوة قوله في بعض الزاخر انما هو كلام الامة عليهم
وسلم وكلام الامة في تسمية ان الصلوة اسقط في كتاب جاف في المنابر ثم ان نسخ الحديث فخلطه منها فحق على
المشايخ وصالح العصر كما في هذا الكتاب وفي التقييد والكتاب في بدون الوارد وقد في في الشواذ بها قال في الكشاف في قوله
ابن عباس وعاشية من الواو وقراءة فحسبته من الواو او قد وردت ما يبدوا ويبدوها بينهما للتحقة او هو كلام الرازي
كما اشارنا اليه وقال الشيخ البهائي رحمه الله قد ضمن هذا الحديث كونه الصلوة الوسطى صلوة الظل فانها تتوسط النهار وتتوسط
صلاة من غدا وبين وقد نقل الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة على ذلك وقيل في العصر لم يمتد على وسط الصلوات المشرقية الميم
والليلة والمغرب السيد محمد اعلم على الاطلاق عليه وعلى الخلف لان اقل الغزوات وكلمات واكثرها
اربع والمغرب ستون وقيل في العشاء المتوسطها بين صلوة الليل وصالوة الصبح لذلك وقال ايضا يمكن الاستدلال
بهذا الحديث على وجوب الغزوات كما هو مذهب بعض علماء الامم وقيل سيد المرسلين كونه صلوة الصبح من الصلوات النهارية
وكون وقتها من النهار لا من الليل كما هو مذهب بعض العامة وما لنا وعليه الجزان قوله بالظاهر سنة الصلوة
الوسطى لا تصلون فلا يمتد من الزاخر او كما ذكرنا في صلواتين مطلقا كيف يسير للشيخ مع ان صلوة كذلك لا
المتقاسم ليدفع الشك في قوله وقد ذكرنا على ما قلنا اي في حق من اسلموا لكونهم بعد تلك المدة واقبلوا على صلواتهم

دکتر

[illegible]

144

في الفصل او عدم الابرار من ثلث المظلمة واما في المظلمة قبل الفجر فيكون تقدم الزمنية وحين في الفصل
تظهر من هذه الرواية الاولى ايضا مكان الابرار للثنية الثانية في الكتابات وقيل على انها سواب في تحديد موضع
الفصل من الوقت وفي حجة آخر وتنفذ لنا فلهذا **سورة الشعراء** صريح قوله والعبد فيها كذا في المنهج وكذا فيها القاتين والابرار
تكانا على الحكمة فان في الاشارة الى بقاء سبيلها على ان كان النبي ذراعين او قد بين او قاتين كما ذكر فيكون قربة
روى على بناء المعلوم بتقدير الفاعل كغيره وكما قوله واما الذي بين على الحكاية او بتقدير فعل قوله انزل وقال
الفاعل النبي بعد ان سبقت فيه عدم اولوية تأخير العصر الى ان يصير الظل على ذراعين ويصحب بالابرار عن قرب
حيث جعل الذراعين لانهما وقت الظلمة لا لانهما وقت الزمنية ولعل الظل يدور في **سورة الشعراء** بصيغة
والكتيب النسخ في الضم والجراد والهادي وقال الفاعل النبي بعد ان كانت القامة والذراع شيئا واحدا كما
يصح من قريب كما ذكر وقت الظلمة لانهما على كل شيء مثل ذلك وأخر وقت العصر لانهما على كل شيء **سورة الشعراء** موثق
سورة الشعراء موثق والعبد الثاني هو كالمعلم فيكون وعلم هذا الخبر هو على التفسير والمراد انه
يقرب من الظلمة الى القاتين والعصر الى القاتين فان كانت التفسيران المدعوتان لا دور او المراد بالقامة القامة
فكون سبيلها على سيرة المظلمة من الظلمة او المراد بعد وقت الظلمة وهو لعل المفسر **سورة الشعراء** موثق ولعل ان
عيسى هو ابو جندب الغطاء ويحمل قوله على قوله القامة فانه قد مر على الله صلى الله عليه وسلم
وكان ذراعا او الظل الباقي من القامة عند الزوال حين بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والابرار انهم كانوا
موثق قوله والعصر على ان يكون المراد به ظلمة العصر لان وقت فريضة الظهر وناظرة العصر في التفسير الثانيين فخره
ان اولها وقت فريضة الظهر الثانية وقت ظلمة العصر كغيره واما ذكرنا من عدم استيعاب الظلمة **سورة الشعراء**
موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
عليه ثم اياه من غرب الشمس وانما يختلف وقت المغرب لانه ليس له فوسعه لا يتلف في صلوات المغرب
عليه اذ اصيل على الزاوية وسكون كاسد كوه الشفق رحمه الله **سورة الشعراء** موثق قوله ذكرنا حديث النبي عليه السلام
اذا كان حبيب على مبردين وعيب وقع فظهر على أي من جهة فظهر ان هذا من جنه كالا فني **سورة الشعراء** موثق قوله
والسنة من هذا كاسد كوه الشفق رحمه الله **سورة الشعراء** موثق قوله كان الاول افضل منه قال الفاعل النبي بعد ان كانت
هذا الكلام ان صلوات الظلمة من الزوال افضل منها حين لم يصب من الظلمة فانه كما ندرنا في صلاته لما قدمه ان الافضل
المراد **سورة الشعراء** موثق قوله عليه السلام **سورة الشعراء** موثق قوله عليه السلام **سورة الشعراء** موثق قوله عليه السلام
في هذه وقت ينزل الابرار والعقل **سورة الشعراء** موثق وقيل بعد ان هذا من زيادة هو مجموع السن بزيادة الساعات
وكان المصنف من هذا الخبر الذي بعده الحديث على انما في العلم به حول الوقت وعدم الاكتفاء بالظلمة في
القيم ويؤيده فان مصره ان يخرج وقت الفضيلة وهو افضل من احوال الوقوع قبل الوقت **سورة الشعراء** موثق
سورة الشعراء موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
الا عاده اذ وقع الجمع قبل الوقت **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
لا والوقت كان الشفق من الاول الوقت ومن الثاني النبيلة **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
المراد وهو لغة فانه في المداير قد ورد في بعض الروايات جاء المقرب في وقت الزوال على ارتفاع

اصوات المركبة وتجاهها او ردها الصدور في التفسير ونظيره الاعتقاد عليها والابرار في الزمنية وضعف سندها
نسخ من التفسير بها **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
بعد من التفسير للناظر ولول وقت العصر بعد التفسيرين قد بين ان اول وقت العصر ان يضيء اربعة اقدام
للعصر فيخرج الابرار السابقة لا يتأخر اذ انهم هو ما في التفسير كذا في الاشارة **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
معين بل هو خوف على الزاوية من الظلمة وهو غير منقطع كما مر **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
من ان وقت العصر بعد الابرار ان يكون القامة والصف من اول وقت العصر افضل من تقدم وصف بعد **سورة الشعراء**
سورة الشعراء موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
سنة اقام اي من الزوال وحده يكون المار من التفسير قوله لا افضل الا افضل لان الصف الاول من وقت
العصر افضل من آخره ويحمل ان يكون اشد اشد ما من بعد صف الذراعين او اول وقت العصر ان يكون للذراعين وقت
العصر فضل في الملة **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
وقت ذلك قوله عليه السلام على ستة اقدام انما ستة اقدام لان الحديث في وقت ظلمة الزوال في سائر الايام فبدا
قد بين وقت العصر في وقت الظلمة سائر الايام فيصير في وقتين ستة اقدام نقصان قد بين وقت الظلمة
من التي يتولد في الزوال فيكون على الاشارة الى الستة على يوم السبت وهذا ايضا وجب فيها **سورة الشعراء** موثق
قوله **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
جعله وترا بعد ان كانت كثيرا وقيل هو من التفسير الجارية التي يجنبها الرجل على غيره من قتل او شرب او سبي ففسر
من فانه صلوات العصر من قتل جده او سلب اهله والابن في سبب الابرار ومن سبب جعله مفعولا ثانيا
لو تراهم فيها مفعولا لم يسم فاعل عاذا الى الذي فاقته الصلوة ومن لم يصرف اقام الابرار مقام لم يسم فاعل
لهم المصالحون المأخوذون ثمة وذا نقص الى الرجل بعضها ومن رده الى الابرار والمال وفيها قوله عليه السلام
حتى تصغر وتغيب ظاهرا ان الواو بمعنى انما في التفسير **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
في قد بين التفسير للملايد في وقت الظلمة بكثرة الطول **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
المراد ويحمل انما في المجهول قوله عليه السلام على قد تاتي قدم بعد ان يمتلئ ان يكون المراد من اول الظلمة ويكون قوله على
الابرار لا افضل ويكون ثلثا القدم لفضيلة الظلمة وناظرة او المراد بظلمة العصر بعد ثلثي قدم من انفسنا وقت ظلمة
الظلمة ان يكون قدم ذلك وقت الظلمة او بعد اوانه فريضة الظهر الى ان يلزم الفصل بين الزمنية والابرار
قدم تقع فيما ظلمة العصر فكل ما ينفي **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
الابرة الشريعة والغريبة على ان يكون المراد بالنسب المرص ويحمل ان يكون المراد بذهاب الظلمة من المبدأ
المرغوبة والهدايا العادية على من كثرة الجوار من جهة المشرق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق
اي قريبا من سطره ويكون الوقت الاول وسبيلها بالعبودية فيكونان وقتين لكن شدة قربها في ابرار
لوقت واحد ويحمل كون الوقتين اللذين مر على جدي عليه السلام واحدا كما هو ظاهر الخبر **سورة الشعراء** موثق
سورة الشعراء موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق **سورة الشعراء** موثق

[illegible]

في نظرنا على انه لا بد ان يكون المصطفى من اول الشملع الى اخرها شليبا بنية واحدة حتى يحجب لذلك العمل فاذا ورد مثل هذه الرواية السالمة من المعارض على **باب الثاني** حسن واستدل على جواز افتراء العصراء للغير ولا يخفى عدم دلالة على مطلق الجواز وبما يصلح للتأيد **باب الثالث** يجوز كالتصريح قوله عليه السلام قبل ان يفتر المذهب تخيل ان يكون المحدث من الفترات حتى وقت الفضل والاعزاء وهذه الاعتبارات تدل على تقديم الفايضة الواحدة **باب الرابع** لا ينعقد على النور قوله عليه السلام فيجعل جلوه تارة ظاهرة وجوار عدول البنية بعد الفناء ويمكن ان يعمل قوله سني العصر الشريع فيها او فعل كذا كما كثره بعيد ولا بعد في الزمان ظاهر مع قطع النظر عن قوى الاصحاب فاني لم ادر من صرح القول به **باب الخامس** لا ينعقد على ما جرى عليه القية ويكون افتراء على ظاهر من الفرق وجوبا لكنه يارض باحتمال كثره ولم يقبله احد ويمكن حمله على ما اذا في العصر ستة الوقت وايضا في ميسر الوقت وان ابي عبد القادر في الخبر والله يعلم **باب السادس** لا يصح وقالوا انما وقت الشبان الى الفجر يدل في المداير هذه الرواية من جهة صريفة في عدم وجوب تقديم اكثر من قايمة واحدة فان اقل مرات الامر بالاجابة ولم لا تريب ولا يمكن حمله على صريفة الوقت لعدم قبليته طلوع الشمس **باب السابع** لا يصح **باب الثامن** لا يصح وقد يدل على جواز افتراء الوقت الظاهر بالعصر **باب التاسع** لا ينعقد قوله عليه السلام فان احب الله يمكن حمله على ضرب من هذه الالفاظ بناء على استحباب تقديم الفايضة الواحدة وقال الفاضل المسترشد رحمه الله كان في هذا المذهب لا ينعقد على انه اذا مضى وقت العتمة منع وقت التريب وغير اشكال وفي الطريق ما ترى **باب العاشر** لا يصح وقال الفاضل المسترشد رحمه الله لا يمكن حمله على ما في غير الزمان دخل ما في وقت قبلة العصرين بما بالعصر كان لم يصل الغر وغير اشكال فخلا الى عدم مواظبة الغر من الوقوف في الايام المتعددة من الزمان الى عصره قبل هذه من الحكم استناد الوقتين وقول المبرهنان حكاه عن تحقيق وقت العصر اخبره على كثرة **باب الحادي عشر** لا يصح يجوز كالنور وقال القيد على من خالفه كان زيدا وجع وقال الفاضل المسترشد رحمه الله منع من الضمان انما النهار ولا عرف به فبالاستماع كونه غير النافعا للابناء بالحقبة الدالة على القضاء اذ اذكر في الطريق ما ترى انتهى ويمكن ان يكون المراد الشملع على الواحدة فان الطالب ان في الظاهر يكون في الطريق كاسياني في غير هذا ايضا فينبغيها بالليل على الارض قوله ظاهر الزمان اي قوله في امة الشملع لذلك **باب الثاني عشر** لا يصح قوله عليه السلام في طهوت الغنبلية اوضح التوافق فالمراد عدم فضيلة الفايضة الابد والنافعة كما كثره **باب الثالث عشر** لا يصح **باب الرابع عشر** لا يصح على النور **باب الخامس عشر** لا يصح ولا يخفى ما في من التوفيق وقلي يكون نحو عارضا خاليا عن مثل من الاضطراب قوله كمال صلوة كسوة بطلها فافتر ركعتين لها تأكيد لقوله لكل وجعل ان يكون الله به ان لكل صلوة نافعة تحقق بها الا العصر فانه انما فيها ركعتين من نافعة الظاهر لزم بينهما وهذا بناء على ان الثاني ركعتان قبل الظهور لبيت بنا فافتر الظاهر ككثرها لهذا الوقت والذان التي عودها نافعة للغير كايده عليه كثير من الابناء **باب السادس عشر** لا يصح ان يكون المراد ان كل صلوة عودها نافعة وان لم يكن مستقلة بها الا العصر فانها قبلها وليس هوها المالمؤيد نافعة او المراد ان **باب السابع عشر** لا يصح فانها نافعة مستقلة بها سواء كان قبلها او بعدها **باب الثامن عشر** لا يصح الفضل بينها من هذا الركعتين لاختلاف قدر قيمتها لا سيما على القول بالمثل والمثلين في الزمينة خاصة او المراد ان لكل صلوة نافعة ركعتين قبلها غير الزايل المرتبة الا العصر كذا لا يوافق من قول ولا يوافق من غير قوله فاذا اردت ان تقتضي شيئا اقرب هذا ايضا فيجعلها الاولى ان يكون المعنى اذا اردت قضاء فوضعت او فافتر في وقت حاضره فصلى في

نعم يمكن حل اجزاء التسوية المطلقة على القبة لتقول اي حصة من المثل الثاني والثالث حسن كالصحيح قوله
ولا يفرق الذين خلفه اي القاعة ولا يفرق في اجزاء الصحيح قوله عليه السلام في الرجل فيها امة ظاهرة بجان المذنب
ويكون حله على الجواز لا الفصل بينهما على القبة الثانية والثالثة والاربع والاربعون وطاهر وجوب تمام السورة ويمكن حله على
الاستحباب **الاربع والاربعون** موثق كالصحيح قوله عليه السلام نعم وانتم ما تقي طاهر ينشأ لنا خلة والنزعة ايضا عند
القاسم موثق قوله عليه السلام ما تقي طاهر ينشأ لنا خلة والنزعة ايضا عند
وقال في القاسم من اكرم وذاتهم السورة المفتحة بها ولا علم نقلوا يوم **المسألة الثانية** مجهول وعبد الخالق
شرك بين ابن عبد زيد الشاذلي ومجاهيل والظاهر الاول والاصح العمل بالترتيب المذكور في الركعتين كما ذكره
الاكثر **السابع والاربعون** صحيح **الاربعون** صحيح وذهب الشيخ وجها الى جواز القرآن في الفريضة على حال
في النهاية المرفوعة وقال في الاستحباب انه مكره ولحقنا ابن ادريس وصار المتأخرين قوله نصبت فيها
الامام قال القاسم الشاذلي رحمه الله كان المله الاضحات ويكون حاصل الجواب تجزئة القرآن والسكوت لا شيء
فما اذا لم يسمع قراءة الامام قوله لا ينافي ما قدمناه اقول لا ينافي في العمل على الكراهة **الثامن والاربعون**
صحيح المسألة حسن وابو الحسن كانا جميعين في علمهم قوله في الركعة الثانية قال الشيخ الهادي قدس سره متعلق
بقوله وحديث المارديني اقرأ خلفه الخائف قوله عليه السلام في الرجل يقرأ في الركعة الاولى ثم يقرأ في الركعة الثانية
فلا يكون ركعتان في ركعة مع السورة وتقبل ان يكون المارديني في ركعة من الاخرين ان يكون ركعتان في ركعة
مع الحمد **المسألة الثانية** موثق قوله في الرجل كان في العبادة سقطا وتقبل فوجبه بان يكون الرجل مبتدئا وقوله
فيعتبر بجزء الشريط اي يفحص بان يقول وحل الشريط والجزء المبتدأ في بعض الشريط للرجل كذب العاداة
بأنه اي الذي يحد لون بر عنقه **المسألة الثالثة** ثم الذي كذب بر عنقه من لون اي يعطون له عدلا مضاهيا وكثره
هم به مشكوك قبل عدلون باقتاد لوجهه وينسبون الى غيره وحقيق بعد لون بعبادته **المسألة الرابعة**
حسن موثق وهو مجهول وقال في الدروس يجب السكوت عقب القاء ختم السورة بقدره **المسألة الخامسة** حسن
قوله عليه السلام ما يقع بدليل ظاهر ان يصحب رفع اليدين بالتكبير لكل من الركوع والسجدة وتقبل ان يكون المارديني
يكبر الركوع فقط **المسألة السادسة** ضعيف على المشهور قوله صعد اليدين آه ظاهر استحباب وضع اليدين على
ما يقع التجرد عليه وحل على التساوي بعيدا كما يظهر من التعليل وتقبل القبة بقرينة الرواية بان يكون المعنى
تساوي الوجه اليدين لا العكس لا يجب وضع اليدين على شيء محسوس وعلى التاخير وهذا الشيخ من التاخير لا
عن شوب نية **المسألة السابعة** مجهول ويؤيد بن جرير بن عبد الجاهل بقرينة الرواية قوله عليه السلام المجهلة
الى الاثنت اذ يدل على جواز الاكتفاء بالمتى وعدم اعتناء بالدروس كما اعتبره الصدوق **المسألة الثامنة** مجهول
وقد علم عدم وجوب الجود على الاثنت كما هو المشهور وهذا العلم من **السابع والاربعون** موثق كالصحيح **المسألة التاسعة**
موثق قوله عليه السلام من اكرهه اي يحول على نفي الحال لا الصفة **المسألة العاشرة** ضعيف كالمثل قوله عليه السلام
كراهية المصافي الصلوة اي شوية المصافي في موضع التجرد قوله عليه السلام حتى يرسل اي بان يميل على وسط
الجهة الثلاثة على طيف العبادة او على مثبت الشعر فلا يدل على ما ذكره الشيخ وقوله الشيخ على وجوبه
وكان مراده ان العلم انه عليه السلام كان يكره ان يسجد على فضاء شعره بحيث لا يصل اليه في الارض كما كان يكره

جهته ارسا لا يصلح طريق الصلاة اليها **المسألة الحادية عشر** صحيح وقال الشيخ الهادي قدس سره المذنب باثبات بالكتاب
والمراد بالثبوت بالكتاب بالثبوت على الموضع في الاستحباب فان السنة بهذا المعنى لا ينافي الوجوب ونظر
على هذا ما ذكره الصدوق رحمه الله في القبة من ان الارقام سنة في الصلوة فمن تركتها فلا صلاح له انتهى لكن
العرف من ذهب الاستحباب استحبابه واحل مراده رحمه الله في كمال الاجزاء في قوله عليه السلام لا يجوز صلوة
لا يجب الاثنت ما يجب اليدين على الاجزاء كالمثل **المسألة الثانية** صحيح قوله عليه السلام من سجد على الارض فليكن
في كل ركعة وسجودا في كل ركعة وفي تمام الصلوة الاول اتم كالاخير **المسألة الثالثة** صحيح قوله عليه السلام من سجد على الارض فليكن
على يمينه واليمنى واليمنى فتنطق وفي في الدروس يجوز الصلوة على اليمنى والى في الركعة والسجود ويكره قراءة القرآن
فيها قوله عليه السلام من سجد على الارض فليكن على يمينه اي اليمنى على الله عليه وآله **المسألة الرابعة** مجهول وصحيح **المسألة الخامسة**
صحيح قوله عليه السلام وقول كانه تعبد عليه السلام فترك المفتحة ولا ينبغي ان عدم امره بعبادة الصلوة لاجل العمل على الجواز
المسألة السادسة مجهول قوله عليه السلام انه لم يطمئن منه انه عليه السلام لم يطمئن من ذلك في الصلوة ويمكن ان تكون في المارديني
قرينة تدل على ذلك وترى الشيخ **المسألة السابعة** مجهول كالمثل لاجل الجاهلين في الرواية وكان وكلمه الاعادة
معها لا يتم كما في اصلها **المسألة الثامنة** موثق كالصحيح **المسألة التاسعة** صحيح **المسألة العاشرة** موثق **المسألة العاشرة**
صحيح وقال في المارديني في ركعة من الركعات المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره
قوله لان الفصل ما قدمناه في كلامه القول بالاحتمال لم يجب اليه هذا القول وحله كان الاصل رفضه له
ما تقي **المسألة العاشرة** موثق ويدل على مثل هذه الاقوال ليس من الفعل الكثير الذي يطل الصلوة وكذا الصحيح
الاية ايضا تدل على ذلك **المسألة العاشرة** صحيح **المسألة العاشرة** صحيح **المسألة العاشرة** صحيح **المسألة العاشرة** صحيح
بما ذهب اليه الشيخ في المبسوط وما ذا الحليين لا يقر من اجزاء مطلق الذكر **المسألة العاشرة** مجهول **المسألة العاشرة**
رسيل **المسألة العاشرة** موثق كالصحيح وقال في الرجل المذنب طاهر وجوب الجود في الركعة والسجدة والتكبير والثناء والثناء
الموجبة واحسن التكبير وهي اكثر من ركعة الرأس واليدين التثنية والثناء والثناء المارديني قدس سره المارديني قدس سره
من تعدد الجود وذهب جماعة من علما المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره
الشيخ في موضع عليه الرواية المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره
وضع الجهة عليه لاجل اربعة اركان الالبنة وحل الاخرى على جهة لم تبلغ ارتفاعها ذلك القدر انتهى وقال في
الدروس ولو وقعت الجهة على ما لا يسجد عليه فانه كان اعلا من لينة ورفعها وان كان لينة فادون جرها **المسألة العاشرة**
مؤكد كالصحيح والشيخ مجهول على الكراهة وسعلم ان ذلك لا يخلو عدم اشكال الشيخ على مرفوعه كما ذكره الشيخ الهادي في قدس سره
المسألة العاشرة حسن وقال الشيخ الهادي في قدس سره الله العلي القوي منه يراجه الامانة على ظهوره لا ما يقع حال كونه
على الكفن كما يفعل العجمان حال الجن وقوله من غير ان يضع مقدته على الارض اصل المارديني قدس سره المارديني قدس سره
صحيح والقدري قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره المارديني قدس سره
مذكور في كتب الطب وذكره في الادوية قمر اليهود وقوله ان سند ما يقع في غير الجبال وسند ما يقع في غير الجبال
لما وهو قطع سواد فخذ المصنف خرج منها العلم الفارسية وسند ما يقع في غير الجبال وسند ما يقع في غير الجبال
نحو ويغير ما لزم والجيد منه الفرع في الجبال في الزمان الى اخر ما لا يبين سينا وغيره وقال الشيخ الهادي في

[illegible][illegible]

في الثانية وقال في المبسوط من لا يجب عليه ولا يعتقد به هو العيب والمجنون والعبد والمسافر والمرأة لكن يجوز قطعاً
ومن يعتقد به ولا يجب عليه هو المارح والاعي والاعرج ومن كان على أكثر من فرضين وأول مرارته في الوجوب العيب
وقطع الحق بعدم الوجوب على المرأة بل ادعى عليها الإجماع والمحقق أن الوجوب العيني ينتف قطعاً بالنسبة
إلى كل من سقط عنه المصنوع وأما الوجوب التخييري فو تاج لجواز الفعل الثالث أنفق الأصحاب على انعقاد الحجّة
بالعبد والمرضى والاعي والمجنون بعذر المظهر ونحوه المصنوع والطهارة أيضاً على عدم انعقادها والمرأة يعني
من اعتد بها في الخلاف في انعقادها والمسافر والعبد لو حضر فقال الشيخ في الخلاف والمحقق في العترة بعد بها
وقال الشيخ في المبسوط وجع من الأصحاب لا يعتقد بها وعلى الشيعي الذي أنفق الطهارة والانعقاد على صحة الحجّة
بجاء المسافر وأما عن الظاهر فهو لكل هذا **الاشارة** صنف والمشهور بين أصحابنا أن الحجّة من سجدة
ركعة الأولى على الأرض وما يقدم مقام لكثرة الزعم ونحوه لا يجوز أن يجحد على غيره أو يجر على غيره فيمكن
من الجهر ويسجد ويخطي قبل الركوع فإنه تعدد ركعة قبل الركوع لم يخطي قبل الركوع إذا أكره ركعتان لم يكن
ذلك سجدة في الثانية ويؤتى بها أنها الركعة الأولى ثم يتم الصلوة بعد تسليم الأمام وتقبل القبلة والعلة في الإجماع
والقول في الركعة الثانية مطلب صلواته على المشهور في الشيخ في أن لم يؤت بها الأولى لم يجرى بها وضمانت حجبت عن الركعة
وأما السجدة بعد ذلك وكثرة القول في جهره قال وقد شئنا أن يسطر صلواته وهذا الحكم من السيد المصنف وقال في
الشيعي في الذكر وأما الأولون بأن الكف من سنية أنها الثانية لم يتم ما ثبت بالماوريه على وجهه ووجه ما أن
عليه إعادة السجدة بين أو استئناف الصلوة الأولى بالحل في الركعة الأولى فحينئذ الثاني وأما السجدة بعد الركعة
والجواب فصحت السجدة وعدم صلواته لا يمتنع على المذهب لا يجوز أن يكون قبله وعليه السجدة بعد الركعة
أما ما شئنا من أن يكون مقدم لأن يكون معلوماً على جواب الشيخ ويكون محصلاً أنه ليس لأن يؤتى بها الثانية فإن
فواجها لم يسجد الأولى ولا الثانية بل الواجب عليه أن يسجد سجدة بين يديه الأولى لا بعد السجدة بين
اليدين فعلمنا الثانية وقال في الذكر ليس بسجدة العمل بين الركعة لا يشترطها بين الأصحاب وعدم وجوب
ما فيها زيادة السجدة مستثناة في المأموم كالسجدة قبل المأموم في المسئلة في غير الأعمال وكان الأمر
العمل بظاهر الروايات إعادة ولو أعمل فلم يؤت بها الأولى ولا الثانية فيه فلو كان الأمر الصحة ووجه ذلك
وجاهة إلى السجدة كما هو ظاهر الرواية ولو لم يلق الأمام وأما رأسه من الركوع فقبل وجوب الأضلاع وقيل في
المنجزة وحلها أن لا يؤت قبل الثانية بين أن يجلس حتى يسجد الأمام ويسلم ثم يمشي إلى الثانية وبين أن يجلس
إلى الثانية ولو لم يتمكن من السجدة في الثانية إلى الأمام أيضاً حتى قد الأمام للتشبه في قوات الحجّة وعدم رجوعه
وعلى القول في المنجزة فلو بعد بنية الظاهر أو يشاء فيه وجهاً أصحاً وفي المسئلة أشكال ولجوزها عن
الركوع والسجدة الأولى صبر حتى يتمكن منها بل يفتي بصحة سجدة الوضوء من الجاهل في العترة وسياً في سجدة
صحيحة ولو قدم من ركوع الأولى صبر حتى يلقى الأمام في ركوع الثانية ولو أتى بالثانية بعد تسليم الأمام ولو أتى
بعد الركوع من الأخيرة حتى لو أتى بالحجّة وعدمه فلو أن واستدل على الأول بوجاهة ابن الجوزي وغيره كما في
الاشارة حسن قوله في المذهب فلا بأس أن يجمع أنه قال في الصلوة مع التمام تجسداً إلى سجدة الحجّة وسجدة السجدة
أشبه واجع علاناً على اعتبار وجدة الحجّة بمعنى أن لا يجوز إقامته جعتين بينهما أهل من وضع **الاشارة** في قوله

وهو ذلك أنه قال في النهاية في بيان من كان هذا الكلام من غير أن يكون من أصحابنا من كان يراه من كتابه يظهر من حديث
وأقول في كتابه قوله وأعلم أن الحجّة حقاً ظاهره أن من كلامه وظاهر قوله وجوب الحجّة في زمان العترة عترة الوضوء
كما لا يخفى على المثالي **الاشارة** من لا يخفى على أن مع حضور الإمام هو الجهر من غيره لا على اشتراط الإمام
الاشارة ففعل الجاهلة **الاشارة** حسن قوله عترة وعشرين صلوة في ذلك الموضع كذا في الشيخ ولا يخفى
لأنه ثبت العدد كما هو الظاهر انتهى وفي الكافي في خمس **الاشارة** حسن كما في الصحيح إذا روى في الكافي في الجزء الذي بعد هذا
الجزء ثم ذكر هذا الخبر مع نقله على سنة وفيه ما هو من حديثه كذا في الشيخ والظاهر أن الشيخ انتقد من الكافي في وقدم و
أمر حكم الجهر في السجدة وحده قوله على علم فلا خلاف في كراهية الوضوء إذا كان سكر العترة **الاشارة** حسن كما في
قوله فإن لم يكونوا من يمين الأيمن في الصلاة على الأرض ما رأيت سجداً لا ههنا أي لا أعلم التورية عند السجدة في الصلاة
ما رأيت قلت صلواته يمكن أن يكون عليه في ذلك ولم يقل الراوي في أول الكلام أنما لا بد من مقام آخر وأشار إلى ذلك
في قوله خلف كل أمان ومنا على ما أفاده عليه في تفتية ليكون موافقاً للرواية **الاشارة** صحيح قوله في الصلاة
قال في القاموس قوله الصلاة على الأرض على يد يديه وعلته والصبر حتى يسجدوا على استه في الصلاة **الاشارة**
صحيح ولم يذهب إلى وجوب الصلاة في غير الحجّة والعيدين أحد من علاناً وإن كان ظاهر ذلك الإجماع والوجوب ومنه في
الوجوب بظاهر العامة وعلمت ذلك لأخبار على الجاهلة والرواية الجاهلة والرواية وإن كان لا يوجب سجدة كغيره من سجد
العترة البدنية توجب على ترك السجرات ولا يخفى ضعفه إلا أن يقال أن هذا الحكم كان مقصداً لهذا الزمان لأنه كان
يؤمرهم بترك الصلاة وحملها إماماً كان أو غيرهم في تركه السجدة في يومهم أو كما في الاستحسان بما كان من هذا
الاشارة محموله في أن السجدة في الصلاة بعد الصلاة على أكثر لأن الصلوة في سجدة كذا في قوله في الصلاة
ويكون أن يكون الاختلاف في السجدة بكثرة المأمومين وعلته وزيادة فضل الإمام وقلة من يخلص التورية
الاشارة أحكام الجاهلة **الاشارة** صحيح قوله وفي بعض النسخ من المصنف من يشار إلى غيره
الظاهر قوله ولا يعلم أنه سجد إجماع الظاهر كذا في الإمام ويحل رجوع صغير وهو لا يعلم وكيفية رجوع المأموم أي
سبب وقوعه عن يمين الإمام أنه لم يكن يعلم كيف يصنع ولا شك في إجماع خبرهم على الإمام وعلى بعض التقاير قيل
أن يكون كيف يصنع ابتداء للسؤال والمشهور استحباب قيام المأموم عن يمين الإمام إذا كان وحده وأنه لو غلبت بان
وقت الرجوع عن يمين الإمام أو غلبت به تطلب صلواته على الجاهل وخالف ابن الجوزي فقال بالاطلاق مع المنجزة
وهو محوط وقال في الذكر يجب أن لا يقدم المأموم من الإمام في الابتداء والاستدعاء على أنما أجمع فلو تقدم
ملكيت وجوه وأما المأموم الإمام في الموقف وأوجب ابن أرويس تقدم الإمام بتبديل وتدفيع صحته من سلم
ويستدركه قال في المناظر لا بد أن كان شرطاً لا يتصور اختلاف اثنين في الإمامة **الاشارة** بمولاه عليه السلام
وأما إذا استدلى على عدم جواز امرأة المرأة وقال في الدرر من فم المرأة النساء خلافاً للشيخ قوله في الشيخ فقل
جمع من الأصحاب الإجماع على أن الصلاة على الإمام وإن أكني سجدتهم في مقتها عترة الظاهر لعدم
النسب وظاهر كلام المتن الاستحباب إلا أن يقال لا يخفى في كلامه ليس ضافي الاستحباب وإن كان على
في الأمور المستحبة فربما يفتي عليه **الاشارة** صحيح وأختلف الأصحاب في جواز امرأة العرض والأجهر في الحجّة
غير ما نقل الشيخ في المهزبة والخلاف في الجمع من أمانتها مطلقاً وقال المصنف في الانتصار وابن حزم في الكراهة

وغيره المردود اي جاء وبقى باقيا في الشهوات او ينسب الى الحرب او المصائب بسبب الشهوات وعقل فيارة
الباية جز من دعا الاولاد في الصبيحة الشريفة **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي هكذا ابو علي الاشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عيسى بن القاسم قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا طلب احدكم الحاجة فليكن على
وليحده فان الرجل اذا طلب الحاجة من السلطان هذا من الكلام اسن ما يرد عليه فاذا طلبت الحاجة فجدد الله العزيز
الباية واجوده واشوا عليه لا تقولوا اجدد من اعطى **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه اي يحرف قلبه عن
الحقيقة كما قال ابراهيم بن محمد بن عيسى عليه السلام عرفت الله بفسخ العزائم او بغيرها هو عزون في قلبه او يحول بين المرء وقلبه
الامانة ما لا يعلم صاحب **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه اي يحول بين المرء وقلبه لا يعلم ايها
عقل الحارفين والواعلم **المرجع** **مفسر** صحيح والظاهر انه يحول بين المرء وبين الحق السعدا يولي كثر من شايخ الكلبين وقد علم
الاقتض **قوله** **عليه السلام** في الاولين لعل المراد اذا اصلحت على الاولين حصل عليهم او على سائرهم او بسببهم فاعلم واسطة
على جميع الملوك او على جميعهم في شدة همهم ومع افعالهم في الملكوت الاعلى وكما سائر المراتب وحيثما كانت كانه
السابق وكون الاول على بناء الجبل عليه **قوله** **عليه السلام** لا تقدم لما اتقوت القديم وما اتقوت ما جيب
الارضية والامكنة او بسبب الرتبة الدينية فيرجع ان الى العزة والذل او بسبب المراتب الاخرية والدرجات
المعروفة كالانبياء والاشيعة عليهم السلام **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
الواهي لعل المراد من قوله **عليه السلام** لا يكون المراد ما قدم ما منتهى في حقيقته واستحق به العقاب والامانة ما يترتب على ان
يحدث من به قد احدها ثانيا على ما يحدوثه او اوجبه بشارة غيرة ذلك او المصلحة تقدم ما رتبة شانه وناظره الله
باعتد يقر **قوله** **عليه السلام** انت المقدم قبل اي تقدم الاشياء وفيه ما في مواضعها ونزل الاشياء سائر في التكوين
والنسبة والارضية والامكنة وقيل في الرتبة الدينية وقيل في الرتبة الاخرية كما **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
من رتبك بدل من قوله ما لا استوجب اي هذا الذي اساله ولا استوجب ليس له ان يعاقل اعطيت فيه مزايا
سلطة من ان يكون تمام الكلام تعدد لما تقدم من الامام اي مثلك ومثلك وسبقك المعنى في ان سائر
تم اعطيتني بعد ما سالتك فلهذا الامور سالت سببا لان ادعوك امنا وقيل ان يكون الذي رتبته
وقوله **عليه السلام** اي انما سالتك المير كما نزل في الرتبة وعرفته وارتقت جزا على سببك من حيث
وفي معنى من الدعاء الذي هو اعظم والعلم باسم شيطان يوسف اناس ليعلمهم وهو فهم من الذين **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
سعدا اي العبد من الذين عند الموت والمرجع اسم كان او صلب **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
بعض الشيخ عن سهل بن يحيى وهو المصواب وهو سهل بن يحيى غير مذكور **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
قيل ان يكون بسبب كمال ذلك الا ان مباشر القبل سالكا فيه من خبر المعرفة والهمة او يكون في قلبه الميوس فلك
لا ابل ليدع لك فلك ظاهر في الالباب عند اللقاء وهو كمال الا ان يقال ان من يشهد الايمان ويقوى فكافة
زال الايمان الاستدلال السابق او المعنى ان الاجل لا يكون قبل اللقاء وعنده يعلم ان لا ابل الميوس في التوبة
بعبث ان يكون المراد اللقاء الرتبة فيكون من قبيل التخليق بالمال اي لا يكون زوال الاية في موضع حال ولا زوال
والمراد بالرفقة قلادة المشهور عن الصادق في حق الرتبة وقد شاع في تعليقنا على الكافي **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
ابن يحيى عليه السلام في معنى الشيخ الله عز وجل من المصباح هكذا **قوله** **عليه السلام** لا يبقين يلهو بيمينه ما احبته في قلبه وقوام

الان فيض عليه وهو الصواب **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
والمرجع **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
قوله **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
او يوسف **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
بالطبيب **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
يستعمله في يومكم ثم لا يكون **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
لضم نيك وعقل ان يكون المراد لا يغير حجب خلق في الآخرة والاول المراد **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
شبهة رتبته في الخاطر في الاحتياج من الدعاء حتى مع وعد تقابا لا يبرح يمكن تقويمه بوجوده الاول ان
الدعاء شرط واداء من الاخلاص والاهتمام والضرع واجتناب الحرام وما ذكره الطائعات والاعتناء
اكل الحرامات والقبضات كاددة بكل منها كثير من الروايات فالمراد ما دعاء الدعاء الذي وعدت عليه الدنيا
الثاني ان من شرط الدعاء معرفة الله تعالى وروى في الخبر انكم تدعون من لا تعرفون فالمعنى انهم ما عرفوا بل دعوا
من عرفوه وهو غيرك الثالث ان يكون المعنى كل من دعاك اجبت له من كان صلاحه في الدنيا اعطيت فيها وفي
كان صلاحه في الآخرة اعطيت فيها وقد بسطنا القول في ذلك في كتاب عين الميرة وشرح الصحيفة كما علم **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
عقل **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
الله لا تدرك عليك واركتك **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
وغيره وغشيت وسكو فسكر الله **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
يوشى بليان ان الصادق عا وعنده قبره المير الحسين عليه السلام بعد صلوة الزيارة واعلم ان يزاد بعد الصلوات
منها **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
المرجع **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه
صحيح **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي **قوله** **عليه السلام** يا من يحول بين المرء وقلبه **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
بل او بعد ان نزل اسلك والاول العتبة وروى عن الصادق عليه السلام ان من تير اسم الله في القرآن فورد له النعم
الفضل والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم
والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم والحق نزل النعم العظم
الوعم والعقود وقول ابو جعفر انما اعطى في ما خرجت الزلزلة والاضاع الميوس الحكم اعطى النظر في ما شق
الذي لم يزل اهل الدنيا من اهل الاسلام واداءوا الزكاة لم يزلوا في الدنيا فليكن الاصل في
لا اشارة ولا يتا في كون بعضها او خلق في بعض من **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي
لما صنعت الفلاحة لصلاح اربابها فاشق لصلاح اربابها ولما ذكرت هذا الدعاء عن الحسين ورويت ذلك منهم
فاسبغ في ان سبغ سبب لفتة الظالمين او المعنى انك لما ذكرت في الزمان حينئذ لفسول الطالب اسبغ
صلاح الاله والثابتا الدعاء وصلاح الاله ما صلحها الفلاحة او خلق والاول اعلم **قوله** **عليه السلام** **المرجع** **مفسر** موثق بقاءه في الكافي

قال البشاري اي شاق هو الصبح من ظلمة الليل او من بياض النهار او شاق ظلمة الاصباح وهو الضيق الذي يليه لا
في الاصباح رايح اذا دخل في الصباح حتى يه الصبح وقرن بفتح الحاء على الجمع ويا على الليل سكاك اليه
الغيب والنهار لا شرا منه فيه من سكين اليه اذا اظان اليه استنسا به او سكين في الخلق من قوله لسكاكوا في الضيق
والفرح طفا على عمل الليل وشبهه لم يقرأ بها بالمرور لا حسن نصيبا يجعل مستند اسبابا الى على اوردت غنقة حبيب بها
الادفات ويكونا على السبان وهو صند رصيب بالفتح وقيل جمع صواب كشباب وشبان قوله عليم يا ذا المرح
اي الله او المنة والطول الاحسان او ذيا تدوم على العمل القوة او الصلوة او الخلق او المعاني قوله عليم يا ذا المرح
الليل يا ذا قال البشاري عظم يستند بظلمة من الله الاستناء وجعلنا انها ومعايشا وقت سحاش يتقلبون منه
فصل ما يعيشون به اوجرة تدعون فيه منكم انتي والارض بها اي تستقل فيعيشون قوله عليم في هذه
الليلة في حديق في سائر كسب المعديت والدماء مكن في معن الليلة في السماء وروى مع الغداة والمسا في حديق
قوله عليم يا ذا على الليل والنهار اي قال البشاري اي لا تدلان على عمل القادر الحكيم بتعاقبها على خلق واحد
فهي اية الليلي اي الاله التي هي الليل والنهار فزعمنا للبيبي كما نأثر العدد للعدد وجعلنا اية النهار صخرة
محيطة او صخرة للناس من اصبر فصره وصره اهل كونه اهل الجبل اذا كان اهل جباله او قيل الايتان القر
والنفس وتقدر الكلام يرى الليل والنهار اي جعلنا الليل والنهار ذواتين وهما اية الليلي التي هي
الفرجها مثلها في نفسها مطروحة الغور او نقص نورها شيئا فتدنا الى الحاق وجعلنا اية النهار التي هي الشمس
صخرة جعلها صخرة ذات شعاع يجعل الاشياء بنورها لتستقر اضلالا من ريمك لتظلموا في بياض النهار اسباب
ساعتكم وتوسلوا به الى استنارة احوالكم ولعل في اختلافها اوجها كما بها عدد السنين والحساب ويسكن الحبيب
وكل شيء يتفرع في اليق في احوال الدنيا فصلناه تفصيل اجتهاد بياضها غير متلبس قوله عليم يا ذا على في النهار
الحديد في كلامه ارب الشرف الخامس وويل ما جد منضال كثير في شريف قوله عليم يا ذا الظل قال البشاري هو
ما بين طلوع الشمس وهو اظلم الاحوال فان الظلمة لما استتعت الطبع وفند البصر شعاع الشمس يعني الجو
في البصر لذلك وصف به الجنة فقال وتظلم ملود فلو شاء لجل ساكنا تا بان السكين او غير متلبس من المتكون
بان يجعل الشمس يتفرع على وضع واحد ثم جعلنا الشمس عليه وليلا فانه لا يظهر الشمس تطلع وتغيب وهو ما على عرف
الاجرام او لا يوجد ولا تتجاذب الا بسبب حركتها ثم قضاه اليها اي ازلناه بافتتاح الشمس ومعه لما عرف احد
بالد يعني التسير وروى ان التراب القبيح الى نفسه الذي هو معنى الكف قبضا يسيرا قليلا جيسا وقع الشمس لينظم
بذلك صانع الكون وجعل بها لا يحصى من منافع الخلق وثم في الموصفين لقنا على الاورد او لينا على مباديها
نظروها وقيل قد انظر لما بين السماء وبلا يروى الارض تحتها فالتت عليها ظلمة ولوشا بعلها نابتا على تلك
الناذر ثم خلق الشمس وليلا اي سلطانا عليه يستتبع اليه كما يستتبع الدليل للدول او وليا لطريق من يهده
شكوت حركتها وتحويل جولها ثم شبهه اليها قضا يسيرا شيئا الى ان يفتي عاير قضا سر او قضا سهلا عند قيام
الساعة شيق اسبابا من الابرار المظلم والمظلم عليها شيئا وقال والله العليقة قدس الله وجهه وقيل المراد بالظلم
الاربع كاي في عالم الظلال والظلمة لعلها كانتا معدم متلبها بالاجساد والمراد في الشمس في عالم النور
وهو انما لا تدل على الحركات الى الوجود والى سائر الكائنات وقبضه عبادة عن قبض الارواح شيئا فشيئا الى

ان يوحى الشخص وقيل المراد بالظلمة حلقه وابدا ورواها فيهم خلا لخلقها ولوشا لم يبعثهم الى الخلق
جعل شرا لوجوده وليلا عليهم ما واهم الى كالاتهم وضمهم بياضهم الى عالم القدس وقيل الصومية الظلال الاله
الثانية والمثاقير الحكمة مسطرها بالقبض الاقدس ثم فاض عليها شمس الوجود وقبضها شيئا فتدنا بنا على ما
ذهب اليه بعضهم من ان الضيق يصل اليها انا فانا فكما انها توجد في كل آن وقدم في حشر قوله تعالى ولم يزل
من خلق سيد به اوتيا على ما يقال ان الباقي محتاج الى المؤثر وهذه الاية من التفاسير التي لا يملك تأويلها الا الله
والرايون في المعنى قوله وحازن المؤثر في السماء اي نور النهار بالنفس والاهم سند بها وايا كوكب قوله عليم
انه نور لا اي من الزوال فان الباقي محتاج الى المؤثر اذ ان وقت زوالها وهو قيام الساعة قوله عليم يا ذا المرح
على النهار روي في التفسير كذا روي على النهار او دخل صفا في هذا انتهى ولعل المراد ادخل النهار في الليل قوله عليم
يا ارقب الى من جبل الوريد قال البشاري في تفسيره قوله تعالى ومن ارقب اليه من جبل الوريد اي ومن اعلم بالله
من كان ارقب اليه من جبل الوريد يجوز قرب المرات ارقب العلم لا من سبيد وجبل الوريد مثل في التزيين
والموت اذ في من الوريد والجبل العرق واما فقه البيان والوريدان فمرتان مكنتان في بعض النسخ فانه
مستند من اختلافه بالقرين يوحى من الواس الى الوريد في سبيد الوريد الورد يرد انتهى قوله يكون ان يكون المراد
الزرب والعلية وقوام النفس بربوا احتياجه اليه ولذا اورد جبل الوريد لانه سبب الحياة ونقطه نزول
قوله كما ينبغي لكم وجه قال والله العليقة جردانه مستجدة اي كمال ذاته وصفاته التي هي غير ذاته وعظمها
من الصفات التزيينية اوله اعز وجل من ان يدرك ويوصف يا غوري شوق العالم بالوجود والحداد فانه
اي المنة ذاتها لا ياتي به وفي الادراك والتكرار لغيره الصفات بانه في المنة في الاعمال على اليتي بها
غاية المنة يا معني التسبيح اي غاية المنة في الذرات والصفات والاعمال حق من قبسها يا نور القدس في المنة
او نور عالم الجبروت يا قاهر الوجود يا عظيم ربه يا عظيم الاقدس او زعيم يا عظيم اي الجود من جميع الوجوه او في المنة
والرفق بعباده او العالم بدقائق الاشياء او القادر عليها او الاعم **الحمد لله** قوله عليم مستعمل وحول
اي السعة الشريفة قال والله العليقة نور الله مرققة حال من الضيق في اوج ظاهره فراه شفي اول السعة منه وجعل
الاعم منه ومن اول يوم منه كافر بعض المحدثين وقيل الاعم منها ومن باقى الشهر بان يكون لفظة مستعمل
لشبهه معان ويؤيد قوله في شبهه ومثاله وجعل اسبابه في كل يوم وليلا انتهى يا قول حكيم ان يترك كبريا
ومعها وعلى كل من الوجهين في بعض الوجوه محسبا اي شتر يا خالسا لوجهه فله عليم ففقه قال والله
العليقة نور الله مرققة اي في دينه من الاغنى ذات وتلك الحركات وفعل الحركات ولا افرق زوايا وجهه
بان يكون لنا ونشرك اذ كوفي الكمل ما لا يفي به تلك السعة اي يا في الله به في تلك السعة اقللت السعة قال
لله الاستاء والمجازي وفي الفقيه وعظه في تلك السعة الاول شيق قوله عليم دان له في ذل وضعه وافتاد
قوله عليم ولم يغفر اليه الذنوب التي تغفر الوجدان قال والله العليقة طالب فراه اي عييل بسببه الياس من روج الله
ولا ياب من روج الله الذنوب الكافرة او على ان يغفر الربا من عذابه كبرها وان لم يحصل الغفر منه والله
العليقة نور الله مرققة السعة في المنة كاد في الايقار والمروءة في المعصم المارح عظمته وعظمته من الله
بالعليق بينه وبين المشيقات والنفس والمارع ستره الذي ستره يد عن الملكة والفتنة او عن الناس

وقال في المشيوط والنهاية فيقول في الاول الا على وفي الثانية الشمس وهو قول ابن باويه في المتن والعقيدة
صحيح **الشيخ** ونظيره هو اشتراط الجماعة لا حضور المعصوم لا سيما في النسخة التي فيها امام منكر **الشيخ** صحيح
وقال في المدارك اشتراط الاصحاب في وجوب صلوة العبد السلطان العادل او من نصبه ونظيره العلامة في المتن
اشتراط الاصحاب على اعتباره واضح عليه بصيغة زرارة وصحيفة محمد بن مسلم ورواية محمد بن يحيى وعندني في هذا
الاستدلال نظر في الظاهر ان المراد بالامام هنا الامام الجماعة بولا امام الاسل عليه السلام كما يظهر من تنكير الامام في لفظ
الجماعة **الشيخ** موثق **الشيخ** صحيح واستصحاب السلف على الامانة في هذه الجماعة في ذكر الاصحاب ويقتضيه ظاهر المتن
في المتن وابن الجعفي عدم مشروعية الامانة فيها مطلقا ووجه خلط المتن بصحيفة محمد بن مسلم والكتاب والمثل في
نفي الوجوب جباين الاول **الشيخ** حسن كالتصحيح وقال في المدارك اصحاب الاصحاب على ان مقتضى صحة النصوص الواردة
الشري في الروايات وقال الشيخ في المشيوط وفيها اذا طلعت الشمس وانقضت وانسلطت وهو ما لم يمتنع في الروايتين
ان وقت الزمان الى المسمى بعد طلوع الشمس **الشيخ** صحيح قوله عليه السلام في سنة عشرين ان يتلى في السنة بكونها في الامانة
قوله عليه السلام وليس قبلها اء عليه الفتوى واستشفاه من صاحب ركنين في مسجد النبي صلى الله عليه واله **الشيخ** صحيح
وفي بعض النسخ والكا في من على من بعد وعمل حاله وان سبعا والاول في نسخة وفي الثاني كلامه ان لم يذكر في الزمان
ورثته الشيخ الهمالي قدس سره في نظره من الكيفي مدحه في قوله عليه السلام اربع تكبيرات فقلت تكبيرات كرم للعبادة ووجه
تمثيل التفتي مشركية وفعله والمطبعة بعد السلف اء مع نسخة الحديث كافي الكافي **الشيخ** صحيح او هو
قوله عليه السلام ثم يركع او يجاوز ركعة كافي الكافي ثم يركع او يجاوز ركعة ثم يركع او يجاوز ركعة ثم يركع او يجاوز ركعة
وعلى ما في الكتاب يمكن ارجاع حيزها الى المطلق التكبيرة سوى الاربع او يكون عدم ذكرها نظرا لافاقه
لا سيما بناء **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
صحيح **الشيخ** صحيح وقال في المدارك معظم الاصحاب على ان التكبير في الركعتين معاجلة الزيادة وقال ابن الجعفي
التكبير في الاولى قبل الزيادة وفي الثانية بعد حاد قال الميبد وعنه بكبر التمام الى الثانية قبل القراءة ثم يركع
القراءة قلنا ونقبت قلنا ولم نقف ليجل شاهد **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
الاصحاب في النصوص بعد التكبيرة الزائدة فقال المرتضى والاكبر انه واجب وقال الشيخ في الخلاف انه مستحب
والا فاق انه لا يثبت في الفتوى لمعط محضين وروايات من كلام ابن الصانع وجوب الدعاء بالمسح وهو صحيح
صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
ومن كلام الصدوق في العقيدة فان قال بعد الامام فكبيرة واحدة ثم قرأ الحمد بسم ربك الا على ثم يركع خسا ينشأ
بين كل تكبيرتين ثم يركع بالسابعة لكن الاصحاب انتفعوا على ان بعد كل تكبير من الزيادة قولنا الا ما ينظر من ذكرها
ويمكن حمل بينهما على التقلب لكون الاكبر كذلك ولا يخفى من اشكال وكان الشبهة المستمرة بين الاصحاب كافي
في ذلك **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
قال في الالهة طاب ثراه وذكره في اعتبارا معنى اختار الميبد له على الله عليه وآله ليكون سببا لزيادة فضل الجلالة
قوله عليه السلام ان كل شئ ولا حرة قال في الالهة طاب ثراه وذكره في اعتبارا معنى اختار الميبد له على الله عليه وآله ليكون سببا لزيادة فضل الجلالة
على ان يكون متنازعا في اقدس الله سنة الاول السابق على سائر الموجودات من حيث انه موجود حاد وحدنا والآخر

الذي في بعد ثمانية ابداء في نظر الذات لا في الخارج وجود ما في ثمانية ابداء وهو الاول الذي يتقدمه الاسماء والاداء
الذي يتقدم اليه الحسابات والاداء في الخارج والآخر في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
الآخر وعلم كافي في جملة ابداء في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
قوله عليه السلام في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
او الامام عظيم الملكوت اي الملك والسلطنة شديدة الجبروت اي القهر والعلو وعشتان في ثمانية ابداء في كل شئ
الا لسن من عشتان في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
اي بدون مشيئة قوله عليه السلام في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
التي في صورة الزاخرة من سكان النسخة الدعاء والخاصات التكبير الاخرة خالصة من الدعاء وفيه هذا الخبر
كون الركعات اثنا عشر واربعة فمقتضى قوله عليه السلام في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
عقد الدعاء ويتصل ان يكون المراد التكبير الاول وحيدنا اما هذا القول باجمع الجميع الاربعة السابقة فلما
الشمع دار الى الدعاء الاول فيكون المراد تكرير الدعاء الاول في كل تكبير قوله وهذه الرواية اء ويمكن الحمل على العقيدة
كما يظهر من المذكور **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
وابن ادریس الى وجوب التكبيرات وكلام الميبد في المتن على استحباب او استدلال على الترتيب بصحيفة
زرارة قال الشيخ في الزاخرة اء وهذا يدل على ان الاحلال لها لا يضر الصلوة واجاب عنها في الاستصحاب
وعما في دعائها بالجملة المقتضية لوجوب التكبيرات اء في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
قوله عليه السلام في ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
في الترتيب من فاشته اء في ابن ادریس يجب قضاها وقال ابن جبره اذا كانت لا يلزم قضاها الا اذا كانت
في حال الخطيئة وجلس مستغبرا لما قال ابن الجعفي من فاشته وفي الخطيئة من صلاها الرجا مضمولات ونحوه قال
على ما يوجب الا انزلة ليلها بتبليغ والاصح السقوط لمطلقا **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
والمرتضى في وجوب **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
بنيته جماعة **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح
اول صلتى المظلمات او ركعتان اللذان اعلمنا بحد ما قضا فاجاب عليه بان اء ركعتين من المظلمات في
حكم اكثر صلتك واحصيه جواز صلتك وليس ذلك الا في هذه الساعات لان في الصلوات اليومية او المظلمة في
الاخيرتين تكون هاتان الركعتان في حكم الاوليين وما ينظر بعد الامانة في حكم الاخيرتين كما ترى في ما سألنا
المعدة في خطبتان مقدمتان فلا يمكن لحوق المظلمات بركعتين جواز لانهما تلا ذلك اما بعد مما
عن ذلك مع التذكير ان يكون الحصر في غيبة اليومية واما سوا ذلك من الغيبة فالمراد بها اليومية او اصل صلوة
او لا مع منها في الاصل ظهر على التقادير المراد بالقضاء او لا واما في الفقه او اطلق على ما ينظر بعد وقايرة الامام
القضاء بما زاد في الشبهة وانه من ثمانية ابداء في كل شئ اي سببه وهداه في ثمانية ابداء في كل شئ
اصد بها لم ينعى التعدد واليومية في النصوص على من ذلك وفي الجواز مطلقا فوجه ما علم **الشيخ** صحيح **الشيخ** صحيح

ولا يخفى ان مقتضى هذا الخبر ان يكون التكبير في كل ركعة من المظلمات في كل صلاة
ولا يخفى ان مقتضى هذا الخبر ان يكون التكبير في كل ركعة من المظلمات في كل صلاة

[illegible]

والثالثة العظام والنواقل العظام الزائغة على الاستحقاق ولا يتقدم نال اي لا يتقدم من الله كرامة الله
ولا شامة خلق الى سوى هذه الكرامة سائر الارعية او الامانة حتى لشماخهم وجسده كسفة مشرقة
ورقة وتعلين كان الروا لال والظاهر وانما في بعض نسخ المصاحح
متروكة وقد اشد وقصر الله في القية ولا يفر صلق يوم غد يرضم والذكري من سامه فان نخنا
مهر من الحسن كان لا يصح ويقول ان من طريق مهران موسى الجواني وكان يعرفه وكلما لم يصح هذا النسخ قدس الله
ولم يحكم بصحت فمما تركك قد صبح النبي اقدس واد السيد بن موسى ودم الله عنه من كتاب مهران على النظر في
استاده الى ابي الحسن عدا القاهر باب حولا في الاربعة موسى بن بصير والبعز مهران على النسخ في اوصاف النبي
على بن حسان الواسطي عن علي بن الحسن العبدي وروي ركن بن ساطق بن ابي اسحق عن علي بن ابي الحسن
كاهن واهم فينا مع ان النسخ انشد الطوس قدس الله روحها وروا في النسخ العظام عولها واد وكها في كتيبت
قرفت الصدوق وشيخه رة اصيلها لا يصح سببا لذلك النقل الكثرة المذكورة في قولنا علمت ما عرفت الذي
الله بقيت كالمقاس ومهر كمنج مصر ضرب غرا وعارة في زمانا وقرع الله وعمر ابناء في كلامه صنف بيا
وفي القاموس حجب فخا وسببة مع ان النبي ابي في عام الحظ وبما اثبتت سمعا في اهل ان هذه الآية في الولاية
والنار الى الرسول اذ لا يولي على ولا في الالان واعظم انك اولهم اشارة الى قوله اية انا وليكم الله فيه حديث
والمراد الذي يتولى بكم وفي الحديث قال لا تقا ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين ولا نقا ان النبي
المؤمنين من انهم وقال الله وفي النبي اسفا قال في هذا الحديث ولا خلاف في نزله فيه علمت ومولاهم ايا
فهم من انهم والاك اختيارهم لامة النبي صلى الله عليه واله يوم الغدير الست اولى بكم من انكم ثم قال من كنت موليا
مولاه ولا لبيعة فان الله مولاه ومولاه وصالح المؤمنين يعق عليها كما روتها المصنف والامة وقد في
بان الله مولى الذين استوا قبل ان الله مولاه وقد اشبعنا القول في ذلك في الكتاب الكبير قوله عليه ورسوله
عليه ابي طالب عليه في المصاحح هكذا ورسوله الهادي المهدي عبدك الذي اخذت عليه وجعلته مثلا لغيري اسلم
على امير المؤمنين وفي الاقبال المنذر عبدك الذي اخذت عليه وجعلته مثلا وعلى في الكتاب قوله عليه السلام
على ان اسحاق بن ابي جابر او يقول رايك وتلقه بنو له رسولك بعيد وقد جعلته مثلا قال الكوفي ذكره
ابراهيم وابراهيم بن الجهم في تفسيرهما المراء بالمثل على ابي طالب ع وروا في الاصل جازما ما روت
اهل البيت عليهم من على ان الله اخذت الى النسخة يوما فوجدته في ما هو قريبن من مثل ان قال اهل الماشك في
هذه الاية كل مني بغير مني فافطوا في حبه فكلوا وابغضه قوم فافطوا في بغضه فكلوا واتخذ فيهم
قبول العظماء في كسهم وشكوا في افضيه على الانبياء وارسل فقال قد رقتا ولما رتب من مريم مثلا ان اولك
منه يهدون بينهم الساد وكسرهما وانه الكسرة يرفعهم جنة وضج فرما وضجوا بالتم من الصدوق جنة
عن الحق وغيره من عنه من اهل هذا المثل قوله عليهم وسبلك القاهر لامة اشارة الى ما روي في الاخبار في تفسير
قوله تعالى هذه سبيلى ادعوا الى الله على بصيرة انا و من اتبعني ان المراد بالتبيل وبه اتبعني امير المؤمنين عليه السلام
مزيل المراد من اتبع في هذه العبارة الرسول صلى الله عليه وآله عليه ولا يكون الضم المضموب واجعا الى الموصوف
والضم المستمر المرفوع واجعا الى التبيل والادعاء كان الله عظما فاعلى الامة لتماما حتى ويمكن ان يكون المراد

[illegible]

طينة ماء منقاة الغريبة قال الزواجل ثلاثة من ذلك شرع يكره ان يكون المراد به مصلح الغريب ويكون الكسوف قريبا
 من نصف الليل ويكون المراد بطول الغريبة فوات العشاء وان يكون المراد بعد دخول وقت الغريب ويكون المراد
 بالغريبة الغريب لغوات وقت خبيلة على المشهور ومطلقا على قول الشيخ وقد لا يكون المراد ان حصل الكسوف في
 وقت فريضة حاضرة فان خفيق وقت الصلاة بعينها لا راجعاً إلى ما مضى بعد ما واقع وقتها وان تضيقتا قدمت
 الحاضرة وقاله الا ترى انه لا خلاف فيه وانما يقع الزمان عند غير اقل الاناء بانها مائة عند اكثر الحساب وقال
 ابن ابي عمير الغيبة والاجور ان يصلها في وقت فريضة حتى يصلي الغيبة وهو طارئة لا يتبع في الزمان والمعتد
 الاول قوله عليه السلام ثم بعد ذلك انما دخل في الكسوف قبل ان يضيئ الحاضرة ثم شفي فوات الحاضرة
 على تقدير انما لم يطلع بالاختلاف وصلى في الحاضرة ثم تم مصلح الكسوف من حيث قطع غيب الى ذلك انما لا يصح
 كالمضيض والمضيض والصدق ومن بينهم وزعم في كذا ان الغريب عليه استينافا من راس وانه في ان
 والمشيور في الزواجل والروايات على الاستيناف بعد وقت الصدقة في الغيبة اذا كان في مصلح الكسوف خطا
 عليه وقت الغيبة فليطعمها ويصل الغيبة ثم يضيئ على ما مضى من مصلح الكسوف فظاهر الاجابة يجوز مصلح
 الكسوف مع انتهاء الغيبة لا هو المشهور **مسألة** صح في القاموس من طهرت وتطهرت واصطربت شديدا ولا تأخر
 زلات والرعير ودوت هذه عدة في الحساب والجهة الزلزلة انتهى قوله يكون ان يكون المراد بها هنا الزلزلة
 قوله الزلزلة بانها عطفاً تفسيراً او انفصافاً ويكون فيها بعد التضيئ او كما تنطرب وقت منتهى الغيب قوله
 وقد اضل كسوفاً يدل على بقاء وقت الا الى ابتلاء الظاهر تمام الانجلاء **مسألة** صح في قوله والحد الذي يروى
 فيه لانه على ان يجمع ان تقدم من قول الوصل **مسألة** صح في المشهور اسباب الاعداء ان يجرى الا ابتلاء، ومن
 الى السيد واني الصانع القول بالوجوب ومع ابتداء من من الاعداء وجوبا وسببا بان الاول اظهر للمشهور وان آخر
 وقها الاخذ في الابتلاء وزعم جعفر بن محمد الحق ان ائمتهم تمام الانجلاء وهو ظاهر بين اخبار والمشهور انه
 لم يسمع الوقت لتعالم بقب واصطناف في سائر الاباء والمشهور في الزلزلة الوجوب فيها لا مطلقا وكما
 الشيعي في البيان فلا يلجأ القضاء **مسألة** صح في الصحيح قوله عليه السلام وطول القنوت والركعة الطاهرة زيادة الركعة
 حسان الشافعي ان يكون بعد جوف الاخرى والركعة والقيود وفي الثاني جهتا من كتاب **مسألة** صح في
 والمشهور انما على الكسوف ان ياجب عليه القضاء الا مع استراق القرب وقال المصنف اذا استرق القرب لم يكن عليه
 به حتى أصبحت صليت صلاة الكسوف فاعتوان احرق عديمه ولا تعلم به حتى أصبحت صليت القضاء وقادى ثم
 لم يسمعته والمشهور في غير الكسوف من الايات عدم وجوب القضاء واحتل الشيعي الثاني وعرضه في شرح القدر اقتضا
 كبريم قوله عليه السلام فانتهر فريضة المشهور في العادة والقاضي القضاء مطلقا وقال الشيخ في النهاية والعبود لا يضيئ ان
 لم يترعب الاستراق وظاهر الماخوذ في المصلح عدم وجوب القضاء لم يترعب الاستراق وان قبل الزلزلة وفي
 الشك والاولى ابتلاءها مطلقا **مسألة** مرسل **مسألة** صح في المشهور على قوله لا يجوز ان يكون عليه ما يشاء من
 من الروايات **مسألة** صح **مسألة** احكام في است الصلاة قوله ومنه ما تيسر من ذلك انما يكره في
 ذلك في اواسط كتاب التلخيص **مسألة** صح في الصحيح وبما هو المشهور عدم جواز الاداء لكل مصلح في القضاء فاذا كان
 من ان الزايد لكل صلاة افضل لا يلو من ضعف القول في الروايات بعد هذه التفسيرات بشكل قوله ما يلو

[illegible][illegible]

كبر على بعد الاختيار والمعاد الاخرى **الاول** صليوت ولا يخفى ان على بن ابي عمير في هذا الموضع غير معروف ولا يمكن
من ان يروى عنهم نصف وفي نسخ الاستبصار ايضا كما في الكتاب **الاول** صحيح **الاول** صحيح على المشهور **الاول**
صحيح على الظاهر **الاول** في نسخة النسخة بزيادة من احسن وعلم صحة حديثه وهو مروي في قوله عليه السلام
كلنا نأكل السبأ لما قد سرت على سيرة الجاهل لما من كفايت الينا اي كفايته وقيل انه هو كفايته اي مقول بكونه
او من كفايتهم باب الالف ان هو كفايتهم **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
مخالف بين الاصحاب في وجوب التعصير في صلح الخوف في السر وانما المشاع في وجوب تعصير اذا وقعت في السر
تذهب الاكثر الى وجوب التعصير سره حقا جامعة وفراى وقال في **الاول** انها انما تنصرف في السر في الجاهل وبصره
او ليس بسبب الشبهة الظاهر جماعة من الاصحاب وصلى الشيخ والحق من عوى الاصحاب **الاول** انها انما تنصرف في السر
خاصة والاشهر في واشترط الاصحاب في هذه الصلح شروطا اربعة **الاول** كون المصنف في صلح حجة القبله على
ولو كان في حجة القبله يصح صلح مسنان واستوجبه العلامة في التذكرة والشبهة في عدم اعتبارها وانما
كون المصنف ذممة بخلاف هجره والثالث ان يكون في المسلمين كثره يمكنهم الاقتران طائفتين متوافرت كل منهما القوة
والرابع عدم احتياجهم الى زيادة على الفرقتين وجوز بعضهم في الثلاثية الاقتران تلك فرق قوله يصح في
الزكاة الثانية في هذا الموضع يستحب تطويل الامام الزيادة في اشتغال الثانية ولو انظر به بالقرارة **الاول** صحيح
جا نوافي فيقتل بك والله تعالى الى من خصه وهم **الاول** الجود لان فيه تقديرا للشيء وقدرته كما في قوله تعالى
به وان لم يحضر ما كثرهم من المؤمنين ولما انظرهم لفرع ما بقولهم في شدة طوله بالاذكار والذوات حتى
يفرغوا وليست ايضا بالاربع جواز قوله عليه السلام في المغرب مثل ذلك المشهور انه يخبر الامام في الثلاثية
ان يصلي بالاولى وكثرة الثانية كعبتين او بالعمود والمزبوا واشتغل في ارباعه انشغل واستغنى عن
الثاني في جملة واشتغل الاصحاب في سبب خيرة ذات الرقاب فيقول لان القتال كان في غيبه فبغيره من حره وصغر
كالرقاب وقيل في حجة التعصير مناعة فلقوا على ارجلهم الجود واخرق الشاة فخرق وقيل سميت بوقاع كانت في الزم
وقيل الرقاب اسم شجرة كانت في موضع القرارة وقيل بخرق ذلك الموضع ثمانية حفاة فنفقت ارجلهم وقيل
انظرهم كما في ابيون عليه الخوف قوله عليه السلام وسلم عليهم من على عدم التزم اشتغال الامام التسليم عليهم كما في
الجماعة من الاصحاب فادل عليه الجزا الاول في قول على الاستحباب وعلى تقدير الاشتغال هل تبقى قدوة الفرقة
الثانية كما لا يكثر في قولها في الثانية مكل ولان اشتغالها بالقرارة والافعال فيحصل لهم ثواب الاتمام ويرجعون
الى الامام في التسوية لا يروى ولا يروى عند القيام الى الثانية وقد صرح به العلامة في ذلك **الاول** صحيح **الاول** صحيح
شوقه الا انه في الثانية وهو ظاهر في ذلك وجوب المتأخرين وهو ترتيب لهذا الخبر وكذا اختلفوا في العمل فيه على
الفرقة الاولى في الزيادة عند صلح الامام **الاول** في الزيادة في قوله لا يجب مع الثلاثية الاشتغال
اما اذا اختلفت بالزكاة الاولى خاصة فلا يتم **الاول** في قوله لا يجب مع الثلاثية الاشتغال في هذه الصلح في ثلثة
اشياء الزيادة المزمومة وتوقع الامام لا يوم حتى يتم واما في القاعدة فقامت بالاعتراض بان الزيادة المزمومة لا تحصل بغير
على الشهود من جوازها خيرا واما في قوله لا يجب حتى يتم فانه غير لازم كما عرفت واما في القاعدة فقامت بالاعتراض بان الزيادة المزمومة لا تحصل بغير
الاعتناء بهذا الاعتبار في قول الامام المزمومة حتى يتم فانه غير لازم كما عرفت واما في القاعدة فقامت بالاعتراض بان الزيادة المزمومة لا تحصل بغير

بجاء اعتناء الفرقة الثانية في الثانية وقد عرفت ما في **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
وقال في التاموس الوقاف والمواقفة ان تقف بعد ويقف معك في حرب او خصومة وقوا اتفاقا في القتال
واولئك يمكن ان يعدل بغيره على صلح المواقفة على وجوب التعصير المشهور بين الاصحاب ان خا
الصلح والامن والسيل وسائر اسباب الخوف يصلي صلح الخوف كية وكيفية حتى قال الحق في العشر
اسباب الخوف يجوز بها التعصير لا سيما في الالاء والاقتضا على التسليم من خشيته مع الالاء وان كان الخوف
من لسان او خوف او غير ذلك فتوى علماءنا وتروى العلامة في المصنف وتقول من بعض علماءنا بان التعصير
عدد الزكوات انما يكون في صلح الخوف من العدد وخاصة والمستفاد من اكثر الروايات المساواة في الكيفية
لا الكمية والمسئلة لا تخفى من اشكال **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
وانما اوردت في الحرب صلح مؤبدا واخفيت الزكوة فان امكنك التوجه على فرس سرجك صحت والاء
اخفيت لراخضون اخفنا تلك الزكوة فاذا سافرت صلح بالصلح يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اعلم بكم الله تعالى في ذلك عن الزكوة والجهود **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
وهو صلح شاة الخوف مثل ان يقول اني الصلح والمساواة في صلح الكفاية وانما هو ما في امر
راكب او يتقبل التبر بغيره الاحرام ثم يبيت ان اكملها الا استقبل ما امكن وصلح مع العدو الى اي الجهات امكن
واذا لم يتمكن من النزول صلى واكبوا وحده على فرس سرجه فان لم يتمكن او ما ياء وان خشي صلى بالصلح ويسقط
والجهود ويقول صلح كذا كذا لله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم بكم الله تعالى في ذلك عن الزكوة والجهود
الاصحاب وليس ما وقت عليه من الروايات ولا يلزم من اخذ الاصحاب في كنية الشيخ على مقتضى رواية زور
وابن سلم انه يخبر في الترتيب كيف شاء وصرح العلامة من تأخره بان لا يدع هذا الشيخ من المدينة ويكتب
الاحرام والتسليم وعندى في وجوب ما عد الخيرة اشكال انتهى والمناوشة متاعل من الخوف وهو ظاهر
الاول صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
الى التبرك انما موع تقدر الالاء وحل التبرك على الافتتاح بعيد في التبرك الثانية مكلنا والمسا في تبرك
بغير الاء وهو الظاهر وقوله عليه السلام والمطارة اياه اي في القرارة وقوله عليه السلام ميسر على جعله في الظاهر
سلفا بالجميع وانه ثا **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
من الفرقة يمكن عد المهر صيا **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
في المقتضى بعد ما نقل الشيخ عنه وانما كان متروكا بالربا والتبرك والشبهة على وجب استطاعت وطريقه في جميع
الايان تجري القبله مع الايمان ويسقط عند عدمه ثم الظاهر من كلامه ان هؤلاء انما يخبرون بحسب الكيفية
لا الكمية كما هو المشهور وذكر الشبهة في المذكور انه لو كان من انما المقتضى استطاعت العرفين ووجاهة قدره
سلات وشان الوقت فالظاهر انه يفتقر الى العدد ايضا واستحسنه الشبهة الثانية ثم قال كفى في سقوط الفتا
بذلك فخطا انتهى والمكروه بوجوب التعصير مكل **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
انه لعل على ان يروى التبرك وتقا **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح **الاول** صحيح
ايضا كذا والله لا خلافه في ان يذبح الجرح من الجرح يستلزم فوضه الى الاشطجاع واختلف في العمل بخبره بين الثا

[illegible]

علي بن الحجاج

[illegible]

وخرج نبيه وولده على زيد بالاضافة فخصها بما صار فعل انتهى وقال الناطق المستر في قوله كان هذا وشا
يد على جواز التخصيص اقل من ثمانية فراجع لكن ليس فيه دلالة على اشتراط المراجعة وعدمه وعلى معنى الاطلاق
على اعتبارهم للمراجعة في اقل من عشرة **السابع** موثق كالتصحيح صحيح ومحمد بن ابي اسحق التميمي
السابع يجوز حمل على الاقام في الشيعة او على عدم اقامة العود **السادس** حسن او مجهول وقاطعة ان معينا
في العلم انما حكموا حكم شياع نفسه ويمكن حمل على ما اذا كان له فيها منزل او يكون المراجعة الاقام في المنزل لا في الطريق
ويكن حمل على الحقيقة **السابع** موثق وقال في المدارك اطلاق عبارة الاصحاب يقتضيه عدم النزق في الملك بين المنزل
وفيه وجه من العلم ومن تأخر عنه حتى صرحوا بالاكتمال في ذلك بالخبرة الواضحة واستدلوا في ذلك برواية عمار
وهي ضعيفة والاصح اعتبار المنزل خاصة كاهوتها هذا الشيخ في النهاية وابن بابويه وابن البرقي والاصح في ذلك
الثاني لا طاعة الا الحكم به في الاجزاء الحقيقية ويدل عليه خبر صحيح ابن جريج وصاحب السج الاصاب على انه يعترف بالملك
ان يكون قد استوطنته سنة اشهر فصاعدا وهي رواية على ما ذكره في البابا وروايتها اعتبارا فامتنع استشهاده في كل سنة ولما
المؤرخ ابن بابويه في الغيبة والمسلط قويا لا شك وكذا كان الظاهر اعتبارا ولام الاستيطان كما يجب ولام الملك
لا يدل على كلام الشيخ في النهاية وابن البرقي في الكامل والمحق العلامة من تأخر عنه بالملك اتخاذ البلد دار مقام على
الدوام ولا يابى من قال في الذكرى وعلى شرط هذا استيطان السنة الاشرى الاقرب ذلك ليشتمل الاستيطان في الشري
مما اما الى العرفي وهو خير جسد **السادس** يجوز حمل **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
السابع صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
التيه لا حجاب كغيره العادة الى انهم اقاموا او رزقوا او استوطنتهم لا **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
ان اعدوه الحسين بن سعيد وهو ضعيف على المشهور لكن رواه في الغيبة عن ابن جريج بسند صحيح وقال العلامة الاثر
طالب ثراه الظاهر اجدد الحسن كما في الاستبصار انتهى وان لا يفتن على المنتجع ان احدهما الحسين بن سعيد هذا
اسب لرواية الاشعري منه كثيرا وقال الفاضل القمي وصاحبه في الرواية المستندة ولا ينبغي الاكتمال بالسكنى الثاني
في هذا ولا يتر على اشتراط السكنى الا ان الحكم انكسار وكان الاول اشهر في الفتاوى والثاني اوثق باصل الصحيح
يتحقق المزبول للاحتياط في منزل عال قوله ان هذا هو الظاهر ان الصبر راجع الى المعصوم فيستقيم **السابع** صحيح ولا يفتن
ان هذا المزبول يروي الى ان يتيقن وهو صحيح بين الاجزاء ويمكن حمل الاقام على الحقيقة وقال الولد العلامة نور الله وجهه
ان يكون العرفي الطريق والاقام في المنزل او يكون المقصود عدم خيرة الاقامة والاقام مع بيتها **السادس** صحيح
موثق كالتصحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
بالسكنى في الشري على قول العلامة على ان يكون السلي وهو ثقة قلت ظاهر الخبر روى الامام عن ابيه في قوله
انتهى قال في الدرر في الشري ان لا يكون السفر في الكهرو والملاح والمزبول والواحي والتجارة استيطان
وهي اقل منزلة على الاقرب وقال ابن ابي اويس اصحاب الصدوق كما كانت الملاح والتجارة في الامام ومن
لا حصة له في الثانية وفي المختلف الاقام في الثانية مطلقا ولما اقام احد عشر ليلة في اقامة
في غير ذلك اولى به وان لم يصر قصره وكذا يكفي عشرة عتق اثنين في غير ذلك انتهى وقال في المدارك الضابط
ان يساوي ما في تلك مرات تختلف بينهما حكم الاقام بعد الاول والثاني يتيقن به ما عتق في الثانية

مطلقا اولى في منزلة الاقامة عشرة عتق اثنين وصحيفته تحصل الكثرة في الثالثة فليتم الاقام في الثانية انتهى وقال
في الذكرى اعلم ان ابن ابي عمير عم القمي في سائر ما لم يفتن انتهى وقيل في هذه الايام والاربع على ان الايام مطلقا
حرام **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
صحيح يروي وابنه الكوي من يروي نفسه او المراجع بالكاوي غير الجاهل وبالكوي الجاهل انتهى وقال في الذكرى المراه
بالكوي في الرواية المكتوبة وقال بعض اهل الفقه قد يقال ان الكوي على الكاهن والمحل على المعاقبة او على الرواية فتكفر
الثالثة والاصح عدم التوافق انتهى قال في القاموس الكوي كفتي الكاهن وقال في مصباح اللغة الكوا بالمدح والثناء
وهو مصدر في الاصطلاح كارتبه والفاضل كاهن على الفصح والجمع كاهرون ومكاويون بالشدة به خطأ او كرس
الدار وغيرها اكراما فاكوا بمعنى اجروته فاستأجره ففاضل كاهن ومكاويون كرس على فعل كرس
السادس صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
هذه الرواية بنصف سنة عتقها الفاضل ما اعني الكبير والشيخ ومحمد الشيب في الذكرى على ما ذكره في البابا
سفره بنصف سنة اقل من المدة جسد البرهان يكون مبرح مشكلا في الاسفار التي لا يصدق عليها صحة
قريب بل لا يبعد استفادة الحكم من تعليق الاقام في حقيقة زوارة باظهارهم واحصوا في الذكرى ان يكون المراه في الكاهن
يتحقق ما لا يروى في اقام من المسافر اولى في مسافر غير مسقود فاذا قصدوا مسافر فخره قال في ذلك هذا
لا يقتضي الكاهن والجاهل برجل كاسا ولا يستعان ابن ابي عمير على نقل منه حيث علم وجوب العرفي على كل مسافر
ولم يثبت احد من قدامه في صحيح زوارة اربعة عتق عليهم اقام في سفر كما رواه في القاموس في المقادير من السفر
المقابل للغير المتقن للتقصير في الخلافة في المختلف الاقرب على الحديثين على انها اذا اقام عشرة ايام فخره ولا
يخفى بعد ما روي عنه ما جدي على ما اذا عتق هذا الكاهن والجاهل المسافر قبل تحقق الكثرة وهو بعيد ايضا و
يخفى في الرجوع في حجة السري الى العرفي والعرفي في حق السري في هذه الحالة لا تقتضي الشهادة بذلك
السادس صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح **السادس** صحيح **السابع** صحيح
اصد على المختلف في الاقامة واستدل بالجزء الاخير منه على ما قطع به الاصحاب من انه يشترط في وجوب اقام
كثير السفر ان لا يقيم في بلد عشرة ايام وادور عليه او لا بالتأخر على ما لم يقل به احد كما مر ونائبنا بان مقتضى الرواية
اعتبار اقامة عشرة في البلد الذي يذهب اليه وهو صريح في كون المراه في المنزل والصدوق ورواه اورد
في الفقيه بغير في صحيح هكذا الكاهن اذا لم يفتن في منزله الا خمسة ايام او اقل في سفر في المنار واهل قوله
الليل عليه يوم يوم شهر رمضان فانه كان له اقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام او اكثر في غير ذلك
ويكون له مقام عشرة ايام او اكثر في سفره وانظر في مقتضاه اعتبار الاقامة في المنزل والكان الذي يذهب اليه
ولا يعلم به قال في المتن الظاهر من الاصحاب اتفاقهم على اصل الحكم وقال الفاضل القمي ورواهه وسيجني في كتاب
الاصم في باب الحكم في السفر في الكاهن والملاح والمزبول والواحي والتجارة استيطان
قصره لا يبعد ان يكون رواية الفقيه ويصرف او يصرف فسقط الخلاف من العلم وقال في ذلك
هذا الخبر على الكيفية المذكورة هنا وعلى الكيفية المنقولة في الغيبة على ان الاقام انما يكون بعد قطع السفر
بالاقامة تامل بل لا يبعد في الاقامة على ان يعرف انه يقيم في البلد الذي يذهب اليه **السادس** صحيح **السابع** صحيح

[illegible][illegible]

[illegible]

كونه من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 بغيره فوجدنا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 كان من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 وسائر ما لا يثبت في المسجد فوجدنا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 ضعيف على المشهور والفقهاء انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 غير معلوم ان ذلك ذهب الى انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 طين الارض في المسجد فلا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 هنالك من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 في المسجد المزمع ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 الكرامة بالثبوت وعلى حاله لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 المزمع يجوز ذلك وسبق في المسجد من انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 وعلوه في النهاية ايضا وهو بعيد
 اذ الضميمة بمنزلة التعليل فلا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 على ان يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 رواه الشيخ من غير الشام قال قلت اني سمعت من بعض السلف انهم قالوا سمعنا من بعض السلف انهم قالوا سمعنا من بعض السلف انهم قالوا سمعنا من بعض السلف
 ضعيفة السند فاصحها في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 صحيح وقد علمنا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 في المذهب لبطان السلف ويدل على ترجيح فعل النافذ اوه وعضا في المسجد وجه الشبهة الثاني انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 فاعان والمهوران النافذ في القول اصله يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه وكان والحد قدس سره يدل على
 بالتفصيل بانهم في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 كان في الثاني المسجد وانما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 كونه على قوله او فهم بانما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 القصة بحجته في هذا المذهب لا يجوز الراجح المعروف في وجهه يوزن في غير شرائط الا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 صحيح قد علمنا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 الضميمة وانما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 الصلوة فيما لا يثبت في المسجد فوجدنا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 الاجابة الصريحة على انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 القاء التراب في اية التعليل او يكون قدس سره وبعد القاء التراب جعله بقدره سدا لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 عند او يكون هذا الحكم مخصصا بملجأة التراب كما في قوله والتربة لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه
 صحيح قد علمنا انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه انما لا يثبت في ذلك التبع من غير ان يكون له انما يتبعه

الحافض فتح الزمان هو الحزم المحدث الذي اذا طلب الامر فيكون له اسلوب في الكتاب وقد حويف كسب فلان لا يشبه
عليق معاشه وينطق بآبويه اذ ذلك لبيان المنة **الاشارة** بمجمل وفي الكافي عن الحسن بن محبوب انه قال وهو اصوب على
تعديه فكانه من جهة اخرى قوله لا يجد في الكافي ما يجد بالاحاديث كما في قوله عليه السلام ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
او قد روي في الكافي ان علي بن الحسين شعلها في توجه اليك لان ما بعد الى آخره حمله معتقده او قد روي في اسئلة وطرفة
كتابة عن الرقة قال في النهاية في الحج جبريا ونوع الطيب اذا فزع ومنه المديان فيكون في ايام وعزم غفلات قوله عليه السلام
الم يمشق الشعث موافقا للامر ومنه حديث الدعاء اسلك دعوتكم بما شئتم اي فزع ما شئتم من امره كذا في الكافي في الاشارة
الاشارة حسن على الظاهر لان في معنى الشعث هو الكافي عن ابن الطيار وهو الظاهر وهو من بين الطيار وهو من عظيم
بالاول شعث بوجهين تبين معنى الوقوف ونحوه وانما خفض الحفظ المدة وعيش غافض اي واسع كقول في الشبابة
او قال وفي معنى الشعث خافض اي داخل وسخر في العافية والجلب اخذ الاجازات والفرج وبما هو والجلب التاجر
ياقني بالمتاع من ذلك ان لا يبعد وعرض الشعث كضرب الظاهر للشيء وقد قرأ على التعليل اي جعل في معرض المني ما جعل
اي بالمتاع شيئا اي في علم وعرضه لم يجمع به قوله هل لك الى غير هذا ان يكون معتقده اي يسلط في القصداء او يتعلل
المراد بمعنى ان في امره التي في الحصول المالى يمكن ان يقر الى السعداء اي هل لك ان تولى الى غير اولئك او صبر
غيره يسلط في غير الخير فقولنا يتبعه بدل اشغال القلوب في معنى شعث الكافي في الامور فيكون وكيف في ذلك او اعم جعله
ذلك او العلم بمجوده ذلك او اكتسب ذلك ذلك الشعث اي من ان او شاهد او كمن على وقته اي كمن في كتاب الحديث
الاشارة شريف **الاشارة** جعل من تلقى اي مت برزعه او اوعاها واجابها الله بانجاز عظيم وفي الكافي فقلت اي است
شعلا شرفا على الموت **الاشارة** بمجمل بانك ملك الدنيا السبية ويجعل الشتم بانها من امر يكون استبانها بعد
الاسم ان من رثا ويكون تارة في طلب المطلب **الاشارة** صحيح قوله عليه السلام في تلك الايام اي في دون الدنيا
ليكون اصل الكافين في السعدين الى الارض ثم وقع ليست ثم الدنيا غير الزاني وقد روي في بعض اشارة الى المكان
ضعف قوله عليه السلام في اي داء او علة وقال لم يمتك الضمير الى الراجح اليه ونفسك بدل من الكافي وفي القاموس جئ كما
وروي جئ على كنيته **الاشارة** مرسل قوله عليه السلام بانك اي لا تسمية او بصفة العقد في انك اي انك وعضك
اي جاعلنا اينما عليها في دفع العار فيه وانك اخذتوهن بانك الله اي بهدوه وعاهد اليهم من الرق والشقة
الاشارة الصلوة على الاموات **الاشارة** حسن قوله تعالى عفا عني اي يكون المار في الزمان عفا
الاشارة بالاصابع الى الحسن والعرب يجعل القول عبارة عن جميع الامور فيقولون قال يدي اي اخذ وقال يدي الى طي وكذا
ذلك على الجان ولا شاع قوله اذا صليت عليه فاعلم ان يكون الصلوة بمعنى الدعاء فلا ينافي الارعية الاخرى في سائر
التكديرات كآخره قوله تعالى ولا تصلى على احد منهم مات الجنا **الاشارة** صحيح **الاشارة** صحيح **الاشارة** صحيح
وفي قوله استعدته وهو نوع ملح وقا الى الراجح العلة لطيب الله جميعه ذكر الصدوق عن ابيه المكارم يروي عن محمد بن
احمد بن علي بن الصلت القمي انه سمعه وصنف على فضله وهذا وصفا وتروا انما هو انما على من توفيق المتأخرين
كاظهر من تتبع كلامهم **الاشارة** حسن كالتصحيح **الاشارة** صحيح **الاشارة** صحيح **الاشارة** صحيح **الاشارة** صحيح
حيث اختاروا الاصل لانهم من اجل انفاق **الاشارة** صحيح وقوله لم يرد في الاشارة الى الدعاء عليه **الاشارة** صحيح **الاشارة**
محمول ولعل عتبة هو امر خال المروج وفي بعض نسخة به لم يرد في ذلك ان اصل الميت اي ان كانوا مؤمنين

الضعيف

يكونون غسواً وان كانا من الخالفين يكفون اربعاً ويجوز ان يدين الحسن كما فعلوا على عليهم وفي صلوات الله عليهم اجمعين
اي حضر غزوة بدر فعني حضر جيرة العقبة من الاشارة احدى حضر غزوة الصدوق كان من الشفاء اى جاءهم صلوات
والله نقيباً وارسلهم الى المدينة فلو لم يكن لمكانت للصلب مناب اما لان حضر العقبة الاولى والثانية وكانت العقبة
اثنين واربعة صلوات الى الامام **صحيح** مجمل وكان على الشيخ الجبر الاول على التبر الذي موده الله والافلا
يشيق ولا ينقعه هذا الجبر فلو لم يكن لكانه اى على الاصابع للشيخ **صحيح** مجمل وقيل ان علياً بن ابي طالب وابن
حبيب فلو لم يكن والمناصة فيه ظاهر العقبة ويكون ان علياً بن ابي طالب كان الاستخفاف في الصلوة والآخر
كان الصلوة **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
واقر جد الصوفى على الماراد من الصوفى في الصلوة الصف المقدم وهو الصوفى في الماراد المؤخر اى المصلح بالامام
فانما وجد من القبلة وقررا البش في المصنفين الرجل لشارفته اى مصنف الصلوة بتم تقدم الرجل في الصلوة وفي الماراد
لزم ان يكون حاضرة الرجل بما الى الامام وهذا الحكم في المصنفين جعل كونه اسير النساء او تقدمت النساء على الرجال او تقدمت
حاضرة المرأة الى الامام بنافي السور المطلوب للنساء كما حصل في الجبال وقت يعلم **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
على المشهور السند الثاني ولا خلاف في جواز الصلوة على الماراد في المساجد والمباني الكرامة الا كبرية ومذهب بعض الفقهاء
الى نفي الكرامة ولا يخفى قوة **صحيح** مجمل على الظاهر وفي السند الثاني مع الله عز وجل في الدارين **صحيح** مجمل
صحيح مجمل فلو لم يكن لكانه في وقت صلوة على الفرائض الصلوة على الفرائض اذا كان وقت صلوة وعند احوال
لم يحصل جد وقت الصلوة فلا بأس بالصلوة بها او قيل ان يكون الماراد بوقت صلوة قرب وقتها يكون محرم على المصنف وفي
الاسناد الا في وقت صلوة ولعله الظاهر لا خلاف بين الاصحاب في ان مع سعة الوقت صلوة الماراد والمخاضة على ما ياتي
اراد وقتاً من الماراد ان الابداء بالمخاضة اى والاضافة في ان مع تنقيب احد ما يبدأ بها واختلف فيما اذا تنقبت
والمشهور الابداء بالمخاضة وقال الشيخ في المبسوط تقدم الماراد اذا حيف على الميت لان حوزة السلم ميتا كحوزة حياً
صحيح مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
بالنسبة الى القبلة فلا شافى وعند الشيخ في الاستصحاب من الاخبار الماراد لثمة المشهور **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
الامر بالمرة الاولى في الكافة والذكر ويصحب الى الماراد الاولى وهو الظاهر في الامام القاسم من اهل الشعة او
كفاية عن الماراد **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
قال الفقهاء والماراد لثمة المشهور ان على استصحاب كونه المرأة اقرب الى الامام لانها كانت اقرب الى القبلة فكانت مأوى بها
لاياديه وهو الظاهر من قوله على القبلة وان امكن ان يكون حالها من المرأة ان يكون العتيق يكون بينه وبينها اقصى بالنسبة
الى من يكون في جهة القبلة لكنه فلو لم يكن لكانه لا يبعد التاويل الى ان يختلف بان يكون الضمير واحداً الى الماراد بقوله المشهور او
ينال الضمير راجع الى المصنف فانه اذا وقف عند مدخل الرجل وكان الرجل ورأس المرأة جميعاً من جهة يساره وهو من جهة
لويقال كان في الاصل يساره والفتى تغلق به الشرف الاستصحاب فيقول هذا الخبر وهو صدق من اهل البيت المتقدمة
من الاخبار والمعارضة للخبار السابقة **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف
لكنه بعيد **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف **صحيح** مجمل او ضعيف

کے

قد فرغت من تجميع هذا الجلد في شهر ربيع الثامن سنة ١٢٨٥

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا ينجس عبد الغنى

والله اعلم بالصواب

مکتبہ اسلامیہ

42

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزكاة أقول الزكاة لغة الطهارة والزيادة والقوة وحسبت بها الصدقة
المستوتة كقول طائفة وقال من الأوصاف المتعارضة أو المتضاربة أو المتناقضة من دأب الخلق ونحوه من المأثور والكتاب وتزك
بما به فيه الزكاة قوله الزكاة في شدة الحياة أي الاختلاف بين السيلين في وجوب الزكاة
في هذه الاستئناف المتعة وعدم الوجوب فما سوى ذلك ذهب إليه الاصحاب عدا ابن الجبيرة فإنه قال في قوله الزكاة
في أرض العثرين كل ما يمتثل للفرق من خلة وشعر وسهم وأرز ورض وذرة وهدس وسلت وسائر المحبوب
الكلية الشئ من أرض بني عبد الرحمن أيضا قال في الكفاية قال يونس ما استفتي في أول البنية على شدة الحياة ثم تمتعت
بوجوب المحبوب ويؤيد عليه ابن ريثا في أحوال الصادق ع على من قال عندنا أن أرضي ما تأتي في باب زكاة الغلات وغيره
من الأخبار وحديث ابن عمر وأبو موسى النخعي على ما روي في زكاة ما سوى الشئ على النية وتزك ما رآه
المصدق في كتاب حلق الأخبار بإسناده عن أبي سعيد الخدري عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة على شئ وعرفها بذلك المصنف والشعر والزر والحب والبق
والنخلة والبرق والغنم والأبل فقال السائل في الزكاة غضب عليه ثم قال كان والله على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
والآل من ذلك فقال إنهم يقولون لم يكن ذلك عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأوقع في شدة ملائكته من غير تزيين
غضب فقال كذا هو يكون المعنى لا من شئ كان ولا والله ما عرف شيئا عليها الزكاة غير هذا من شاء فليؤمن
ومن شاء فليكفر **القول** يقول **القول** قوله وهذا الخبر وكثيره الإخبار يدل على أن حول الخصال من حيث الشئ لا من
حيث استفتنا بها إلى كذا ذكره أكثر الاصحاب وقال الشيخ وتجاهل أن حولها من حيث الشئ واستدرك الشئ في
البيان اعتبارا بالخول من حيث الشئ إذا كان الدين الذي فيه من ساعة **القول** قوله أيضا **القول** قوله
القول حسن الفضل كالصحيح **القول** يقول **القول** قوله الصبي قوله عليه السلام والذرة والدين في قال الجعفي
الذرة حب مدرف أصل ذرة أو ذرة في الحاء ومن قال فيها الدين الجاوين وقال في الغريب الستة ما تضمنه
لاقتل يكون في الجاوين وقال المحقق رحمه الله في الشرائع تنبيه في كل ما اجبت الأرض ما يكال أو يوزن عد الضرر في
الهاديات والهاديات ما شاكله في الشئ رحمه الله في المذاهب هذا الكلام على ما بين الاصحاب عدا ابن الجبيرة فإنه قال في
مزيل **القول** قوله واستدل به على أن الزكاة لا تأخذ على ما بين الاصحاب عدا ابن الجبيرة فإنه قال في
الفضل كغريب ونظر **القول** يقول **القول** قوله مع أبو الحسن في كل ما بين الناس **القول** قوله **القول** قوله
زكاة الذهب **القول** قوله الصبي **القول** يقول **القول** قوله في الذهب والفضة والبرق في من الكسوف في كل ما بين الناس
المراعاة ما زاد على شدة الحياة من الكسوف والنفقة والملك والبرق مثلا أو من العدوين طلقا أو كفايا وتجهلا
وان يكون المراهنة المكسوف في بعض الشئ فالمراد بالبرق الصفاق قوله وكذلك لك الدين ما يرى كان في هذا الزمان
يساوي عشرة دراهم فالنصاب الثاني للذهب أربعة وكذا **القول** قوله في الزكاة والبرق المراهنة في
أوقاتهما قبل أن يصاغ أو أن يصاغها ذهب وخضرة أو استحج من المعدن قبل أن يصاغ وفي الصعاج الزكاة من
غير ضربين فإذا ضرب دأب في ضربين في الذهب وما كان في غير ضربين من الذهب والنفقة ومع الزكاة هو كما هو
أن يستعمل مثل الشئ الثاني من معاجم أن المراد بتراب الذهب قبل تصفيته وانه هو بين الاصحاب أنه الزكاة
ناسطها ذهب القدي وقلنا والسيد الشيخ إلى وجوب الزكاة في سائر الذهب والفضة والنفقة والبرق
الزكاة

ولورد الاجابة ولم يتبين فيه وجه الحق بين الكلامين ولا بين الاجابة وكان ما مره المعبد او الاستقبال الزكوة لوراد والذين
 المعنى الذي اشار به وهو عند الجميع الباطل وسياق هذه الكلمة وفيه انشاء الله قال في النسخ في خبر لا زكوة على ما لا يخفى
 الزكوة من صاحبها متبعا منه الى وقت شاء فان كان متبعا منه الزكوة وبالجملة عبادات الاصحاب بالحق في خبر
 الزكوة في المال فاعلم ان الزكوة من صاحبها متبعا منه ومعمولات الكتاب والسننة متبعا له وان كان المبيع في المتكسر الى
 العرف كما في خبر ارباب الاصحاب لا تتكون من ثمنه في ذلك نظام كلامهم اكثرهم عدم وجوب الزكوة الا اذا كان في
 يد ابيد كونه ونظام كلامهم العالقة في النهاية والقرير والمقضى في النافع وجوب الزكوة عند المتكسر من الشرف وان كان
 في يد ولا يملكه كقول الشهد في البيان المانع الثاني انه لا يجب على المصنوب والمسروق والمبيع في يد من يبيع
 نظرا والجور مع الجحان الاستثناء ولو لم يكن وجب ولو صاحبه بعينه وجب في المقبوض وفي ابراء استثناء الاستثناء
 بحري المتكسر فلو كان الاستثناء بظالم اما الاستثناء بالعدل فتكفي وفي كلام ابن ادريس وغيره فتشترط
فصل في القائل الشري رحمه الله في المشتري رواه الشيخ عن زرارة عن ابن عبد الله عليه السلام انه قال
 في رجل ماله ربا في هذا المذهب بعينه فكان فسخه غشوا عن رواه عن زرارة وهو غير بعيد وكيفية كانت
 فالظاهر ان المراد بين رواه هو زرارة قوله عليه السلام وان كان يبعده انما يتبين على ما اذا كان القبض ولم يقبضه
 وكان عين ما كتبت قبضه باضافي الحول عند المتكسر او على ما اذا كان عين ماله عند غيره وهو لا يتبين عن الزكوة
 كما اذا اشترى منه شيئا او اودعه وهو يمكن من قبضه منه كانه ولو اوجه الاول الذي ذكرناه فلو غفلت
 الاصحاب في انذار المتكسر المدين من القبض وغزله المستدين عز لا شريفا هل يجب الزكوة على المدين ام لا
 وجاز ذلك على الاكفناء بالفتن من الشرف وعدمه كما عرفت وعلى من بعض المتأخرين عدم الوجوب انما لم
 بالعدل وجعل الوجوب اعتقافا لا له مالا كان يمكن من الشرف والمخ انما يتفرط ومن الشارحين للفقهاء
 من يرجع عدم الوجوب في التوبة المذكورة واعلم انه للاختلاف في انه اذا سعى على المال الحاصل والمشتري وسوء
 فكاه لستر استجابا واذا كانت سنين **فصل** في صحيح ويحق تخصيصه بالجملة السابق او تأويله بان لم يكن قادرا على
 اخذه فكانه واقع في يده فاعلم **فصل** في حسن كالمصحيح قوله فلا بد من المال الكافي ليد على بناء المفعول من الزكوة
 او على بناء المعلوم من الزكوة وقيل على بناء المعلوم من الزكوة لا يورد المال واسو المال وهو بعيد وفي بعض النسخ
 بالزكوة وهو تصحيح والحاصل ان لم يرج فيه وخبره فله المثل ستة واحدة اي على الاستقبال ويعين على بعد
 ان يكون المراد الستة التي عند على الوجوب فاعلم **فصل** في قول في الذين زكوة اي على المقترض **فصل** في رجل
 واشتلت الاصحاب في وجوب الزكوة في الذين الزكوة من تأخير من قبل صاحبه بان يكون على باذل فيبطل المثل
 قبضه منه حتى راد بعد انقضاء على سقوط الزكوة فيه اذا كان تأخير من قبل المدين فقال ابن الجبلة وابن
 الي عسل وابن ادريس لا يجب الزكوة فيه ايضا وقال النخاس بالوجوب والمعنى الاول ويمكن على الاول
 الدليل انه على المقترض على الاستقبال كما حله الشيخ في الاستبصار قال لان الزكوة انما يتعلق به اذا كان
 الحول بعد عوده اليه ويمكن حله على القبر لان جمهور اهل الخلاف على وجوب الزكوة في الدين **فصل** في رجل
 قال القائل الشري رحمه الله في قول من اهدا عتقه كذا في المشتري وغيره من النسخة واعلم ان صاحبها لا يرد
 لان يسره جوابه ويروي هو ولا اسطره عن ابي الفوارق الصادق عليه السلام ولا يعرف هذه المدة الا الله عز وجل

[illegible]

لا يجوز الاستدراك في المال بذلك كيف والحول مستأنه معروف والاختيارية لك بالمال مستتفة
ولجملته على استقرا الزكاة فلا يجوز تعديدها بأكثر من مرة في السنة من الدين ينشأ هذا الجواز الواحد الذي فيه
أما في رواية أبي بصير من الكلف انتهى وهذا الكلام لا يجوز قوة ويمكن حل خلاف الثاني عشر على خلاف
الثاني عشر في رواية أبي بصير من الكلف انتهى وهذا الكلام لا يجوز قوة ويمكن حل خلاف الثاني عشر على خلاف
أدنى ما لا يفسر لكن وقع التصريح بعده بدخول الشهر الثاني عشر والعدد على الشهرين القدام والمناظرين من
الأصحاب بهذه المظاهرة وتأيد هذا الجواز الذي هو في الصحيح شكل والاحتياط في مثل ما روي قوله قلت له إن
يقد عليها قال لا والله العلامة نور الله سبحانه في الصحيح في السنة فحينئذ لا بد من القول هناك وأما قوله يتدبرها فيكون
من ملكه كيف يعلم المزمع من علمه ما لا يمكن أن يحصل له من الجوز كالموت أو كونه بين علمه بالقدرة على
الوجوب والحال أنه يخرج من ملكه بالهبة فلو دخل في ملكه كان ما لا آخر وهو الحرجي والاولى لفظا فاعلم وسعد
وخص الزكاة يمكن حلها إذا لم يقصد الهبة فان الهبة باقية ظاهر على الزكاة لا بد من خروج من ملكه وانما هو
طالع على الاستدراك ويحتمل أن يكون المراد بالشرط اشتراط الرجوع مع التصرف أيضا وان خرج من ملكه وانما هو
فاسد ويكون طالع على هبة ذي الزحم وهو كما هو ظاهر قوله ليعنى أو أنه لو لم يرد له أو لم يرد له أو لم يرد له
في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة
المتبب الزكاة وهو صار سببا لذلك ولذا قال عيسى لم يتولى إمامة ذلك إذا اشتري بها دار أو أرضا أو عقار
أو غير شرط فله يعطى المشتري زكاة التي إذا حال عليه الحول فلا يصير سببا لغيوب الزكاة وهذه الرواية
خطوط بالبال ولكل منها وجه وجبه وقال في الرواية هذا شرط فاسد لما لا يمتنع في الهبة عقوبة الرجوع
إنما إذا لم تمت لمحض العقوبة ليس لها وجوب سواء إذا اشترى بها معنى من دونه شرط فاسد فان العقوبة
أما لا تمت بالشرط من قضاة معنى الهبة والمشتري وهو ما لم يجب فلا يمتنع عليه فيها إلا على سبيل العقوبة
في إذا شرط ما ياتي في مقتضى المعاملة كما بينت انتهى وقال القاضي الحق صاحب المتقن قوله قلت فانه فيها
اليد على شرط الأكثر المشارة لا يخلو ظاهر من الشك في الحل المراد منه أن المانع دفع بعد وجوب الزكاة بأصل
الثاني عشر والشرط ما في ذهن الواقع من قصد التوارى من قبيل الزكاة بددت في قوة الشرط أن لا يكون
عليه زكاة ثم إن لم يشترط على المدفع الميراثا فحق الهبة في جميع الموصوب وإن كان من غير مقتضا
للزكاة فان ذلك غير ما في مقتضى الشرط فيد بتسليم الحق إلى دفعه المتصرف ومن حيث أن قصد التوارى
أو وقع بعد الوجوب سبب هذا الشرط الحاصل في الأمان وهو معنى مشابه من حيث تعلق جميع المال من ملكه
بأنه ما عالج الزكاة من غيره وفيه العقوبة في ذلك فلهذا كان وجوب الزكاة في الموصوب مظنة لا غنى
منه الهبة بغير نصيب الزكاة فليس يرجع من المتبب مقدرا الواجب ولا يكلف بالأخراج من غيره وهو
أن لا يشترط لم يقع على الوجه الموصوف لم يؤول في الهبة والحال أن اسم الشرط على المعنى الذي ذكرناه متعذر
وباب الجوز واسع انتهى وقيل يجوز أن يكون المراد بالشرط عدم وجوب الزكاة عليه بأن يقول وقبل
هذا الشرط عدم وجوب الزكاة في هذا المال متعذر فانه ذلك لا يفي الحكم بهذا كذلك إذا اشترى دارا
شيئا بالشرط المذكور فانه يتحقق الزكاة بددت ويحل الشرط انتهى وأقول يحتمل أن يكون اشتارة

الشرط المذكور على من سواه أو سقوط الزكاة وتقدم القول فيه ويمكن أن يكون المراد اشتراط هذه الأشياء من غير اشتراط
فرضه الزكاة من الزكاة والخليل فيه وهذا الحكم وإن لم يكن سائغا لما ذهب الأصحاب من أن مقتضى
أن يرد بها الضريبة في غير ما عالج إلى وفي الميت بقية المقام أو إلى الميت والملاذ مثل الولي للأشياء من مقتضى
قائم مقامه فلهذا قد جعلوا في النصيب مكان مدام عنه في غير هذه الوجوه أو إلى الميت وأما ما روي في الميت وأما ما
وهو العقوبة على تركه فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
ومخرج مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
في السائر من مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
في هذا الزكاة بعد ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
وحسبنا ذلك الجمل فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
غيره من الموانع في ذلك الوقت كالموت كالحال وفي المال دون المقتضى ونقل فيه في الخلافات الإجماع الأسس عطا
ومقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
والعلاقة وما إلى ذلك من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
أما في مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
والأشهر الأول وقال السيد محمد في مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
أن الزكاة لا يجب بعد ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
بعد مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
والى هذا القول ذهب الشيخ في ذلك الوقت كالموت كالحال وفي المال دون المقتضى ونقل فيه في الخلافات الإجماع الأسس عطا
التواعد وقال أنه لا دليل على الاستثناء سوى الشبهة وإجابات الحكم الشرعي بحمد الشبهة يجوز أن يكون ذلك مع أن الشبهة
ليست متحققة فان أقل مراتب الإجماع الذي دعاه الشيخ على عدم الاستثناء كون ذلك الحكم مشهورا في زمانه وكيف كان
فلا يوجد عدم الاستثناء سوى مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
السلطان قبل إخراج الزكاة وكان قد لم يرد له في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة فلو لم يرد له في الممانعة
فأحرقت فيها أي ذمته وهو التواب وما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
على الأصوليين المراجعة قال القاضي الحق في مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
أخرج الزكاة فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
يخرج منها السلطان المراجع ويكون حاصل الكلام أن المذكور في الرواية حكم ما يؤخذ من المراجع وهو أن يكون في الإقرار
المراجعة في ذلك التوبة في مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
بالسواء والأصل في ذلك التوبة في مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
الشبهة كما كان الرأى في مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
أو يحتمل أن يكون مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ
الملاذ وذلك من مقتضى ما عالج من المصالح فلهذا قد جعلوا في الميت على حدة من ذلك حتى يبلغ حد ما يشاء الزكاة بعد الميراث والملاذ والملاذ

[illegible][illegible]

على ان يورث عليه ستم دلم يورث بركته اذ انفق ستم واحدة فالمراد بالسنة التي اقرعها الستة التي اقرعها منها وفي المعتد في
السنة التي اقرع فيها اي قرع الذهب والفضة فيها كما كانت هي سنة في المتاع فثبت فيها كذا وفي الكفا من غير
خبر في الدين حيث قال ليس عليه دفع فخرج فاذا اخرج ركاه عامه ذلك فيكون حله على ما اذا حال عليه الحول بعد الا
وفاء السد ماجد الجرافة فثبت فيها باليمين واليه المراجعة وحل بعد في باقي المتاع من فطم بجزء الرجل اذا عاد اليه
ما ذهب منه والماء متاعه وراس ما لم يجد فقد انقضى الفانوس فثبت فلان الا اساهبه الرجل عاد اليه ما ذهب منه
اشبه وهو مضاف الطيف والمسيح من المتاع المستحق للامانة **سوق** وفي النهاية الوصف البعد الوصف الامة
ومما يورثه ما وصا به **سوق** موقوف لغيره **سوق** موقوف للمال المستطاب يورث الضرب بمعنى السيرة
او يعني الشايف به او يعني الخليل في الصباح خريج الارض ساقت وطرب فلان فلان مقاربة وقصا ربا
انطربا ربيت في السطوب اي ما غرت في ذلك على السيد الداد قدس سره اي في غلة الخمر للده اي باجي والام الى
ذلك فان ما ذكره في اراوته تنافي اراجه لوكبرها لا يصاب والصدق اي الامر كما تقول ولكن في اراوته تنافي
الوجه وبظنه فخرج وظل من **السار** صحيح **سوق** صحيح ايضا قوله بركته ما يورث الى ان يخرج وفي بعض النسخ الا ان يخرج
وما على الاصل استهانة والفقهاء في مقصده في مثل هذا القول الذي يخرج عنك فيسجد الناس فيكون من اصحاب
الزكاة وعلى نسخة الا ان يورث على التدين فراد عليه بل بان هذا الحكم وقضية على الناس لا الاعتراض على اي عليه الستة
فلم يكتسب اليك حتى في النهاية في الحديث اليك هو كمال الطرب الطرب ويعمل بين يدي الامراء ومعناه يخرج وابعد
وتكره للتاكيد **سوق** **زكاة الفطرة** اية زكاة الدين والاسلام لانها اقل زكاة وجبت في الاسلام
او زكاة الدين او زكاة الفطرين **السيام** قوله بركته وجود الطول لما قلنا ظاهر وجوب الفطرة على من قد على انزاجها
كانت الي ابن الميذ لكن قال بعد ذلك روى عبد الرحمن بن المهاج عن ابي عبد الله ع قال يجب الفطرة على كل عتق
عليه زكاة وروى بوضوح من عمار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول يحرم الزكاة على من عتقه فثبت الستة وجب الفطرة على من
عتقه فثبت الستة وهي سنة مؤكدة على من قبل الزكاة لعتقه وفطرته لمن قبل الفطرة لمكتسبة ووجه الستة الزكاة والزينة
وروى الفضيل بن يسار ورواه عن ابي جعفر وروى عبد الله بن عمار انها قال لهما هل علي من قبل الزكاة زكاة فقالا لا من قبل
زكاة المال فان عليه زكاة الفطرة واما من قبل زكاة الفطرة فليس عليه زكاة ثم روى عن زرارة قال قال الناس عثم قال كان
المدنيان الاولان يدان على وجوب فرض الفطرة على العتقاء خاصة في يوم النكاح في فريضة ما وافق الحديث الاقل
من حديث المدنيين الاخيرين لزومها بالستة من غير اعتبار الاستحالة ايجابها بالزمن عليهم لادخل في الحديث المصنفين منهم
بعض القول المتعلق به منهم وادخل انما سنة وقت الفضيلة في الزينة بصفة استقامتها عن وجوبها في فريضة الفطره وروى
ظاهر ما يقتضي وجوبها عليهم في الحديث الذي عليه واستحالة التناقض اذ قال الصادق عليه السلام في العاقبة من الطول والطلاق
والطاليز الفضل والعفة والعنى والستة قوله واهل الذمة قال في الدرر بسبب انزاجها عن عيال الروين وجبت
نفعهم كالزوجة والعورين والرقين او استحب كالقريب والصنف ولو كان كما في **سوق** صحيح قوله بركته وعلاء
الفطرة في زكاة الا ان آتوتها صلح الصلح في حال المني ولا يجوز تأخيرها عن صلح البعد اختيارا فان اخرضا
اخرجه فاعلم ان الجميع لكنه قال بعد ذلك باسرها الا قرب عند جواز تأخيرها عن الصلح وما يحرم التأخير من يوم
ومتقضى ذلك استلزمه انما انزاعها وقال ابن الميذ اوله دف وجبها طوع الغرم يوم القتل واخره ذكالي النسي

والمستحق العلامة في ذلك وقال في المذلة والاحتياط ينبغي ان يخرج قبل الصلح وان كان القتل مستلزمه وقتها
الى آخره ان لا يخرج من قوة **سوق** صحيح ايضا قوله عليه السلام على الصغير والكبير للاخلاف بين الاصحاب في عدم وجوب
على الصغير والمجنون والعبد فلفظ على هنا يعني من كابد عليه قوله من على انسان فاعلم ان الدرر والاول الصغير
زكاة الا ان يكون له اليد او وجهها او وجهها النسخ على الاب **سوق** صحيح قوله عليه السلام في الرجل ذكوره من مكاتبه
اي اذا لم يحرره شيئا لو كان في عياله او لا في مكاتبه كاهر المشورة في الستة الدرر ولو كانت طرية وجبت بالستة
والنسخ قوله في عدم الوجوب عليه ما وجب على المكاتب الشروط خلافا لابن البراء ومن المطلق الوعد العيول في
عدمه يعني يجب عن المكاتب وما اطلق عليه بانه المني والمني بين الاصحاب ان المكاتب التملك بغيره حتى يقر
على المولى بخلافه الصدوق وقال زكاة على المكاتب ولا يخلو من قوة **سوق** صحيح قوله بركته كانت الزوجة من اهل
الاعلام فاعتدت خادما بالحر فطم يجب على الزوج فطرية اذ لم يعلم وان كان مكالمها فان اخذ الزوج الانثى
عليه وجبت عليه فطرية والا فلا ولو استأجرت خادما وشطت نفقة فانما اشار الزوج ذلك وجبت فطرية والا
فلا ووجه ذلك ان المكاتب خادما فان كان عتقا اليه للزمانة ولو الصغر في وجوب فطرية على الاب مع استأجر
قوده وقال في الدرر من يجب فطرية خادما لزوجة والولد والاب مع الزمانة **سوق** صحيح وعلم ان انخاف
الاصحاب في قدر البينة المتقدمة لوجوب النسخ على الصنف فاشترط الشيخ والمرضى انما في طول الشهر
والتي المشد بالشفة الاخير منه وانهما اوردوا في بيلين في امره والاعلام في البينة الواقعة وسكن المتفق في المعية
قوله لا يكتسبه بفسخ النكاح في جز من الشهر يجب قبل المكال وهي في صياغة قوله ان هذا هو الاول وهو اقرب واحوط وهذا
للمنفقة انما في حال لان فاعل بغير يوم الفطر لا الفطر الى الصنف كما قرره بعض الافاضل لكن في الخلافة
لمن كان عتقه اخرجه من الشهر ولعل المراد باليوم بيلين بقرينة الجواز لا في من الشهر ليعاين المطلق
لا سيما وهو في كلام الرازي منقطع قوله حسب ما ذكرناه كانه قيد للنفي اي لا يلزم اخراج الفطرة على الوجه الذي
ذكرناه من لزومها عن جميع عياله وضيغته والا لم يذكروا ما يدل عليه **سوق** صحيح وذهب الاكثر الى ان الفطرة
الفطرة عن الولد والمملوك من حصلت الولادة او المالك قبل دقيرة الحال ويشجب لو كان قبل انتهاء وقتها في
الاعلام في ذلك من ابن بابويه في النسخ انما قال وان ولدك مولود يوم الفطر قبل ان يولد فادفع عنه الفطرة وان ولد
بعد الزوال فالفطرة عليه وكذا لو اسلم الرجل قبل الزوال او بعد وان كان ماله ذلك الاستحباب لا الوجوب كما
صرح به في الفتية قوله بركته لا يخرج الشهر الى الفاضل النسخ وهو متعلق في هذا التعليل لا بالزمن في امره وفي
الصنف بعد المكال لم يزم فطرية على ضيقه وان اجمع عنه خلافا لظاهر رواية عزم في وقت المتقدمة من قريب **سوق**
بجمل **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح **سار** صحيح
كما في **سار** صحيح ايضا قوله بركته لم يقل عليه من باب جاز المشاكلة اي لم يجب عليه ومثله ان يكون من المكال
في القاموس حل امر الله عليه لم يقل حلا وجب واحل الله عليه وعلى عليه بملا وجب وقيل المراد ان لا يجوز
لما اعتاد الوجوب وينتد وهو بعيد وقوله بركته ومن حلت عليه ظاهر الفطرة لم يعم بغيره في مثل غيرها ايضا
فيكون الاستدلال به على ان ملك احد الصنف الزكاة يجب عليه وان كان لا يخلو من نظر ايضا **سار** صحيح
ضعيف وعلم انهم من بعض الاخبار ان سخر زكاة الفطرة يكون اسوها الا من سخر زكاة المال فيكون هذا

[illegible][illegible]

القول في دعائهم الى الامان كما قال تعالى ان على سبيل ذلك بالكمه والموعظة الحسنة وعالمهم بالحق على حسن انهم
لا يؤمنون بالله انهم يعتقدون الله على صفة يستحيل ان يوصف فيها كقولهم عزير بن الله والمسيح بن الله ولا
وصفهم بالاشراك ولا باليوم الآخر فانهم لا يؤمنون به كما يجب كقولهم ان تحت النار الاياما معدودة
ولا يؤمنون ان كثر من الحرب فكذلك الحرب والبا حذرهم الخزي ولا يؤمنون دين الحق قيل الدين لما الاسلام والاشراك
اي ان كانوا يؤمنون ديننا او يعطون طاعة في غير طاعة الحق لغرض انهم كذبوا واشتبهوا بآيات الله وشروا به
حتى يعطوا الجزية قبل انما اقتصر عليها ولم يذكروا الاسلام ولا باقي الشرايط لان الاسلام معطوفا لا ارادة ولان ذكر
الاوصاف السابقة ما يقطع عنهم طبع الاسلام واما الاقتصار على ذكر الجزية فانه لما فيها الزكوة الاعظم في الشرايط
عن يد اي قعدا لانيته وقيل اي يعطوها بايديهم لا بنائب فانه ان شئ يذوقه ويؤمن قدرة الله فكم يعلم ان الله
يعجز الخزي عن انعامكم بكم بكم الجزية منهم وهم صاغرون من الصغار وهو لا والارواح والال ان يعطوها
حال ذلكم واختلفت الصفات فقل هو عدم تقدير الجزية عليهم قبل اخذها وقبل عدم تقديرها حال التيقن اني انا
توحيدهم الى ان يأتوا الى ما يلهيهم صلحا وقيل التزام احكامنا عليهم مع ذلك او بدونه وقيل اخذها منه تاما بالمسلم
ما لم يذوق في المذكرة ان يخرج الذي به هو جيبه ويخفى من ظلمه ويطأ على راسه ويصيب باصبعه في كفة الميزان
ويأخذ المتسوق بطنه ويصرفه في لهيبه ويهاجم جميع العلم بين الناس والادب في طليعة وياهم في ابي في الشئ
الفا في وجودهم قبل الجزية وقيل انهم لم يوافقوا لما كانت لهم الظاهرية الكفاية اسم من المزاميل للشطرنج وهو
اليعنى الاقوال فيهم مع الحال على المخطئ يوافق الشرايط في احوالهم وسيأتي تفصيله في موضعه وبالجملة يدل على جواز
كناهم الا قبل الجزية في الخلف في الجزية لا قبل الجزية منهم الا الجزية اقول ان جعلنا عدم حل كناهم على ما اذا لم
يقبلوا الجزية لا عليهم فقط بين الشقين اي كرههم في دار الاسلام او دار الحرب فيكون الوجه بين الشقين
الشقين مع شرب توبيخ وان علمنا عدم حل الكناهم بان لا يجوز كناهم مع قبول الجزية اي كما هو الظاهر في عدم حل
انهم لا يلزم دخولهم في دار الاسلام لا قبل كناهم وان قبلوا الجزية فلا يوافق شيئا من الاقوال المشهورة الا المشهور في
الجوزين والمؤمنين مطلقا وعلى التفصيل في اهل الكتاب عدم الفرق بين الذي والحربي منهم وفي نسخ الكافي ولا
قبل تمام الدخول في دار الاسلام والجزية او القتل وهذا الصواب واصح في الفرق بين المؤمنين وغيرهم فائدة
التفصيل ويمكن ان يكون يقال المراد بالدخول في دار الاسلام ان يدخلوا تحت حكم المسلمين وحكمهم في دارهم او
تحويلهم الى دار الاسلام فان هذه شرايط الذمة التزام احكام المسلمين وهذا قول تين يمكن ان يكون الحق بين الاشار
وان لم ينطق به احد لم يصح بالقول به قوله والسيف الثالث اقول كان هذا المسمى في اخرها كذا
حكم الاولين وانما افردوا بالذكور لان قولنا ضرب الرقاب نزل فيه والمطالب بالقتال فيه امة النبي والامم
الانهم قاتلوه ثم اوجب ذلك على جميع اعدائهم ان يكون المراد من انهم اهل الكتاب منهم ولما افسهم
عليهم بالخروج الى ارضهم ويؤمنون سبق ذكر اهل الكتاب وحكمهم وانما ان يكون المراد منهم ان يكون كرههم محسب اليك
ما ذكره فيهم في اهل الكتاب منهم الا انهم كرههم على اعداء المؤمنين الا انهم قبلوا تحت ضرب الرقاب الاية هكذا فاذ انتم اذ
كفرنا في اهل الذي في الحرب كان فيه اياه الى ما في الخبر من انها نزلت في الحرب بعد من حضره في رقاب اصله فاستخرجوا الرقاب
ضربا بخنجر او سيف او قوس او ما يشاء من اعدائهم الى المنعم انما كذا واقتصر اراوا جميعه القتل المشركا به

يقول ان يكون ضرب الرقاب ان اختار الامام عندنا وفيه ايضا تصوير واضح صورة والاختلاف قبل اكله القتل
واختلاف من الضمان وهو العليق وقيل ان الرقاب جيف لا يمكن من التيقن والوثاق بفتح الواو وكسر الهمزة
به فشد الوثاق كناية عن الاسر فاما اني فتمنونا او فتمنونا فداء او لوزار الحرب الامتياز والاختلاف التي
لا تقوم الا بها كالسلاح والكره الى يرضى الحرب والاستاد بما ذوق اي تضع اهل الحرب وقيل انهم ما يوصفوا
حق تضع اهل الحرب شركهم ومعاصيهم ظاهر جيش لم يبق الاسلام اوسا لم تكن ظاهر الاية التغيير بعد الاسيرين الذين
والاطلاق وفي هذا العناء لكن المشركين عندنا ان من اسر قبل ان تصفاه الحرب واقتل اهلها فالامام في الجزية
بمضرب عنقه وقطع يده ويحرق من خلافه ويحرق حتى يموت ومن اسر بعد ان تصفاه الحرب واقتل اهلها فالامام
فيه الجزية بين المقتل والعناء والاسترقاق ولو حصل منه الاسلام في الحالين مع القتل فاستد وخلفوا في قوله
حتى تضع الرقاب لوزارها قبل موافاة ضرب الرقاب وقيل غاية لشد الوثاق وقيل لشد العناء وقيل لشد
بان هذه الاحكام جارية في حق لا يكون حرب مع المشركين بقران شوكتهم وقيل حتى لا يبقى احد من المشركين
حتى لا يبقى بين قوا الاسلام وقيل حتى يزل عيسى عليه السلام في الجزية في الفاتح اقول في الكافي في هذا المعنى
وهذا اصل الاسلام وهو الضوابط وهو نصيب الفداء والمهادنة والعدا او المعاهدة بين المسلمين والفرق بان يأخذ
اسارى المسلمين منهم ويطلق بدولهم اسارىهم وقوله لا تعلق لنا منهم فتمنونا او فتمنونا فداء او لوزار الحرب
ما داسوا في دار الحرب قتلهم على الكناهم في الم بدولهم في الاسلام لم يحل كناهم وهذا يعني في حل هذا الشئ على
غير الجوس وانما ان يكون هذا الحكم مخصوصا بالجوس بناء على كون الشئ الثالث شاملا لهم فيكون هو اصله
في السيف الثاني من شرائط الذمة في دار الاسلام في حل كناهم وكان الاول لهم قوله في نصف اهل الجوس في الكنا
نصف على اصل النبي والثاويل اما لعدم كون الاية المذكورة ضا في خصوص طائفة اراياي يعني اهل التي
وصفه باخ والارادة ان ايات قال المشركين والكناهم ايضا بينهم في تأويل القرآن لانهم باعتبار خروجهم على الامم
كناهم يمكن ان يقال الاية المذكورة لا بينهم لانهم ليسوا بمؤمنين بل انما اوردت الزا عليهم واشار عليهم الى
ذلك في قوله كناهم في قوله اي لا يخالصكم منكم سائر الكناهم وانما من عليهم امير المؤمنين عليه السلام كما هو في
صلى الله عليه وآله في قوله كناهم في قوله اي لا يخالصكم منكم سائر الكناهم لانهم ليسوا بمؤمنين بل انما اوردت الزا عليهم واشار عليهم الى
في النهاية المنتهية في الرقاب واحدة المصنف وفي الملة التي يكثر فيها التبرؤ وهو قاعدة المصنف يعني ان كان فرقا
من المصنف بالضم والفتح ومنه الحديث وذكره على عليه السلام في قوله وقال ايضا في حديث عمار لوطي
حتى يلقوا بالاسنات بجميع سعة الرقاب وفي اعضاء القتل وقيل انما يجب سميت سعة واذا كان
في خطبة وانما خصهم بالاعداء في السافة ولا بها موصوفة بكثرة القتل قبلوا في السيف والخروج في عتق ان يكون
للراوان هذا السيف في هذا الزمان فهو لعدم جريان حكمهم عليهم الا انه يعود بدون حكمه فيحل على عدم جواز
القتال بدون حكم الامام واما جهاد من اراقت نفس مجترة او الضرب في ماله او حره فلا اختصاصا له بالامم
واكتفاء من اهلهم في غير محل مقدار الجزية فلهذا في اخر الباب قل الله
وكان امير المؤمنين عليه السلام قد جعل على اعدائهم ثمانية اربعين درهما على ابراهيم اربعة وعشرين درهما وجعل على
قتلهم التي عشر درهما وذلك منع من المظالم قبله وانما صنعوا بشيورة عليهم لم تكن في حديث زائدة وعبدني

وانك بعض اصحابنا حقيقة هذه الدعوى مدعى اتفاق العرف وبعلام اصل اللغة على خلافه **والقول** هو الظاهر
مأخذنا من كتب اللغة نعم يمكن حمل الغنائم على المعنى الاعلى مما جاز هذا القول في مقام التناول لا سيما بعد ورود
الاجزاء وغير بعيد ثم اعلم ان وجوب المنس في افضل من مؤنة سنة لولها من ارباح القارات والفتا
والزواجات هو المتعلق به في كلام الاصحاب وفي المعبر والمتنبي وجع الاكتابات وتفسير في المعبر الى
كثير من علمائنا وفي المتنبي المعبر لنا اصح ونقل عن ابن الجنييد المذوق واما ما استفيد من ميراث او كذا او
صلواته او في تجارة او غير ذلك فالحوط اخراجه باختلاف الرواية فيروى لولها في جسد الانسان لم يكن كذا
الركوة التي لا خلاف فيها الا ان يوجب ذلك من الابع خلافه لا يقتل بانه ولا يورثه عليه في تركه
وظاهر كلامه العنونه من هذا النسخ وفي البيان وظاهر من الجنييد وابن عتيق المعبر عن هذا النسخ والاصح
فيه ولا اكد على وجوبه وهو المعتمد انتهى قوله عليه السلام ليركوا اي ليلهم كما قال تعالى فخذوا من اموالهم صدقة
تطهرهم ويذكركم بها او ينفوا في الكمالات او ينفوا اموالهم او ينفوا من حجة الولادة ويمكن ان يقال في هذا القول
من التفصيل فيكون انبى بالاية **القول** صحيح ولا خلاف في وجوب المنس في المعادن **القول** صحيح ايضا
ولا خلاف في وجوب المنس في الكنز اذا اخذ من دار الحرب او في دار الاسلام وليس عليه في دار الاسلام
كسكة الاسلام واختلف في ان كان عليه اثم فذهب في ذلك وابن اديس وجماعة الى ان عليه
كالسابق وذهب في ذلك واكثر المتأخرين الى انه لقطعة ولعل الاول اقوى **القول** صحيح ايضا في قوله
ما عالجته بالثقة فيقول ان يكون بيان حكم الركاز متروعا وان يكون المراه بالركاز المعادن التي لا يخرج في
استخراجها الا شقة **التمهيد** في حديث الصدقة في ركاز المنس كما ذكره عند اصل الجواز والكنز في الجاهلية
المدفونة في الارض وعند اصل العراق المعادن والنفوتات تختلف في اللغة لان كلامها متروكة في الارض اي
ثابت جبال ذكره ويكره ركاز اذا دفن والركاز اذا وجد والركاز والمعدن التباين في التفسير الاول وهو
الكنز الجاهلي وان كان في غير المنس كدفن صدقة من ولده او غيره في سدة احد في بعض طرق هذا الحديث وفي
الركاز المنس ما يجمع ويكره او كرامة والركوة والركوة من جواهر الارض المركوة فيها جميع الركوة
وكما ذكره حديث عمران عبدا وجد ركوة على حصده فاحلها منه اي قطعة غلقة من الذهب وهذا بعض
التفسير الثاني وقال في المصباح الركاز المال المدفون في الجاهلية فعلى معنى منقول كالمسحوق لا يوجب المنس
والكتاب على المكتوب ويقال هو المعدن انتهى وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه سئل وما الركاز
فقال الذهب والفضة الذين خلقها الله في الارض يوم خلقه قوله صلى الله عليه وآله في عبيد المؤمنين والمال
اذا كان في اخراجه مؤنة فالمنس بعد اخراجه مؤنة **التمهيد** حنيف ويدل على ان المنس لا يملك الارباح والمكسب
كله لانهم يمكن حمل على النهج الذي هو مقسم بين اربابه وشي في القول فيه انشاء الله سئل عن رجل
اي العبد والامانة او جوار على الخلف والامانة اياهم في اكلهم وفي اكلهم في الاستبصار وتكميلها وهو ظاهر
التمهيد صحيح وفي القاموس الملاحة مشددة مثبت الملح كالمحبة **التمهيد** صحيح ايضا واختلاف الاصحاب في
سرق من اموال اهل الحرب او في خذ غيلة فقد صرح الشهيد في الدرر انه لا يوجب ولا يجب فيه المنس فيل
بالجواب واستدل عليه بعض الاصحاب بغيري هذا من الجواب ويظهر من بعض الاصحاب ان غير المستغنيين

من المخالفين من جهة ان صاحب وان كان خلاف المشهور في ان اديس في التراب اريد بالناسب الكفا في الناصب
مع المسلمين ومن ناصب العداوة لاهل البيت عليهم السلام لا يخاف على مصرة ما لم يعل الشهادتين انتهى ولا يخفى بتسعة
لان الناصب خرج بنصبه وانكاره واخره في الدين عن الاسلام بان يظهر من الاجاز ان من نصب العداوة للشيعة ايضا
كان **التمهيد** حسن على **القول** **التمهيد** محمول بعد المؤنة اي مؤنة العدوة واسما لمؤنة السنة والكوفة من اصل
السؤال كان للمؤنة **التمهيد** صحيح **التمهيد** صحيح ايضا قال في المتنبي روى الكليني هذا الحديث وفيه ضعف عن ابيهم
بن محمد الحديث قال كتب الى ابي الحسن اواني على من سهر يا كتاب ابيك الحديث ومنه يظهر مخرج خبر البرق في الرواية
صحيح ايضا عليهم بنصف السنين كما هو عليه السلام اوجب عليهم بنصف السنين في تلك السنة تحقيقا عليهم كما ياتي **التمهيد**
التمهيد صحيح ايضا وهذا الحكم ذكره الشيخ ومن بعده ولم يذكره كثير من المتقدمين بين كابين الجنييد وابن عتيق والمفيد وسائر
واو الصانع وظاهرهم سقوط المنس بعد مال اليه الشبه الثاني في بعض فوائد وجبة الشبهة هذه الرواية و
استشهدت الشبهة الثاني في هذا الرواية في قوله التواضع وذكر في الروضة تبعها العلامة في انما من المتيقن ولا يخفى
ان صحيح كونه في كون الارض للمسلم المذكور في معناه المتعارف كلامه عند توقف فيه في واحد من المتأخرين قل في الاعتبار
الظاهر من زاد الاصحاب ان من الارض للمساكن ومنهم الشهيد الثاني بناء على إطلاق الارض سواء كانت ياخا او مشغولة
بغيره او بناء على إطلاق النص في المتن قلت ظاهر اكثر الاصحاب انما يخاف على ان اللاد من المنس في هذا القول
معناه المهور وشقا وللخلف في ذلك مجال وبغري الى ذلك القول من الذي من شراء الارض العشرية واذا ان الشراعي
شعرت الشراعي عليه الجوز هذا المعنى يحتمل ارادة من الحديث اما موافقة عليه او قسوة فان مدار القسوة على الارض
الظاهر لاهل الخلاف وقت سدد الحكم وسلام ان ذلك ما كان هو التقدي من المارة معكم ومع تمام هذا الاحتمال
بل قرره لا يقيد الفسك بالحديث في اثبات ما قاله وليس هو بظنة بل هو الاجماع ليغني عن طلب الدليل فان جماعهم
لم يذكره وروى في بعضهم بالتمسك به لا لما قلناه بل استضعافا لطريق الجوز وهو من الغراب يمكن ان النسخ او روى
في التزيين كروا بالطريق الذي ذكرناه وليس في رجاله من يحتمل التوقف في شأنه وتعلقه بآفة من الموقوف وفي هذا
وليس احد شهادته ولا صحة بزيادة النص في الاجتهاد **التمهيد** محمول واختلاف الاصحاب في اعتبار النصاب في
المعادن وفي قدره فقال الشيخ في وجب المنس في المعادن ولا يراعى فيها نصاب وبه قطع ابن اديس في سائر زواجر واختاره
ابن الجنييد والشيخ ابن ابي عمير وابن زهره وسائر وغيرهم وقال في الصواع يشترط فيه ثمانية اواحد او اثنان
مربلا في الغنم والفتنة وقال في زواجر لا يجب فيها ثمن حتى تبلغ عشرة دينار او ازيد ذهب مائة المتأخرين واما
اعتبار النصاب في الغنم فهو موضع فحاش بينهم واختلاف كلامهم في قدره فذهب الاكثر الى انه دينار واحد
العلام من المفيد انه جعل ضاهه عشرة دينار **التمهيد** حسن كالتصحيح **التمهيد** محمول وروى الكليني في حديثه
على المشهور وقد ذكر الشيخ وجماعة من الاصحاب ان المنس واجب في الحلال المغنط بالحرام اذا لم يميز ولم يعرف صاحب
ولا قدره ويحل له الباقي فيكون ابن الجنييد وابن عتيق والمفيد وقال بعض الاصحاب مع ضعف سند الرواية
ليس فيها ولا يلزم ان صرف هذا المنس اهل المنس بل في رواية الكافي اشعار بان صرفه مصرف الصدقة حيث قال
تصدق بذلك ويظهر من الشبهة في البيان فيجوز فيه حيث قال ظاهر الاصحاب ان صرف هذا المنس اهل المنس في
الرواية تصدق بنفسه ذلك فان الله تعالى من الاموال المنس وهذه يؤمن انما في حصاره الصدقات لان الصدقة

من هذا التفسير عن السادة عليهم السلام وليس لاحداث جعل في شيء ما عدا هذه من الانفال الا باذن الامام العاقل الخ
على ما يات في ربيعة اربعة اشخاص المستفاد منها والامام الحسن ومن على ما فيها بعد ان ذكر حكمه العاقل في الامام علي عليه السلام
الملك من سائر الملكوت انتهى وعدا اصحاب من الانفال الارضين التي ماتت وقال لا يكون المرجع في الموات الى
العرف وغيره بعضهم بانها لا ينقطع بها علمها اما لا ينقطع الماء عنها ولا يستباح الماء عليها ولا يستباح
او غير ذلك من موانع الاشياء وهذا بعض اصحاب ما مات بعد الامام فهو للامام وقد كان لما ذكره وفاء
صرح العلامة في المنتهى بانها لا عدم وجود ذلك بالفعل وعدا ايضا ما كل ارض اخذت من الكفار غير قتال
سواه انتهى اصلها اوسى ما هو قاطع وعدا منها رضى الجبال ويطون الاودية والايام وظاهرها ان الاصل اختصاصها
عنه الاشياء الثلاثة بالامام عليهم السلام وقال ابن ابي اوريا وروى الجبال ويطون الاودية والايام
التي ايت في مالوك المسلمين بل التي كانت مستأجرة قبل فتح الارض والمعادن التي في بطون الاودية التي هي ملكه
كذلك رضى الجبال فلما كان من ذلك في رضى المسلمين ويد مسلم عليه فلا يستحقه غير ذلك في الارض المستأجرة
عنوة والمعادن التي في بطون الاودية التي لم يردده التمسيد في الميدان بل يرضى الى التداخل وعدم الفناء في
ذكرها اختصاصه ففي النوعين الاول الحق الثاني مضى ايضا قوله من الانفال كان فاسقط لفظ الملك
يقبل وفي بعض النسخ بعد قوله والرسول قال الانفال لله والرسول وقوله عليهم السلام وهي كل ارض جلاء اصلها في النسخ
جلاء عن الوطن لا الموضع سافرا وقوله عليهم السلام فمن نزل منه الى النهاية القتل بالجريح الضحية وجرح انفال والقتل
بالسكون وقد جرح الزبادة التي جرح وهي مسلم مشتركة بين الوفاة والجرح في النهاية تكون التي في الملك
على اختلاف نسخة وهي ما حصل للمسلمين من اموال الكرز من ضرب والاجار واسل التي الزروع قال فان في قصة وقيل
كان ذلك كان الحصل لهم من جميع الايام وقوله عليهم السلام وهو ذلك حظ نفسه لقد كان لهما كما كان لحسن وموثق وفي المناسبات
لما اخذ لهم بعقبا كبح اذا انصب ويتعدى بالجرح يقال ارادة وتعد الجزء عانه ان يقال هافق والاصل هافق ولان
دعوه وقد يجع بين الماء والحرمة وقال ارادة بغير مقد ساكن الماء بقية بالاستطاع وسيلح المناسبات ينصف قوله وقيل
ذلك ان الانفال لما اخذ الارضين وقيل اي ما كان في خبر ذلك كما سلح اصلها عليها او اصلها باب هم قوله جميع الانفال
قال لقد حدث الاستيلاء بأرض اي قلع انف الحمام على استعادة عن الذل والهوان والجزري كان شاخ الانف جارية عن
العرب والزني والكرامة انتهى قوله من اصل القرى اقل في المصاحف في سورة المحرز هكذا اما قال الله على سور لهم فما اوعظهم
عليهم ينزل ولا يكن ان الله يسلط رسلا على نساء واحدة على كل شيء مقد يرت قال تاما ان الله على رسول من اصل
القرى قلته والرسول ولذي القرى والبنات والسالكين والبن البيك كلا يكون ولذي البن الانجيل مكم والج بين الايدين
وحكمهم في غاية الاشكال وضمير هم في قوله على رسولهم المشهور والمرجع الى بني النضير لان المات السابقة نزلت في
قتلهم وكان سقط من اشياء ادوية يش من المناسخ او هو بها المرجع الضيق واية في الاية غير مختصة بين النضير كاشف لعلامة
اشارة بقوله من اصل القرى النضير الاية وقيل ان الموجود في الاية منهم قوله والانفال يشل ذلك اي حكم سائر الانفال
مثل القرى في الاشخاص بالقرى والامام صلوات الله عليها وقيل ان الله على البيطرة قوله اي جاس نزل قوله اما الله
على رسول من اصل القرى الاية في الاول كان ما اصل القرى وهو نحو قوله عن النضير ها ما لدي من ذلك وهو من المدة
على قصة اسماعيل وخبر وقرى عنه ويخرج جعلها الله رسول عليكم فيها اراد واينزاعها كلها لقد قال اناس في لا فقتها

[illegible]

يقسم بين الناس على ما هو عليه في الدنيا من المال والبنين من الله تعالى ان الله تعالى قسم الانفال بين اثنين حيث
قال الله والرسول والنصف للذين آمنوا من الناس اذ جعل النبي واحدا منهم اذ الاحكام في المال فالرسول الله
سبعة ثلث الناس في الجاهلية لا يجمع الناس في الوافي فمضاهيهم بين الناس يعني ان شاء والا في كل الامام لا يكون عليه
سأوا لاجبا وقد ذكر في تلك الاخبار انه ميعده حيث شاء موثق ونقل اصحابنا باصناف الملوك وقضايعهم غير
المعصية للامام وضرا الصفا بما يقتل من المال ويجوز الخسائر بالاربعين قال في العشر ومعنى ذلك ان مقتضى
من اهل الحرب فاما ان يقتل به ملكهم فالنصف من سبل يكون للامام كما كان للنبى صلى الله عليه وسلم ولواله ايضا وصلى الله
من الغنيمة ما شاء قبل الفسحة كقولهم وبنو جارية وغيرها ونسب في النبي الى طائفة اجمع ضعيف
ضعيف وفي النهاية في حديث ذكره القوم فيخرج اليهم ربيعة المؤمنين الى جوارهم وسرايعهم وراين من رايته
الشي اذا صفا وخلص وقد يكون الواحد يتال سلام ربيعة وطلان ربيعة موثق قوله عليه السلام هذا بمنزلة المظفر
لعله يجمع بين الاثنين الذين ذكرناهما سابقا بتخصيص الامة الاولى بالانفال والثانية باخذ بالنصف في بيان التسمية
للمسوق قوله فيكون ظاهره في النصف الثاني اما مقتضى اولادها لسم الله في سهم الرسول وقوله من شركاء ما انا
اي الناس اذ انا ثلثا في البقية ومشاركنا الثاقلين ويكون اشارة الى الصفا والقسايع الاولى رد الى الذين
عليهم بقوله الا ترى هو هذا الى الامة الاولى على اختصاص النبي بالرسول صلى الله عليه وسلم وهو الانفال وهذا وجه حسن
في الجمع بين الاثنين ويقتضي وجبا آخر وهو ان يكون المعنى ان الامة الاولى في الارضين وهي مختصة بالرسول والى
والاية الثانية انما هي في اموالهم فالاراضي مختصة بالرسول واملوهم متسوية بين ارباب المسى وهذا ايضا وجه حسن
لكن لم يقل به احد صحيح قوله عليه السلام في كل طالع الملوك انما ما اقتطع الملك واخذ لنفسه او ما اقتطع غيره وما
الشبه الثاني وهو انه قيل ان الصفا بما يقتل من المال والقسايع بالانفال مجهول ومثل على ان من قاتل
اذن الامام على امره لم يذهب اليه الشبان والمريض وابناهم وادعي ابن ادريس الاجماع عليه وطعن عليه المحقق
في ذلك وفي الخلاصة في النبي مساواة ما بينهم فيكون اذن الامام لما بينهم باذنه ثم انهم عدوا من الانفال مساواة من لا
وارث له ولا خلف فيه بين الاصحاب وهذا الخلفان المعادن من الانفال وهو قول الكليني وشيخه على بن ابراهيم
ودوى على بن ابراهيم في تفسيره عند موثق ما يدل على ذلك **الارادات** قوله يدل على انه لقول
هذا كلام الشيخ رحمه الله واعلم انه لا خلاف بين الاصحاب في سقوط الجزية لاسم قبل الحول واختلفوا اذا اذ اسم بعد الحول
وقبل الامة وقبل سقطا سابقا وقبل لا يسقط مطلقا وذهب الشيخ الى انه يسقط الالهان يسقط عند الجزية الا ان
حسن وفي الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن عمار بن محمد بن مسلم وكذا سبق في باب الجزية قوله عليه السلام فاذا حكم
فيهم وفي النسخ وفي بعض نسخ الكتاب باخذ منه وهو الظاهر كما في ضعيف ثم ان ضعيف ايضا الراشدين
فما يصح قوله عليه السلام كان العصف التفسير الى محال لهم فليلاهم او محال لهم الولى ويصحب الى اولاد
لكنهم من شيعتنا ولعليب مبالاهم او عطف على قدر اى محال لهم كل فليهم فليلاهم والمبالاة وقت الامة
الطائفة من على السعد والموالد وما اذا اجتوز في الاستاد ان لا ينعقد على الشهادة ويكون عده جميعا المؤمنين النجاشي في
واعلم ان الاصحاب كانوا باخذ الحناك والمساكن واللتا جوارا باخذ القساق فقال العاصم في النبي ان قول طائفة اجمع والمزاد
المجوز التي يتبعون والارباب فانه يجوز شرائها ومطهرها وان كانت باجمعها للامام ان كانت الغنيمة غير اذنه او بعضها

غنيمة

قوله في الموضع وليس ذلك من باب تبعية الخليل بل تلك القصة او الجيع للامام ما يتكلم وهو حسن وقوله فاحاطة فخر
السراي وهو الزبيرة من الرجز وهو جوع للمؤنة المستنارة في الارواح ووجاهة من عبارة الدروس استناد ذلك
من جميع ما يجب فيه النفس لا يكون مختصا بؤنة الارواح والمساكن والمناجر فالتبعية بها متساوية وفرضت
المساكن باخذ منها فيما يخص بالامام عليه السلام من الارضين او من الارواح يعني ان مقتضى من الارواح سكن فاذ كان
مع الحاجة وجب الرجوع الى الانفال للحاجة في زمن الغيبة والثاني الى المؤنة المستنارة من الارواح وقوله
او يرضى من القوائم المشاخرة من اهل الحرب في حال الغيبة وان كانت باسرها او بعضها للامام عليه السلام وقوله اي
ادريس بشره متعلق بالنسبة من الارواح فلا يجب على الشري اخراج النفس الا ان يخرج غير ويرجع وقوله بعضهم
يكتب من الارض والاشجار المختصة بالامام عليه السلام ومعه الى الانفال ايضا وقال بعض المحققين والاصح
الامة باقتضى بالامام عليه السلام من ذلك خاصة الاخبار الكثيرة الدالة عليه وعلى من ادى اليه من اهل البيت لا يصح القول
والاصحاب القوي في زائد لا يوجب قيل ما يملك غيره قال في العشر وفيه ليس بشي لان الامام لا يملك الاما علم ان له
الولاية في عياله ولهم كذا ذلك لا يقتضي التقليل على زمانه ولم يبقه بالديوم ثم قال ويبدو ذلك ما رواه ابو داود
الحاكم في قوله ان راي صاحب هذا الامر هو كل ما في بيت المال وجلا واحدا فلا يدخله فليكن شي فانه انما جعل
امانه انتهى قوله حكى في الفرج الناس في صورة الاستعانة وفي بعض النسخ طلع بصيغة الامر والمخاطب المولى
استعانة ايضا قوله فخرج كان في عهده عليه السلام وهو جوارهم من عياله باهرم الله اولاد هذا الكلام ما يتفق فيه رجال
فلك ملائمة ان يرضى الطريق اي ياتي الناس في عرض الطريق فيقطع عليهم ويأخذ منهم جوارا وقال السيد الداماد
يعني ليس بذلك خليل الفرج باخذ الطريق الشيخ على انما يملك احلال تصرفه في مال الناس والمساكن من قبل نفسه
فيكون له مال عليه في المسى فلا يجزى من ماله ما يملك او يبيع منه صلاتا لامة يزعمون هو الجيب ورواها
ابو القاسم او عطية يعطاهما فصرف ذلك في ما حكمه وسأله ولم يكن يخبر فقال اي هذا الشريف من عياله
المال ليعتد احلال لطلبه بذلك ولادتهم والحق في ذمتهم حتى يردوه ولم يعن به بالاحكام لهم اسقاط المخرج وما يراه
ذمتهم من انما هو المستحقين في الذهب وقد صرح به الاصحاب وذهب عليه خصوص عديقه انتهى ولا يخفى ما في آخر
كلامه من الجهد وما لفة الاصحاب قربة وانه ما اعطيا احد اي من لغة الفيزية الى هذا الواما او كذا ليرضانا
وعلى طريقة اهل الذمة يرد وقيل يعني لا يرد اذ من غير شيعتنا **الارادات** قوله وفيه العشرة المذكورة في جواب الكافي لعلي
لا يرد واما ما سنده عن ابن ابي عمير عن ثواب بن عبد ربه عن ابي بصير عن الحكم بن عتيبة عن كوفي في الجواب الى
ولا في خبره الحديث فانه كان كان من خاتمكم هو يحيى ابو قتادة الصيرفي عن ابن ابي عمير عن كوفي في الجواب الى
قال الشيخ اسئل روى عن ابن ابي عمير وعنه جوارها **الارادات** صحيح الفسالة واما وجهه اي وان كان ما رواه ابن
مرسل **الارادات** مجهول والمظلة بكسر اللام ما ينظره الرعي يعني يحيى بن فضال ما اخذ من اموال طائفة **الارادات** مجهول
ان كلفنا انما يخصصوا في اهل البيت كسبهم او ملك الشريعة لعقل النافق عليهم **الارادات** مجهول وقوله الكلام فيهم
لست سمعته من **الارادات** صحيح **الارادات** مجهول وقوله والارادات حطت على اللزاة او على المؤمنين قوله لامة الميراث
لا يخفى بعد هذا الخلل لا شاة الى جوارن الذهب والفضة وغيرها ما لا يملك من اليد والارادات على الاستعانة
وانه يعلم **الارادات** صحيح وقد سبق بعينه في باب النفس **الارادات** حسن كما يصح لان النبي والصدقين

وان كذلك والقطعة ما قطع الامام او السلطان لنفسه او غيره وفي القاسم القطعة كشيرة الجوان ومثل
بعدد اقطعها المتصور اساسا عيانا وولته ميرها ويكتوبا وسى تلك الحال بعد ما تم قال واقتطعت
الى طائفتين من ارض الخراج انتهى وقال في المتن بعد ما قلنا ان القاسم ويخرج ان لفظ الحديث ههنا
المناسب لا يتركب الاشارة واللتا في الابتاع على الموصفة او البلية وتبعه في الاحتمال ما يتعلق
المال في قوله والتقدير القطعة على جميع الاحتمال لبيان الواقع لا الموصفة في غلبتها كما قد توهم بذلك
صديق الناطق في التشكيك في دلالة على جود النفس في الغلات من هذه الجهة والاحتمال بحركة الشجر الكثير
المختلف قال القاسم ايضا قوله ورد في القاموس القوي بانه معروف وبالضم ترجيح **الوجه** في معنى
الفتح عهد زيد الطاهري وكذا في الجبال قوله لا يتم معناها على ما ينبغي ان يقال في قوله وكذا في الاعراب من معنى
العرض بالكره قوله لا يتم من تخاف فيستعمل النكاح او الغائب الجمل سلطوق في النهاية الطوق الاصل التهم والبطون
فلا ترموه معنا يقال زواجه عن اى صفة وعناه وقصد على **الوجه** في معنى قوله لا يتم معناها على ما ينبغي ان يقال في قوله وكذا في الاعراب من معنى
قال في قوله لا يتم معناها على ما ينبغي ان يقال في قوله وكذا في الاعراب من معنى قوله لا يتم معناها على ما ينبغي ان يقال في قوله وكذا في الاعراب من معنى
من الحال كما كان اردتم الجمع بين المتعاقبين وهو محال اذ فيه يجب اللفظ بعد الامر من القول او من الحال معنى
اقتطاع المطر من الارض او يجرى الغش والكبد والمكر وكل وجه في القاسم على الكبد والمكر وكذا في الكبد
ووجه الامر بالميل والندب والمكر والميل والعداوة ومحل به كاره يساوي الى السلطان وقال في الحال ان
بالضم ما عدل بعد وجهه واحال الى به وقال اقتطعت الورقة اقتطعت **الوجه** في معنى قوله لا يتم معناها على ما ينبغي ان يقال في قوله وكذا في الاعراب من معنى
عن ابيه قال كذا في كتاب الغيبة والحديث من كذا في بعض نسخ الكتاب وهو في اربعين راوية
تصحف وهذا الاسم في قوله في كتب الرجال قوله لا يتم من الوثوب في المصباح وثب يلبس من باب وقد
فروا في بيان اشتبه وانبت من الوثوب والعداوة فتع على معنى المبادرة والمبادرة وقوله اذ هو في حصة الجبال
معنى الظن قال في المتن روى الشيخ هذا الحديث معلنا عن اربعين راوية وطريقه اليه ما يروى في نسخة الكتاب
لندوة التعليق عنه وهو في النهاية عن جماعة منهم الشيخ محمد بن محمد بن عثمان وروى عن اربعين راوية
كأنه عن الشيخ محمد بن علي بن محمد بن عثمان عن علي بن ابراهيم عن ابيه وفي المتن على احوال لا يروى الخبر الذي
في اخذت على وفقد وصحاه العالم في المختلف هذه الصورة ونسب الاحتجاج بالحديث الى من نفي الرخصة
من الاصحاب في الحسن طالت على وجه العارضة لماد على اللاح من الاجزاء وهو طريق كيف ويوضح المبرك
الاموال الوقت والمضيق فيمن نفي بشهادة الموافقة على الجليل في وجهه وانفسه بعد وجهه يكون على يده
وجهه ودلالة قوله لا يتم على ان التولى والتصرف بطريق التقدي وايق عارضة في هذا تلك الاجزاء واعلم ان ما
على تحليل الزوج من ايشار الساعية في نظام ما في حديث علي بن مهزيار السابق من التقدي في جنس النكاح
بعد الاستماع في غيره ودلالة ذلك على التفرقة بينهما في هذا المعنى كما يشاهد هناك **وجه** في معنى قوله لا يتم معناها على ما ينبغي ان يقال في قوله وكذا في الاعراب من معنى
عام وايشار التحليل خاصة وسوقا ظاهر في ارادة ما يتم من الهبات الاولاد فان التحليل تناول جميع حصة النفس في
فهيما لتجارة الجوان فيفسح على الحرم **وجه** في الاعتبار لم ينطق القول هناك في القادة الحديث الذي تحذف الامام في
في حسن الختام بل فيه ما يكون على هذا التصرف في حسن الاخراج والاعتبار به ايضا على هذا التفسير من الذي المشاهدة

في وجهه من المخرج الذي تفتق الفريضة الفريضة بنقته والحب من نوجبه العاللة في الحق لتناول التحليل جميع الحصة
روا على ما قاله ابن الجيني من ان ذلك يقتضيه على نصيب الحمل لان التحليل انما هو بالنكاح الحمل اما بالنكاح والولاية
فبعضه ونقته في احوال الذين ساهم الله لهم بان الاية سبقت لبيان المصروف فارة التصرف فيه يجب ما يراه من المصالح
وكيف يستقيم هذا التوجيه بعد الاطباق على وجوب القسمة ولا يبعد ان يكون عرض ابن الجيني ان تحليل الامام
لمن عليه الحق لا يقطع عنه نصيب غيره كما يستفاد من بعض الاخبار المطلقة في التحليل اطلاقا في القيمة وتبديروا
كلامه فاما الوجه في هذه بعد ما اشترط الذين انما اشارة الفروع لتناول الحصة كلها انما مخصصة له ليل القسمة وانما
الايضاح وان تحليل الامام لا يوجب نصيب غيره بل يحكم عن المال الذي هو الحق الذي له المثلث والامثلة الآخرة وقد
قوله ولم يرد في الاموال اى في سائر الاموال كالمهر والاصحاب وقوله الاستبداد به عطف على الخبر اى ما يروى من التقدير
في استبداد الناس بحق الزول من النفس من استبداد فلا بد بالامر انما تروى من انه من اهل البيت في النهاية في حديثه على
كما ترى ان لنا في هذا الامر حقا فاستبددتم علينا يقال استبداد الامر بغيره به استبدادا اذ التزم بدور غيره
قوله في بعض الاموال اى بها واما قال السيد الامام قدس سره فاذا من الامثلة المسبية من حيث تعلق الرق
وتجهت عين من الاجزاء بالموكدة باستفادة وتكون وقته ما من جلية الاموال التي يجب فيها النفس من حيث منافعها
الاستماعات المتصلة بها داخل في باب النكاح الواردة الاذن فاستماعات النفس مباحة بالنسبة الواردة منهم
عليهم ولا يجب اخراج النفس من المال والاباحة وان تعلق النفس بغيرها ولو بغيره لكان ما لا يملك الاموال وعينا من الاموال
الموكدة بالاكساب فاذا بيعت وجب النفس في ثمنها كما في سائر الاموال والمجزة الملك على اربعة اشياء ملك العين وملك
المتعة وملك الاستماع وملك الملك كالموالمقين لثمنه في علم القدر وملك النكاح من اواب ملك الاستماع فالأ
في اباحة لا يتابع سقوط النفس في الاموال فليدفعه وقوله وقول الشيخ هناك في التذريب سد من السد
واحدة حيث غير التصريح بان الوارد عنهم عليهم ثلث في باب الرخصة فتوجب التصرف واحة الاستماع لا سقوط
لنفس عن الاموال اصلا فليعلم ثم قال في رايه في احوال القاصرة من طاهر الخاير المتأخرين كالعلافة
وشبها العتق الشهيد وعبد الخوارج المفقون ومن في مرتبة قد ساءت اسرارهم انهم في حسن صحتهم
في باب النكاح سقوط النفس في المسبيات عن رعايق وعن انما من راسا وكذلك في باب النكاح والمساكن قلت
عن سوء الفهم واليورو عن جادة الاستقامة بل لا بد ان الله بهم حوائج ملهم من طواهر احوالهم ان هذه النصوص تنص
عدم توقف على الشرط واحة الاستماع على اخراج النفس فليس يجب اخراج النفس ليرتب عليه جوار الشرط
واباحة الاستماع في ثمنه من الابواب الثلاثة عدم سقوط النفس في الاموال المكتسبة اصلا كما قال الشيخ في التذريب
وشبها المئيد في المتعة فالاحلال والاباحة في الضرر والامتناعات التي هي من باب المحرمات والامتناعات
فان الاموال التي في الاجزاء والمواضع كانت بينهما غير قال العلامة في التوجيه ان ابن اوديس لما بالمتأخرين في شرحه
ما في حقه عليهم وتحتوي ذلك قوله لا يترجم منهم انما اخرج في ذلك المتأخرين لا يخرج من الحصة وقال الحق في
العترة على احوال الاجزاء من النكاح واما قال المئيد ولحق الشيخ الساكن والمتاجر اما النكاح فلاننا مسطرة بغيره
منها فوجب في ظنهم عليهم الاذن في استباحة ذلك من دون اخراج حقه من الاموال في باب الحصة المتصلة بالاباحة
بل لان الذي يجب عليه النفس هو ان يخرج البتة كذا في الثابت في الذمة وهو قد روية الحصة فادعى الامام ملك الحصة



لكن لا يريد الرجوع من يومه والقيوتة الى اهل قنابل **المادون والفرع** صحيح وفي التباينة خشب بضمين وهو وار
على سيرة ليلة من المدينة وليلة كزني في الغد يفتح له ووشب **السلح والعشرون** حسن وفي التباينة نعل سلفيا
اي سريفة السير وفيه ايضا الناجية النافذة السريعة **الثاني والعشرون** حسن **الثالث والعشرون** حسن **الرابع**
صحيح **الخامس والعشرون** صحيح **السادس والعشرون** صحيح استدلال به على ارادة الرجوع بان لم يكن المراد ذلك يكون
قوله عليه لم يريد جانيا لغوا اقل يمكن ان يكون المراد من قصد بريد او قصد رجوعه بدون ان يقم في ثلث
عشر ايام فخرج سفر واحد واما اذا قصد اقامة العشق فقد قطع سفره بد فتأمل **الثاني والعشرون** موثق
انه اذا ذهب بريدك لا ينبغي ان هذا ايضا ليس صحيح في جوع اليوم **الرابع والعشرون** مجهول وينبغي حمل على
الفرخص او على الاستحباب ان كان حد الفرخص اقل من ذلك **الماسم والعشرون** كالصحيح قوله كتب في
في عشرة ايام يحمل على المعينة لان بعض العامة ذهب الى انه لا تغيب الا في سفر يكون المسافر عشرة ايام
فما المسافر يوما الى ان تلك المسافة في يوم او اكثر منه فان سار بعد ذلك اي بعد ان نوى المغا الذي يخرج
التغيب لا بعد تلك المسافة بل لان مدى السفر اقصاه والاعبة ما يؤهم بعض عباد الله من قطع مسافة
ثم سيرة فوختا او فوختين كما لا ينبغي على المثال **السابع والعشرون** موثق **الثامن والعشرون** موثق
قوله عليه لم يقصر لايتم الفلح لانه هذا يدل على ان مجرد بلوغه ثمانية فاسخ وجوب القصر وان لم يرجع وتناول
غير بعيد قوله فان كان قد قصر في المشهور علم وجوب الاعادة وحمل بعض المتأخرين الموقوف على الاستحباب مع
سنة وانما الحمل على اتفق الاصحاب على خلافه فلا تغفل **الثاسم والعشرون** مجهول وعكس الحمل على التراسخ المعروف
فواضح في اسان فانها فوختان غالباً فترت ان الرواية فيها ما ذكره الواو الدلالة قدس سره في حقه الشفيع
حسن قوله فانصرف عنهم اي بعض دفعا وذلك الرجل فلم يتغير في الموضع اي لا يترك الموضع المخرج فذلك لم يخرج من
ذلك الرجل لعدم الرقعة او الضيق في الموضع الى الرجل ولو كان السؤال من حال الشخص الرجوع الى الموضع
مع الرجل من قبل ومنع التماسه في الموضع بعد ما لا ينبغي في ثلث ايام في الموضع الذي هو فيه الا فاسخ
المادون والفرع صحيح قوله في خروج الانسان لا قال في الملاكات لاختلاف الاسباب في هذه المسئلة فذهب السيد
وعلى ما يريد وان ابي عقيل وابن ابي عمير الى ان شرطه في قصر العتمة والصوم واحد من سافر في يومه النهار
وان خرج قبل الغروب وقال لا يبعد رحلته المسافر من خرج من منزله قبل الزوال وجب عليه الاضطرار والاعتذار
في العتمة وان خرج بعد الزوال وجب عليه التمام في الصيام والقصر في الفلح وهو اختيار ابن الجين والى الصلح
الا ان ايا التماسه او يجب الامساك مع المخرج بعد الزوال والعتمة او قبل الشرح في برة اذا خرج الرجل الى السفر
بعد طلوع الفجر اي وقت كان من النهار وقد كان بحيث نية من الليل للسفر وجب عليه الاضطرار وان لم يكن قد
تبع نية من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه اتمام ذلك اليوم وليس عليه قضاء ثم قال وتبي بنية
السفر من الليل ولم يتفق للمخرج الا بعد الزوال كان عليه ان يمسك بنية النهار وعليه القضاء وعنا بول
على اعتبار تبعيته النية والمخرج قبل الزوال في جواز الاضطرار وقال في كتابي الاخبار اذا ثبت النية ومخرج قبل
الزوال وجب عليه الاضطرار وان خرج بعد الزوال استحب له اتمامه وجاز له الاضطرار وان لم يكن قد نوى السفر من
الليل فلا يجوز له الاضطرار على وجهه والمعتد باختاره الميئدة رحلته **الثاني والعشرون** مجهول يمكن حمل على ما يشبه

[The text on this page is mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. Some fragments of text are visible, including the word 'المادون' and 'الفرع' in red ink.]

